

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل -



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم اقتصادية  
العنوان

دراسة تحليلية قياسية لمحددات الإستثمار الأجنبي المباشر في  
الدول العربية  
خلال الفترة (2000-2020)

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية  
تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الأستاذ

\*مرابط محمد

إعداد الطالبتين:

\* بوسعيد يسرى

\* حيمر مروة

اللجنة مكونة من:

رئيساً	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	أحمد بودغدغ
مشرفاً و مقرر	جامعة جيجل	أستاذ محاضر -أ-	مرابط محمد
مناقشاً	جامعة جيجل	الدرجة العلمية	مراد يونس

السنة الجامعية: 2021-2022

## الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم " كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف  
وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله "

## صدق الله العظيم

نحمد الله ونشكره على إعطائه لنا الصبر والإرادة على إتمام هذا العمل  
المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف "مرابط محمد" الذي تفضل علينا  
بوقته وجهده وأمدنا بالنصائح والتوجيهات القيمة والحرص الدائم على  
متابعة هذا العمل في مختلف مراحله.

وإلى جميع أساتذة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين لم  
يبخلوا علينا بعملهم جزاهم الله خيرا، لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد  
لإعداد هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة.

## الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

اللهم ليس بجهدنا واجتهادنا إنما بتوفيقك وكرمك وفضلك علينا

إذا كان الإهداء جزئاً من الوفاء اهدي تخرجي

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني إلى بسمه الحياة وسر الوجود إلى أعلى

الحبائب "أمي الغالية" حفظها الله وأدامها تاجاً فوق رؤوسنا.

إلى من كلله الله بالهيبه والوقار إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار "أبي الغالي"

إلى إخواني الأحبة كل واحد بإسمه يا من وقفتم معي لو كانت الأيام تهدي لهديت روعي لكم

ويكفيني فخرا فيكم أنكم سندي وعزتي في هذه الحياة.

وإلى روح أختي "إلهام" التي مزالت في قلبي ولم تمت رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

إلى زميلتي ومن شاركتني عناء العمل " بوسعيد يسرى"

إلى رفيق الدرب، وصديق الأيام جميعا بجلوها ومرها خطيبي " حسام" تعبيراً عن شكري لدعمك المستمر.

إلى من لا تحلو الحياة إلا بوجودهم عائلتي وأخص بذكر بنات عمي وعمتي ومن تربيته بينهم

ومن ساندوني في جميع الأمور كل واحدة بإسمها أدام الله محبتنا.

إلى الصديقات ورفيقات القلب التي جمعنتي بهن أيام الدراسة التي تذوقت معهم أجمل اللحظات

ورسمت معهم أجمل الذكريات وتقاسمنا المشوار الدراسي.

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على محمد أشرف المرسلين

إلى نبع الحنان وهبة الرحمان واعز ما املك في الوجود

أمي الحبيبة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من ناضل لتربيتي وسعادتي وتعليمي إلى الذي علمني الصبر والمثابرة

أبي الحبيب الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى أعز من شاركوني حلاوة الدنيا ومرها طيلة حياتي

إخوتي حفظهم الله وأدامهم شموعا تضيء دربي

إلى زملاء الدفعة

إلى كل من أحبني

اهدي ثمرة جهدي.

## ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في الفترة الممتدة (2010م-2020م)، واستخدمنا نماذج لباصل الساكنة (FEM, PRM, REM) ونماذج البائل الديناميكي (FMOLS, 2SLS, GMM) واستخدمنا المتغيرات المستقلة الناتج المحلي الإجمالي GDP، معدل التضخم INEL، درجة الانفتاح التجاري OPN، فعالية الحكومة GOV، الفساد الإداري ADMI، وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في وجود تأثير معنوي بدلالة إحصائية لكل من الناتج المحلي الإجمالي، درجة الإنفتاح التجاري، فعالية الحكومة، و الفساد الإداري على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على عكس معدل التضخم لم يكن له تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية على محددات الاستثمار.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، محددات الاستثمار، نماذج باصل.

**This study :**

aims to analyze the determinants of foreign direct investment in the Arab countries in the extended period (2010–2020 AD), and we used static panel models (FEM, PRM, REM) and dynamic panel models (FMOLS, 2SLS, GMM) and we used the independent variables GDP, Inflation rate INEL, degree of trade openness OPN, government effectiveness GOV, administrative corruption ADMI, and we reached a set of results represented in the presence of a significant effect with statistical significance for each of the gross domestic product, the degree of trade openness, government effectiveness, and administrative corruption on the determinants of foreign investment Direct, in contrast to the inflation rate, did not have a significant, statistically significant effect on the determinants of investment.

**Keywords:** foreign direct investment, investment climate, investment determinants , panel models.

# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	البسمة
	الشكر والإهداء
	المخلص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر</b>	
11	تمهيد
12	المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر
12	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
18	المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
21	المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
32	المبحث الثاني: دوافع ومعوقات وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر
32	المطلب الأول: دوافع وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر
37	المطلب الثاني: معوقات لاستثمار الأجنبي المباشر
46	المطلب الثالث: آثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
46	المبحث الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر
48	المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات
52	المطلب الثاني: سياسات واستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات
52	المطلب الثالث: علاقة الشركات متعددة الجنسيات
54	المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات الشركات متعددة الجنسيات بالنسبة للدول المضيفة.
56	خلاصة
<b>الفصل الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر</b>	
58	تمهيد

59	المبحث الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
59	المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق
60	المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج
63	المطلب الثالث: النظرية الإنتقائية
65	المطلب الرابع: نظرية الميزة النسبية
66	المطلب الخامس: نظريات أخرى
69	المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات قياسه
69	المطلب الأول: مفهوم مناخ الإستثمار
74	المطلب الثاني: مؤشر التنافسية العالمي
75	المطلب الثالث: مؤشر الحرية الاقتصادية
77	المطلب الرابع: مؤشر العولمة كوف
79	المطلب الخامس: مؤشر الشفافية
81	المطلب السادس: مؤشرات دولية أخرى
85	المبحث الثالث: المحددات المؤثرة في الإستثمار الأجنبي المباشر
85	المطلب الأول: المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر
89	المطلب الثاني: المحددات القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر
91	المطلب الثالث: المحددات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر
93	خلاصة
<b>الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر</b>	
96	تمهيد
97	المبحث الأول: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (2010م - 2020م)
97	المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (2010م - 2020م)
100	المطلب الثاني: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (2010م - 2020م)

103	المطلب الثالث: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (2010م - 2020م)
105	المبحث الثاني: وضع الدول العربية في مؤشر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر
105	المطلب الأول: الوضع الإجمالي لجاذبية الدول العربية
107	المطلب الثاني: وضع الدول العربية في المؤشرات الأحد عشر الفرعية
126	المطلب الثالث: فجوة جاذبية الدول العربية
129	المبحث الثالث: الدراسة القياسية
129	المطلب الأول: الإطار مفاهيمي لبيانات البانل
133	المطلب الثاني: اختبارات نماذج البانل
138	المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة القياسية
162	خلاصة
164	الخاتمة
170	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
64	نموذج OLI وأنماط الدخول إلى الأسواق	01
74	ترتيب الدول وفق مؤشر التنافسية لسنة 2016	02
74	ترتيب الدول وفق مؤشر التنافسية لسنة 2017	03
75	ترتيب الدول وفق مؤشر التنافسية 2018	04
75	ترتيب الدول وفق مؤشر التنافسية 2019	05
75	ترتيب الدول وفق مؤشر الحرية الإقتصادية 2016	06
76	ترتيب الدول وفق مؤشر الحرية الإقتصادية 2017	07
76	ترتيب الدول وفق مؤشر الحرية الإقتصادية 2018	08
76	ترتيب الدول وفق مؤشر الحرية الإقتصادية 2019	09
77	ترتيب الدول وفق مؤشر العملة كوف 2016	10
77	ترتيب الدول وفق مؤشر العملة كوف 2017	11
79	ترتيب الدول وفق مؤشر العملة كوف 2018	12
79	ترتيب الدول وفق مؤشر العملة كوف 2019	13
79	ترتيب الدول وفق مؤشر الشفافية 2016	14
79	ترتيب الدول وفق مؤشر الشفافية 2017	15
81	ترتيب الدول وفق مؤشر الشفافية 2018	16
81	ترتيب الدول وفق مؤشر الشفافية 2019	17
97	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الدول العربية (2010-2020) بالمليون دولار	18
98	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادرة في الدول العربية (2010-2020) بالمليون دولار	19
100	أرصدة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الدول العربية (2010-2020) بالمليون دولار	20

101	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الصادرة في الدول العربية (2010-2020) بالمليون دولار	21
103	التوزيع القطاعي لمشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (2010- 2020)	22
105	قيمة المؤشر العام لجاذبية الإستثمار (2015-2019)	23
106	نتائج 25 لمؤشر العام للجاذبية على مستوى المجموعات العربية خلال الفترة (2015-2019)	24
127	فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	25
128	نقاط القوة و ضعف بالمقارنة مع المجموعات الأخرى	26
138	التحليل الوصفي للمتغيرات	27
138	خطوات الإختبار	28
146	مصفوفة الإرتباطات بين متغيرات الدراسة	28
148	نتائج إختبار التجانس ل Hsiao	29
150	تقدير معلمات النموذج التجميعي PRM	30
151	تقدير معلمات التأثيرات الثابتة FEM	31
152	تقدير معلمات التأثيرات العشوائية REM	32
152	نتائج إختبار المفاضلة بين نموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية	33
153	نتائج إختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرا العشوائية	34
154	نتائج إختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية	35
155	تقدير النموذج بطريقة GMM	36
155	تقدير النموذج بطريقة 2SLS	37
157	نتائج اختبار الإستقرارية (IPS, LLC, PP)	38
158	نتائج اختبار kao	39
159	تقدير النموذج بطريقة FMOLS	40

قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	شكل توضيحي لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	01
31	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	02
61	دورة حياة المنتج.	03
107	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات الأجنبية	04
108	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي 2019	05
109	تطور قيم وترتيب مؤشر الاستقرار الكلي في الدول العربية	06
109	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية 2019	07
110	تطور قيم وترتيب مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية في الدول العربية	08
111	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر البيئة المؤسسية 2019	09
112	تطور قيم ترتيب مؤشر البيئة المؤسسية في الدول العربية	10
112	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر بيئة الاعمال 2019	11
113	تطور قيم ترتيب مؤشر بيئة أداء الاعمال في الدول العربية	12
114	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر حجم السوق وفرض النفاذ اليه 2019	13
115	تطور قيم وترتيب مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ اليه في الدول العربية	14
116	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية 2019	15

117	تطور قيم ترتيب مؤشر الموارد البشرية والطبيعية في الدول العربية	16
119	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر عناصر التكلفة 2019.	17
120	تطور قيم ترتيب مؤشر عناصر التكلفة في الدول العربية	18
121	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الأداء اللوجستي لعام 2019	19
121	تطور قيم ترتيب الأداء اللوجستي في الدول العربية	20
122	أداء الدول العربية في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2019	21
123	تطور قيم ترتيب مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية	22
124	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر اقتصاديات التكتل لعام 2019	23
124	تطور قيم ترتيب مؤشر اقتصاديات التكتل في الدول العربية	24
125	أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي لعام 2019.	25
125	تطور قيم وترتيب مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي في الدول العربية.	26

قائمة المختصرات:

الترجمة الاصلية للمختصر	الكتابة الاصلية للمختصر	المختصر
صندوق النقد الدولي	FONDS MONETAIRE INTERNATIONAL	<b>FMI</b>
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	Organisation de coopération et de développement économiques	<b>OCDE</b>
المنظمة العالمية للتجارة	Organisation mondiale du commerce	<b>OMC</b>
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	United Nations Conférence on Trade and Développement	<b>UNCTAD</b>
	International Business Machines	<b>IBM</b>
مزايا التدويل او الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية	Advantages of internationalization or the internal use of monopolistic advantages	<b>OLI</b>
مزايا الملكية	Ownership Advantages	<b>O</b>
مزايا الموقع	Site Advantages	<b>L</b>
مزايا التدويل	Advantages of internationalization	<b>I</b>
الاستثمار الأجنبي المباشر	Foreign direct investment	<b>FDI</b>
	Cour pénale internationale	<b>CPI</b>
اجمالي الناتج المحلي	Gross domestic Product	<b>GDP</b>
معدل التضخم	Inflation	<b>INFL</b>
درجة الانفتاح التجاري	degree of economic openness	<b>OPEN</b>
فعالية الحكومة	government efficacy	<b>GOV</b>

الفساد الاداري	Administrative corruption	<b>ADMI</b>
النموذج التجميعي	Professional Risk Manager	<b>PRM</b>
نموذج التأثيرات الثابتة	Finiteelementmethod	<b>FEM</b>
طريقة العزوم المعممة	generalizedmethod of moments	<b>GMM</b>
خدمات المشاريع المتكاملة	Integrated Project Services	<b>IPS</b>
شركة ذات مسؤولية محدودة	limitedliabilitycompany	<b>LLC</b>

# المقدمة

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمامًا متزايدًا منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي وتعتبر هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة محور اهتمام الباحثين ورجال الأعمال من الدول النامية والمتقدمة ونظرا لأنها تخلو من المخاطر مقارنة بالقروض ، وهي من أبرز العناصر التي ساهمت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من دول العالم، وبصفة عامة يتركز الجدل حول هذه الاستثمارات وما تحققة من منافع وفوائد والتي أدت إلى زيادة التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر تمويلا حقيقيا وليس مجرد سد لفجوة مالية كغيره من القروض والمنح، فهو يوفر انتقال رؤوس الأموال دون فعالية، وتوفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخل وتحسين المعيشة وسد الفجوة في الدول المضيفة والمساهمة في استغلال الثروات الطبيعية المتوفرة في البلد وتحقيق المهارات والخبرات الإدارية، وتبعاً لهذه الأهمية التي يكتسبها تتنافس الدول لإجداه إليها من خلال التحسين من مناخها الإستثماري وسن قوانين تشجعه وتضمن حمايته وانتهاج سياسات اقتصادية ومالية واستثمارية متكاملة تميز المناخ الإستثماري بصفة عامة والإستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، وذلك من أجل النهوض بإقتصادها وتطويرها، والاستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرات التي تنتج من هذه الإستثمارات، فالقدرة التنافسية لأي بلد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتمد على المقومات المطلوبة والتي تشكل في مجموعها قوة جاذبة للاستثمارات.

### 1- إشكالية الدراسة

إن الدول العربية كغيرها من الدول النامية بحاجة إلى استثمارات أجنبية قصد النهوض باقتصادياتها وتطويرها، حيث توجد متغيرات والعوامل الاقتصادية تؤثر على هذه الاستثمارات، وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية على النحو التالي:

ما هي المحددات المفسرة لحركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة، نوجزها فيما يلي:

- ما هي أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية؟
- ما هي النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي أهم آثار و مخاطر التي تواجه حركة الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي مكانة الدول العربية وفق المؤشرات الدولية؟
- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية؟
- كيف تؤثر المتغيرات الاقتصادية على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر؟

### 2- فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية تم وضع مجموعة من الفرضيات يمكن إثباتها أو نفيها أثناء الدراسة وهي كما يلي:

- الفرضية الأولى:** علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر.
- الفرضية الثانية:** توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- الفرضية الثالثة:** توجد علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.
- الفرضية الرابعة:** توجد علاقة طردية بين الفساد الإداري والاستثمار الأجنبي المباشر.
- الفرضية الخامسة:** توجد علاقة طردية بين فعالية الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر.

### 3- أهداف الدراسة

لنصل من خلال هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- ✓ أهم المحددات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية .
- ✓ محاولة إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
- ✓ معرفة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق بناء نموذج اقتصادي قياسي .

### 4- أهمية الدراسة

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه مصدر هام من مصادر تمويل التنمية في الدول العربية وهذا ماله آثار ايجابية على اقتصاديات الدول المضيفة وهذا ما جعل مختلف الدول تتنافس على توفير المناخ الاستثماري المناسب لجذب عدد أكبر من المستثمرين، والدول العربية كغيرها من الدول النامية تعمل قصد النهوض باقتصادياتها وتطويرها من خلال دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم محدداته الاقتصادية المؤثرة فيه.

### 5- المنهج المتبع

اعتمدنا في دراستنا على منهج تحليل البيانات ونتائج الدراسة الإحصائية والمنهج الإحصائي هو الذي يتم اعتماده في القياس بالاعتماد على توافق الموضوع مع تخصصنا اقتصاد دولي.

### 6- أسباب اختيار الموضوع

- توافق موضوعنا مع تخصصنا اقتصاد دولي
- الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر .
- توفر مراجع ومواضع تتعلق بالموضوع.

### 7-الدراسات السابقة

1/ دراسة جابو سليم، بن الحبيب طه، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2017) ، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 10، العدد 2، (2019)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى جاذبية المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر وتم الاعتماد على تقنية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية للاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للمعادلة التالية:

$$FDI\_GDP_{it} = \alpha + CA\_GDP_{it} + GDS\_GDP_{it} + GR_{it} + OPEN_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث تمثل المتغيرات:

GR: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

GDP\_FDI: المتغير التابع للاستثمار الأجنبي المباشر.

OPEN: درجة الانفتاح التجاري.

GDP\_CA : رصيد الحساب الجاري.

GDP\_GDS: إجمالي الادخار المحلي.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.

- كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي تزداد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2/ دراسة صاولي مراد، محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج (ARDL) خلال الفترة (1974-2017) ، المجلة المالية والأسواق ، المجلد 5، العدد 10،(2019)، تهدف هذه الورقة للوصول إلى المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تم اعتماد الباحث

على نماذج قياسية من أجل تبيل = إن علاقة التأثير المتباين لتلك المؤشرات باستخدام البرنامج الإحصائي EViews وفقا للمعادلة التالية:

$$INDV_p = F(CCPIB, INFL, TC, CE)$$

حيث تمثل المتغيرات :

$INDV_p$  : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

CCPIB: الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

INFL: معدل التضخم.

TC: سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

CE: النمو الاقتصادي.

حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي GDP وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI .

- وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI .

3/ دراسة سليمان دحو، محمد بن مسعود، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية

وفق نظرية الموائمة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر (2017) ، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 12، هدفت

هذه الدراسة التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وفق المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} FDI_t = & gECOFRE_t + gEXPEN_t + mGDP_t + mPOP_t \\ & + mPOPUR_t + mDENRU_t + mTRADE_t \\ & + mTXREV_t + mCRED_t + mENER_t \\ & + eEDUC_t + sSCUL_t + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث تمثلنا المتغيرات في:

$FDI_t$ : المتغير التابع وهو يعبر عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

$gECOFRE_T$  مؤشر الحرية الاقتصادية .

$gEXPEN_T$  : نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي.

$mGDP_T$ : ناتج الداخلي الخام

$mPOP_T$  : تعداد السكان الاجمالي.

$mPOPUR_T$  : سكان المناطق الحضرية .

$mDENRU_T$  : الكثافة السكانية في الريف.

$mTRADE_T$ : التجارة الخارجية .

$mTXREV_T$  : حصيلة الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

$mCREAD_T$  : الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي.

$mENER_T$ : استخدام الطاقة

$eEDUC_T$  : نسبة الطلبة الجامعيين إلى اجمالي عدد السكان .

$SSCUL_T$  : متغير صوري لقياس موائمة الثقافة الاجتماعية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة :

- إجمالي الناتج المحلي غير معنوي هذا المتغير أي لا يتم أخذه بعين الاعتبار من قبل المستثمرين.

-وجود علاقة طردية بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

4/ دراسة خديجة العارف، حسين تراري مجاوي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 7، العدد12، تهدف هذه الدراسة إلى تقدير محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في

الدول النامية خلال الفترة (1996-2014م) وذلك باستخدام التقنيات القياسية لبيانات البازل وذلك على أهم العوامل الجاذبة في هذه الدول باللجوء إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ولمؤسسية ، وتعطى الدراسة على 17 دولة وفق المعادلة التالية:GDP

$$FDI_{IT} = a + B_1GDP + b_2infi + B_3INV/GDP + B_4CRED + b_5m2 + b_6 infra + b_7open + b_8polstab + b_9freedom + u_i + y_t + \varepsilon_{it}...$$

FDI: صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة لنتاج المحلي الإجمالي للبلد المضيف.

GDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لحجم السوق البلد المضيف.

INFL: معدل التضخم للبلد المضيف.

INV/GDP: الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

CRED: القروض المحلية للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف.

M2/GDP: الكتلة النقدية بمفهومها الواسع نسبة للناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لأداء القطاع المالي.

INFRA: البنية التحتية المادية للبلد المضيف.

OPEN: درجة الانفتاح الاقتصادي للبلد المضيف.

POSTAB: مؤشر الاستقرار السياسي للبلد المضيف

FREEDOM: مؤشر الحرية الاقتصادية للبلد المضيف.

*Mi*: الآثار الفردية.

( $\gamma$ ): الآثار أو الاختلافات الزمنية.

( $\varepsilon_{it}$ ): الحد العشوائي للنموذج O.

فيما يتعلق بتقدير محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر للدول لنامية التي شملت 17 دولة خلال الفترة 1996-2014، أظهرت الدراسة أن تدفق استثمار الأجنبي المباشر إلى دول العينة

يتأثر إيجاباً بحجم النشاط الاقتصادي المعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بدرجة الانفتاح لاقصادي لدول معينة من حيث الصادرات والواردات أيضاً الاستقرار السياسي للحرية الاقتصادية. -بينما يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سلباً بارتفاع معدلات التضخم في دول العينة، وانخفاض حجم كتلتها النقدية المحلية وتراجع نوعية بنيتها التحتية.

5/ دراسة **Jacob Afful ، Daniel Ofori ، Michael Asiamah** ، analysis of the ، JABES26,1 ، déterminants of foreign direct investment in Ghana

تهدف هذه الدراسة إلى فحص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا خلال الفترة الزمنية الممتدة ( 1990م-2015م)، حيث استخدمت الدراسة تصميم بحث سببي نهج JOHANS في التكامل المشترك في إطار الإنحدار الذاتي للناقل لتحليل البيانات وذلك ببعض المتغيرات الاقتصاد الكلي الأساسية مثل: التضخم ، سعر الفائدة، اشتراكات الهاتف وفق المعادلة التالية :

$$FDI_t = f(uinf_t^{b1}, INT_t^{b2}, EXR_t^{b3}, GDP_T^{B4}, ep_t^{b5}, tu_t^{b6}, e^{\epsilon t})$$

حيث تمثل المتغيرات:

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

INFL: معدل التضخم.

INT: سعر الفائدة.

EXR: سعر الصرف.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

EP: إنتاج الكهرباء

TU: استخدام الهاتف.

$\sum T$ : مصطلح الخطأ

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل الناتج المحلي الإجمالي GDP والاستثمار الأجنبي المباشر FDI .

- جود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر FDI .

### التعليق على الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وتناولتهم من زوايا مختلفة ، وقد تنوعت هذه الدراسات بين اللغة العربية واللغة الأجنبية، وقد استعرضت هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تما لاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها وتقديم تعليق عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبين الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية، ونشير إلى أن الدراسات التي تم استعراضه جاءت في الفترة الزمنية بين 2015-2019م وشملت جملة من الأقطار-والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني الجغرافي وقد تم عرض مجموعة من الدراسات ،ثم نبي جوانب الاتفاق والاختلاف بينهما ثم نوضح الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أخيرا جوانبا لاستفادة من الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك هو معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ماعدا دراسة جابو سليم، بن الحبيب طه (2019) التي هدفت إلى معرفة مدى جاذبية المتغيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر .

مما لاشك فيه أن الدراسة لحالية استفادت كثيرا مما سبقها من دراسات، حيث حاولت توظيف أكثر من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل كامل من جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة ما يلي:

استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر كما استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى المنهج الملائم لهذه الدراسة.

### 8- هيكل الدراسة

قسّمتنا البحث إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، يشمل كل فصل تمهيداً وثلاث مباحث وخلصاً. وقد تناولنا في الفصل الأول الإطار لمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال التعرف على مفهومه، ومبادئ وأهدافه بالإضافة إلى أشكاله وفي المبحث الثاني تطرقنا على دوافع وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر والأثر والمخاطر، إضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

أما في الفصل الثاني جاء تحت عنوان النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وتناولنا في المبحث الأول أهم النظريات التي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم الانتقادات الموجهة إليه أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤثراته، أما في المبحث الأخير تم إبراز أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما في الفصل الأخير جاء تحت عنوان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية تناولنا في المبحث الأول اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، والمبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى الدراسة القياسية وذلك باستعمال نماذج بيانات البانل.

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار  
الأجنبي المباشر

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

### تمهيد

إن اتساع نطاق المعاملات التجارية الدولية ما يميز العقد الأخير من القرن الماضي، وما نتج عن ذلك من انتشار نوع خاص من هذه المعاملات يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويعتبر أحد الآليات الأساسية التي تلعب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية القائمة بين الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم، ويمكن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول العربية.

ويعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم اهتمامات الدول بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، وهناك العديد من الأشكال الذي تميزه عن باقي التدفقات الدولية وكذا دوافع مختلفة للدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخص تنميتها عموما، ولا شك ان تحقيق هذا الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمتاز بآثار إيجابية وسلبية عديدة على اقتصاديات الدول المضيفة.

ويعتبر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية والمتجسد في شكل نشاط شركات متعددة الجنسيات إذ أصبحت تمثل إحدى الشركات الدولية التي تقوم بنشاطاتها على المستوى الدولي نظرا لتطورها عبر العالم وما تكتسبه من سمات وخصائص تسمح لها بمزاولة تلك الأنشطة.

وفي هذا السياق سيتم تسليط الضوء على النقاط الأساسية التالية:

**المبحث الأول: مدخل إلى الإستثمار الأجنبي المباشر**

**المبحث الثاني: دوافع ومعوقات وآثار الإستثمار الأجنبي المباشر**

**المبحث الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر**

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

### المبحث الأول: مدخل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم العناصر الرئيسية في أي اقتصاد كان، حيث يمثل المحرك الأساسي لعمليات التطور والتنمية في كامل اقتصاديات الدول، وقد شغل هذا الأخير اهتمام الكثير من الاقتصاديين منذ القدم على اختلاف مدارسهم وانتماءهم إلى البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وحتى يتسنى لنا وضع مفهوم شامل للاستثمار الأجنبي المباشر سنتطرق إلى مجموعة من تعاريف الاقتصاديين وبعض المؤسسات والهيئات الدولية.

#### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت التعاريف التي قدمت لشرح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بتعدد واختلاف الجهات التي قدمتها تلك التعاريف، سواء تعلق الأمر بالمنظمات الدولية أو الباحثين الاقتصاديين، وسنحاول التطرق إلى أهم التعاريف والمعاني للاستثمار الأجنبي المباشر.

#### أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن إدراج بعض تعاريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية كما يلي:

#### أ- تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه مباشر حيث يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.<sup>1</sup>

يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية لبتى تعكس هدف حصول كيان في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة.<sup>2</sup>

#### ب- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):

تتبنى هذه المنظمة تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا - مجلة حسب التنمية، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الجزائر، 2004، ص 03.

<sup>2</sup> خيرة خيالي، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر"، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، ص 04.

<sup>3</sup> مليكة شبايكي احفيظ، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية، رسالة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص نفود ومالية، جامعة الجزائر، 2008، ص 10.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

**التعريف الأول:** يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة ملحقة...إلخ.

- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

ونشير إلى طبيعة القرض في هذه الحالة يكون طويل الأجل (5 سنوات أو أكثر).

أما التعريف الثاني الذي تتبناه فإنه يقوم على أهداف إحصائية، لان عملية قياس حركة الاستثمار المباشر لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية والدول المضيفة، لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد مرجعي للدول الأعضاء، ويتمثل:

" أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمر أجنبي إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر ويعني كذلك فرع أو شركة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي."

### ج- تعريف المنظمة العالمية للتجارة (OMC):

" الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بتملك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته."<sup>1</sup>

### د- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD):

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري، بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد لمستقبل للاستثمار).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري من خلال الفترة (1996م-2005م)، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 50.

<sup>2</sup> بلال الوعير، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، المجلة العربية للعلوم السياسية، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية جامعة أمحمد، العددان 69-70، الجزائر، 2015، ص 343.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

كما عرفه الباحثين الاقتصاديين على أنه:<sup>1</sup>

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة من مشروع معين يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة المستثمرة، وذلك من خلال الدور الفعال في ملكية المشروع.
- هو ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيضة إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية، تختلف أنواعه وآماده حسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يعرف على أنه أقام مشروعات مملوكة ملكية كاملة لمستثمرين أجنب أو ملكية حصص تمكنهم من السيطرة على إدارة هذه المشروعات تعطيمهم حق المشاركة في الإدارة.
- هو عبارة عن استثمار تقوم به مؤسسة غير مقيمة أو شركة مقيمة تحت مراقبة أجنبية عن طريق:
  - إنشاء أو توسعة مؤسسة.
  - المشاركة في إنشاء أو توسعة مؤسسة بهدف إنشاء روابط اقتصادية، دائمة مع المؤسسة، من أجل منح الإمكانية للمستثمر لممارسة تأثير حقيقي في تسيير المؤسسة.
- يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه امتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين مع الحق في المشاركة في إدارة هذا المشروع أو السيطرة الكاملة على إدارته، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة الفنية في جميع المجالات لدول المضيضة وقد يكون هذا المشروع مشروعاً لتسويق أو للبيع أو للتصنيع أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدماتي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> خيرة خيالي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

<sup>2</sup> عصام عمر متدور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، 2010،

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل(1): شكل توضيحي لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر



**المصدر:** كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر و الجزائر)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، أطروحة دكتوراه، 2012، ص 18.

### ثانياً: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتكون بيانات الاستثمار الأجنبي طبقاً لتوصيات النقد الدولي مما يلي:<sup>1</sup>

- الاستثمارات في حقوق الملكية التي تمول إنشاء مصانع وشركات وغيرها من المشروعات التي يدخل المستثمر الأجنبي فيها كشريك بحصة مباشرة لا تقل عن 10% المستثمر الأجنبي فيها كشريك بحصة مباشرة لا تقل عن 10% من إجمالي حقوق الملكية.
- الاستثمارات المالية في شكل شراء أسهم وسندات تطرح من خلال الأسواق المالية، ويشترط ان تمثل قيمة الأسهم أو السندات المشتراة 10% أو أكثر من إجمالي رأس مال المنشأة حتى تسجل البيانات على انها استثمار أجنبي.
- الأرباح المعاد استثمارها والتي تؤدي إلى إحداث زيادة في رأس المال المنشأة.
- شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمرين الأجانب أو مؤسسات الاستثمار.
- نشاط استكشاف أو استخراج المواد والخامات الطبيعية.

<sup>1</sup>موفق أحمد، حلا سامي خيضر، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقييمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثمانون، الجزائر، 2010، ص 148.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- نشاط التشييد والبناء وغالبا ما يكون ذلك في حالة إنشاء المشروعات الكبرى التي يتطلب تنفيذها مدة تزيد عن عام .
- معاملات الدين بين المستثمرين المباشرين من ناحية والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى بما فيها إقراض أو اقتراض الأموال.
- المعدات المتحركة والمتحركة التي تعمل في اقتصاد لمدة تزيد عن عام، وتعتبر أنها مدارة بواسطة مؤسسة مقيمة وهذه المؤسسة الافتراضية هي مؤسسة استثمار مباشر، والمستثمر المباشر هو المشغل الفعلي للمعدات.

ثالثا: أهمية وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

### 1- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

- تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة فيما يلي:<sup>1</sup>
- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية و البشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.
- خلق أسواق جديدة، لتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.
- تقليل الواردات.
- تدفق رؤوس الأموال.
- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.

أما بالنسبة لشركات متعددة الجنسيات فتتمثل فيما يلي:

- أن تحقق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول المضيفة يتوقف إلى حد كبير على المنافع السابقة صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها (إلى الدولة الأم) بدلا من إعادة استثماراتها في الدول المضيفة.

<sup>1</sup>حاتم عبد الجليل القرناشوي، الاستثمار والتمويل: الاستثمار الأجنبي المباشر، جامعة الأزهر سابقا، القاهرة، جمهورية مصر العربية، المنظمة العربية الإدارية، 2006، ص ص 03، 04.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
  - إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
  - قد لا يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.
  - إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدول المضيفة واستقلالها.
- رابعاً: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها:<sup>1</sup>

- يعمل الاستثمار المباشر على الإسهام في عمليات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الوفرة الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية، ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف.
- إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعة التصدير، خاصة في تلك التي يتمتع بها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.
- يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي حقق فيها أكبر عائد الصافي بعد خصم المخاطر والتكاليف وبذلك فهو يتجه إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم المناسب.
- يتميز الاستثمار الأجنبي بالتغير نظراً لتحركاته جرياً وراء الربح والفائدة، فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، وتوجد فيها تسهيلات ويد عاملة رخيصة.

<sup>1</sup> مراد بن ياني ، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة قياسية حالة الجزائر ، رسالة الماجستير ، تخصص مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، 2011 ، ص 60.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر.

كثيرا ما تلجأ الشركات والأفراد إلى الاستثمار في دول أخرى سعيا منهم وراء تحقيق أهداف ولتحقيق هذه الأهداف يجب أن يقوم على عدة مبادئ يؤول تحقيقها من طرف المستثمرين.

أولا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

من أهم الأهداف التي تؤمل تحقيقها من قبل المستثمرين ما يلي:<sup>1</sup>

- الهدف الأول هو تحقيق العائد أو الربح مهما يكن الاستثمار، فمن الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الأرباح.

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لجل استخدامها في صناعتها.

- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستضيفة، حيث أن أجرة العامل تكون عادة أقل من أجرة العامل في الدولة المتقدمة.

- ايجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية، خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة.

- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار، والإعفاءات الضريبية والحوافز المختلفة التي تمنحها الدول من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار والخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.

هناك أهداف خطيرة للاستثمار الأجنبي المباشر تسعى الدول المتقدمة إلى تحقيقها ومن جملتها إحكام السيطرة والهيمنة على الدول النامية من خلال استغلال مواردها وزيادة مديونيتها والفقر والبطالة، وجميع المشاكل الاقتصادية.

ثانيا: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر

تقوم ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر على مبادئ أساسية تكون الأساس النظري والعلمي لقيام هذه الاستثمارات عبر دول العالم. وتتمثل هذه المبادئ في:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر (1998-2008)، رسالة ماجستير، مدرسة الدكتوراه تسيير ومناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2010، ص ص 92-93.

<sup>2</sup> عبد العزيز فطيمة، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه، فرع تحليل اقتصادي، 2004، ص ص 219-222.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

### 1- مبدأ الشفافية والتناسق:

يقصد بهذا المبدأ أن المعلومات المتعلقة بالاستثمار ومحيطه يجب أن تكون متوفرة بصفة عادية دون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب ومثل هذه العملية في الدول النامية تتطلب بالضرورة تقنين نظام الأعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية ونقصد بذلك قانون الاستثمار، ويعد قانون الاستثمار كوثيقة ذات طبيعة تشريعية تشرح القواعد التي يمكننا اعتبارها أساسية لترقية الاستثمار.

### 2- مبدأ حرية الاستثمار:

يقصد به أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن انجازه دون تمييز دون الحصول على رخصة مسبقة من الجهات المعنية مع احترام الإجراءات المتعلقة بحماية الصحة العمومية والمحيط والمستهلك، وعليه فإن الرخصة أو الاعتماد المسبق تكون عن طريق تصريح بالاستثمار قبل الانجاز الذي يحتوي على:

- مجال النشاط وموقعه.

- مخططات الاستثمار والتمويل.

- مناصب الشغل والتكنولوجيا المختارة وشروط المحافظة على البيئة.

- التقييم المالي للمشروع والمدة التقديرية لإنجاح المشروع.

وإلى جانب كل الوثائق التي ينص عليها التشريع والتنظيم المعمول به.

### 3- مبدأ عدم التمييز:

هدفه ضمان معاملة مختلف المستثمرين بطريقة عادلة ودون التمييز في حقوق وواجبات إنجاز الاستثمار إذ يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة الذي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريون فيما يتصل بالاستثمار، وعليه فمن خلال هذه النظرة لعدم التمييز بين مختلف المستثمرين، يضع قانون الاستثمار ثلاثة أنظمة لإنجاز الاستثمار واستغلاله وتشجيعه وهي كالتالي:

- **النظام العام:** متعلق بفترة انجازه واستغلال الاستثمارات والتي تتمثل في امتيازات جبائية ومالية أثناء فترة الانجاز واستغلال الاستثمار، وكما يلاحظ في هذا النظام أن قانون الاستثمارات يحدد الامتيازات التي يستفيد منها المستثمر لكنه لا يحدد بنفس طريقة معايير التقييم للطلبات للحصول على الامتيازات التشجيعية وحل هذا الأشكال سوف يستند إلى وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها أو إلى النصوص التنظيمية والتطبيقية لهذا المرسوم.

- **نظام المناطق الحرة:** أين نجد إن المستثمر يستفيد من امتيازات عديدة وذلك إن هذه الاستثمارات تعتبر استثمارات منجزة في مناطق دولية حرة فوق التراب الوطني تحت رقابة إدارة الجمارك ومقابل هذه الامتيازات

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يسعى المستثمر إلى خلق مناصب شغل وإلى نقل التكنولوجيا وإلى الدخول إلى السوق الدولية ولضمان نجاح هذا النظام لابد من تجنب النقص الموجود في المحيط الحالي للاستثمار والنقص المتعلق بطبيعة نظام المناطق الحرة نفسها.

- نظام المناطق الخاصة أين يستفيد المستثمرون من امتيازات عديدة، لكن ما يعاب على هذا النظام هو عدم وجود معايير لتقويم طلبات الحصول على امتيازات تشجيعية، وهذا ما يؤدي إلى عدم احترام مبدأ عدم التمييز.

### 4- مبدأ سهولة أداء الأعمال:

هذا المبدأ مرتبط برأس المال، وقد تم إدماجه من أجل ضمان حرية تحويل رأس المال والعوائد الناجمة عنه بارتباط مع العالم الخارجي، ولتطبيقه يشترط مبدئين: مبدأ تلقائية التحويل ومبدأ حرية الدخول إلى سوق العملة الصعبة.

### 5- مبدأ تلقائية التحويل:

هذا المبدأ يضمن لرؤوس الأموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية تحويلها بكل حرية بدون تسريح مسبق، كما أنها تستفيد من ضمانات محددة في الاتفاقيات الدولية، وهذا المبدأ تناوله قانون الاستثمار، والذي يحدد آجال 60 يوما كأجل أقصى لتنفيذ طلبات التحويل.

### 6- مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملة:

إن الدخول في سوق العملة الصعبة بكل حرية من طرف المستثمر الأجنبي يتطلب من الجزائر أن تقوم بـ:

- تحرير التجارة الخارجية للحصول على تمويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات.

- وضع سوق مالية مفتوحة لرأس المال الأجنبي.

ونشير بالذكر أن تحويل رأس المال وعوائده يتم بواسطة تقديم طلب إلى بنك الجزائر عم طريق البنوك التجارية وعلى اطلب إن يكون مسندا بالتصريح بالاستثمار ومرفق بكل الوثائق الضرورية لتبرير عملية التحويل، فبالنسبة لحصة المساهم في الأرباح عليه تقديم كشف حسابات النتائج وتقدير الجمعية العامة للوكالة. وأما بالنسبة لرأس المال فعليه تقديم عقد التحويل، قرار التصفية وكل الوثائق المماثلة.

ومن جهة أخرى، فكل التحويلات الخاصة بالملكية والفوائد ورواتب العمال الأجانب تتم وفق الإجراءات المتعلقة بعملية الصرف كما أن القانون الجديد لم يحدد المبلغ القابل للتحويل بل أن المبلغ المرغوب في تحويله

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

مرتبط أساسا بمعايير خاصة بمشروع الاستثمار أي المردودية وبالوسائل المحركة للاستثمار نفسه إلى جانب هذا يتم تنفيذ طلبات التحويل المطابقة التي يقدمها المستثمر في آجال لا يتجاوز 60 يوما.

### 7- مبدأ الاستقرار:

يلعب هذا المبدأ دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية للدولة الجزائرية على العالم الخارجي وهذا نتيجة لوجود مخاطر متعددة يمكن إن تهدد استقرار وترقية الاستثمار الأجنبي.

ويمكن ذكر هذه المخاطر غير التجارية أو السياسية وهي:

- مخاطر نزع الملكية والتأميم.

- مخاطر الحروب والانتفاضات والحروب الأهلية.

- مخاطر تحويل رأس المال والعملية الصعبة.

ومن أجل نجاح هذا المبدأ، لا بد من وجود استقرار المحيط المؤسسي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي ولا بد أيضا من وجود ضمانات حقيقية لترقية الاستثمار.

**المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.**

يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال وذلك وفقا لعدد من الاعتبارات، يتصل بعضها بالمستثمر الأجنبي، وبعضها الآخر بالأوضاع الاقتصادية والتشريعية القائمة في البلد المضيف له، وسيتم تصنيفه كما يلي:

### أولا: حسب الملكية

1- **الاستثمار المشترك Joint venture**: يعرف الاستثمار المشترك على أنه كل استثمار يشترك في طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط، يتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات انتاجية تسويقية ومالية، كما يمكن تعريفه على أنه استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين يمكن أن تتضمن هذه المشاركة حصة في رأس المال أو الإدارة أو الخبرة ويمكن أن تمتد على براءات الاختراع.<sup>1</sup>

من الواقع المحاولات السابقة لتعريف الاستثمار المشترك يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار يمكن أن ينطوي على الجوانب الآتية:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> زبير عياش، سمية عباس، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015، ص ص 161، 162.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص 21.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- أن يقام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركة استثمار مشترك.
- تتمثل أهم مزايا الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة فيما يلي:<sup>1</sup>
  - يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية والتكنولوجية.
  - خلق فرص عمل جديدة وما يرتبط بها من منافع أخرى.
  - تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات.
- أما عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة لدول المضيفة:<sup>2</sup>
  - انخفاض القدرة المالية للمستثمر المحلي قد يؤدي إلى صغر حجم المشروع المشترك مما يقلل اسهامات هذا الأخير في تحقيق أهداف الدولة الخاصة بزيادة فرص التوظيف.
  - مقارنة مع مشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي، فإن مساهمة الاستثمار في توفير العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات تكون قليلة جدا نتائج المؤسسة المشتركة تتأثر كثيرا بسياسة أسعار المؤسسة فيمكن لهذه الأخيرة تزويد المشروع المشترك بمواد وتجهيزات استثمارية وتحصل في المقابل على دخل مالي على عدة أشكال.
- تتمثل مزايا الاستثمار المشترك بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات تتمثل فيما يلي:<sup>3</sup>
  - يساعد الاستثمار المشترك في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك المشروعات الاستثمارية تملكا مطلقا.
  - يعتبر أكثر الأشكال تفضيلا لدى الشركات في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 17.

<sup>2</sup> فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب، أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعة بالدول العربية وبعض البلدان النامية، ص 04 مقال متاح على الموقع [www.unescwwa.org](http://www.unescwwa.org) ، يوم 20 جوان، 2022 على الساعة 10:42.

<sup>3</sup> عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 18، 19.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توفر الموارد المالية والبشرية والمعرفة السوقية الخاصة بالسوق الأجنبي لدى الشركة متعددة الجنسيات اللازمة للاستغلال الكامل لسوق الأجنبي المعين.
- يمكن القول أن الاستثمار يتناسب مع الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات الدولية صغيرة الحجم.
- أما العيوب بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات فتتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>
  - يحتاج إلى رأس مال كبير.
  - في الحالة التي يكون فيها الطرف المحلي ممثلاً في الحكومة فإنه من المحتمل أن تضع قيود صارمة على تحويل أرباح الطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.
  - قد يصر الطرف المحلي على نسبة معينة في المساهمة في رأس مال مشروع الاستثمار، هذه النسبة قد لا تتفق مع أهداف الطرف الأجنبي خاصة المرتبطة بالرقابة على المشروع وإدارته مما يخلق مشكلات بين طرفي الاستثمار وتؤثر على إنجاز المشروع ككل.
  - قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المحلي.

### 2- الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

في هذا النوع أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تكون ملكية رأس المال أي المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي بدءاً بالمشروع ذاته إلى الإدارة والتسيير دون تدخل أمين الدولة المضيفة تستخدم وتقوم هذه الطريقة، في الأصل بناء على عملية نقل للمؤسسة بأكملها إلى سوق دولي معين أو بعبارة أخرى نقل مهاراتها الإدارية والفنية والتسويقية والتمويلية ومهارات أخرى إلى بلد مستهدف في شكل مؤسسة تحت سيطرتها الكاملة، حتى تستطيع المؤسسة استغلال خبرتها التنافسية بالكامل،<sup>2</sup> إذ تتخوف كثيراً الدول المضيفة من هذا النوع من الاستثمارات كونه يجلب معه التبعئة الاقتصادية، والهيمنة على القرار السياسي للبلاد. وتحصل الشركة متعددة الجنسيات على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب، مرجع سبق ذكره، ص 06.

<sup>2</sup> سعدون بوكبوس، أهمية التسويق الدولي في النشاط التسويقي للمؤسسة، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 1 العدد 01، جامعة الجزائر، ديسمبر 2006، ص 50، 51.

<sup>3</sup> عبد الكريم كافي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، رسالة الماجستير تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010، ص 46.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- بناء مشروع جديد تماما

- شراء مشروع قائم بالفعل

- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل، ويجري ذلك إذا كانت الشركة الدولية تملك مشروعا إنتاجيا في هذه البلد.

➤ تتمثل مزايا هذا النوع من الاستثمارات بالنسبة للدول المضيفة فيما يلي:<sup>1</sup>

- زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة.

- يساهم في اشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات وجود فائض لتصدير أو تحليل الواردات مما يترتب تحسين ميزان المدفوعات لدولة.

- خلق فرص عمل المباشرة وغير مباشرة.

- يساهم في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال.

➤ أما عيوب الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة فتتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

- الملاحظ أن الكثير من البلدان النامية تتردد في قبول هذا النوع من الاستثمار وذلك خوفا من التبعية الاقتصادية واحتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية المضيفة لهذه الاستثمارات.

➤ تتمثل مزايا الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فيما يلي:<sup>3</sup>

- عن طريق هذا الاستثمار تكون هناك حرية كاملة لإدارة المشروع بمختلف أنشطته.

- كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والناجمة عن انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج.

- يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات.

➤ أما عيوب الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فتتمثل في:

- يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع الاستثمارات المشتركة.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

<sup>2</sup> فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب، مرجع سبق ذكره، ص 06.

<sup>3</sup> عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 23، 24.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- الأخطار غير التجارية التي قد يتعرض لها المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول النامية.

### 3- الاستثمار في المناطق الحرة Free-Zones :

وهي عبارة عن جزء من أراضي الدولة، يقع في الغالب على أحد منافذها الإستراتيجية البحرية، أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها، بحيث تكون معزولة في باقي أجزاء الدولة، وتخضع لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة للدولة أين يتم فيها ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والتعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية الاستدائية، وغيرها من الإجراءات بحيث لا يطبق على هذه المعاملات تلك الإجراءات العادية المعمول بها، إذا تعدد المناطق الصناعية الحرة باختلاف أشكالها (المناطق الحرة للصادرات، المناطق الاقتصادية الخاصة، المناطق العلمية) من أهم الوسائل التي تستخدم في جلب الاستثمارات وبالخصوص الأجنبية المباشرة لما تقدمه من تسهيلات وامتيازات من جهة ومن تعزيز القدرة التنافسية في جهة أخرى<sup>1</sup>.

لكن قد ينتج عن هذه الصيغة تأثيرات سلبية واضحة على مسيرة التصنيع بالنسبة للصناعات القائمة وفرص التصنيع داخل البلاد، نظرا لميل هذه الاستثمارات لإنشاء صناعات منافسة للصناعات الداخلية بدلا من السعي للتكامل معها، وقد كان يتم إنشاء المناطق الحرة بنجاح في الدول ذات الرسوم الجمركية العالية حيث يعتبر الإعفاء من الرسوم الجمركية أهم وأكثر العوامل جدبا للاستثمارات المباشرة في تلك المناطق، وقد تناقصت أهمية هذا العامل بسبب سياسات الدول النامية اتجاهها نحو منح إعفاء الرسوم الجمركية لكل الآلات والمعدات والمدخلات الصناعية، وبسبب انضمام أكثرها على اتفاقية الجات.

➤ تتمثل مزايا الاستثمار مناطق الحرة بالنسبة للبلد المضيف تتمثل مزايا في ما يلي:

- العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس أموال جديدة.

- تخفيض مستويات البطالة عن طريق توفير فرص العمل.

- زيادة حصيلة البلد من النقد الأجنبي عن طريق الرسوم والإيجارات.

➤ أما مزايا الاستثمار في المناطق الحرة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فيما يلي:<sup>2</sup>

- الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية وأراضي بأسعار مناسبة.

<sup>1</sup> ميدون الياس، الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق إحصائه، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 04، العدد 02، المركز الجامعي إليزي، 2020، ص 45، 46.

<sup>2</sup> عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 46.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- تسويق منتجات المشاريع في أسواق البلدان المجاورة.

- الاستفادة من الأيدي العاملة ومستلزمات الإنتاج الرخيصة.

### 4- مشروعات وعمليات التجميع ASSEMBLY OPERATIONS

هذه المشروعات تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة والخاصة بالتصميم والداخل للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة... إلخ والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي اتفق عليه، وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار لطرف الأجنبي. ومن ثم يترتب على ذلك وجود مزايا وعيوب خاصة بهذين الشكلين بالاستثمار على المشروع الاستثمار الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد أو اتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بالشكل أو بأخر في مشروع الاستثمار فإن هذا الوضع يصبح مشابها لأنماط أو أشكال الاستثمار الغير مباشر في مجال الإنتاج التي سيأتي عرضها فيما بعد (مثل عقود التصنيع وعقود الإنتاج).<sup>1</sup>

### ثانيا: حسب الصيغة غير المرتبط بالملكية

**التراخيص:** عبارة عن اتفاق بين الشركة متعددة الجنسية والمستثمر الوطني، بمقتضاه تقوم هذه الشركة بالتصريح للمستثمر الوطني باستخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غير ذلك من صنوف الاحتكار التكنولوجي مقابل ريع نقدي معين، وتجدر الإشارة إلى أن هذه التراخيص على نوعين، الأول يسمى التراخيص الاضطراري، ويسود هذا النوع في البلدان الاشتراكية وبعض الدول النامية، حيث يصعب على الشركات متعددة الجنسية الحصول على التملك الكامل للاستثمار والنوع الثاني هي التراخيص الاختيارية، وفي مثل هذه الحالة فان الشركات متعددة الجنسية تفضل منح تراخيص الإنتاج أو التسويق كأسلوب غير مباشر.<sup>2</sup>

➤ تتمثل مزايا التراخيص بالنسبة للدول المضيفة فيما يلي:<sup>3</sup>

- لا تتيح للمرخص التحكم في إدارة الأنشطة الإنتاجية محل التراخيص في الدول المضيفة.

- المحافظة على استقلالها السياسي والاقتصادي وتجنب التبعية التكنولوجية للدول الأجنبية.

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 245، 246.

<sup>2</sup> عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 47.

<sup>3</sup> طلال زغبة، عبد الحميد برحومة، الأشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال وآثارها على التنمية الاقتصادية في

الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، جامعة مسيلة، 2014، ص ص 173، 174.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- حماية و ضمان استقلال صناعتها الإستراتيجية من الوجود الأجنبي على وجه الخصوص.
- إما العيوب بالنسبة للدولة المضيفة فتتمثل في:
  - ارتفاع الحصول على تراخيص الإنتاج في كثير من الأحيان.
  - عدم الاستفادة من المعرفة الفنية والتكنولوجيا لصاحب الترخيص.
  - انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.
- تتمثل مزايا التراخيص بالنسبة لشركات متعددة الجنسيات فيما يلي:
  - التراخيص مصدر جيد من مصادر الدخل لشركة.
  - التراخيص تمنع أو تساعد على الحد من حالات السرقة والتجسس الخاصة ببراءات الاختراع أو التكنولوجي الحديث أو الفريد بصفة عامة.
  - التراخيص من أسرع وأسهل الطرق والأساليب لغزو الأسواق الأجنبية وبصفة خاصة في حالة الشركات صغيرة الحجم.
- أما العيوب بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فتتمثل في:
  - فقدان السيطرة على العمليات والجودة والسوق.
  - احتمال فقدان الأسواق المجاورة للدول التي حصلت على التراخيص.
  - انخفاض العائد أو الربح بالمقارنة بالاستثمار المباشر.

### 1- عقود تسليم المفتاح Turn-key Contracts

ينظر إلى الأعمال الدولية التي تتم على أساس هذه العقود بأنها عمليات معقدة وتحتاج عند إبرامها مع شركات متعددة الجنسية إلى خبرة ودراية واسعتين من حيث جودة التصميم والتنفيذ وخدمات ما بعد إنجاز المشروع...إلخ، وعادة ما تحتوي عقود تسليم المفتاح مع شركة متعددة الجنسية على تولي مسؤولية إنشاء وتشغيل المشروع حتى تسليم جميع مفاتيحه إلى مالك المشروع مقابل أجر يتفق عليه وعلى طريقة دفعه مع المالك. ويمكن أن يشمل العقد أعمالاً تتجاوز لحظة تسليم مفاتيح المشروع جاهزاً للتشغيل مثل إبرام عقد إداري، أو عقود صيانة، وتختلف أجور شركة متعددة الجنسية باختلاف ما يحتويه عقد تسليم المفتاح، فمن الممكن أن يشمل العقد كذلك تسليم المشروع آلات ومعدات، أو عقود التدريب للموظفين المحليين.<sup>1</sup>

➤ تتمثل مزايا عقود تسليم المفتاح بالنسبة للدول المضيفة كما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 41، 42.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 253، 254.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- انخفاض آثاره السياسية والاقتصادية السلبية.
- حصول الدول المضيفة على التكنولوجيا الحديثة من خلال هذا النوع وبدون التخوف من مشكلة التبعية لدول أجنبية أخرى.
- يلقي هذا النوع قبولا لدى الكثير من دول العالم الثالث والدول الشيوعية حيث أن الوجود الأجنبي به يكون مؤقتا.

➤ أما العيوب فتتمثل في:

- دور عقود تسليم المفتاح في تدفق النقد الأجنبي وجذب رؤوس الأموال الأجنبي يكون محدودًا إن لم يكن معدوما بالنسبة بأنواع الاستثمار المباشر
- ظهور مشكل التبعية والاعتماد على الطرف الأجنبي اذا توقف هذا الأخير على تزويدها بقطع الغيار أو المواد الأولية.

➤ مزايا عقود تسليم بالنسبة للمفتاح للشركات متعددة الجنسيات فيما يلي:

- انخفاض درجة الخطر السياسي أو الأخطار غير التجارية بصفة خاصة والتجارية بصفة عامة.
- لا يحتاج إلى رؤوس أموال ومن يتلاءم مع الشركات متعددة الجنسيات صغيرة الحجم على وجه الخصوص.

➤ أما العيوب فتتمثل فيما يلي:

- لا توفر للشركة متعددة الجنسيات أي رقابة على العمليات أو السوق أو الجودة.
- تقلص فرص الدخول في هذه المشروعات.

### 3- عقود الإدارة. *managérial contracta*

فهي عبارة عن اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها أن تقوم الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات أو الأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين في شكل أتعاب أو مقابل المشاركة في الأرباح، وأبرز مثال على هذا النوع من المشروعات سلسلة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم.<sup>1</sup>

➤ تتمثل مزايا عقود الإدارة بالنسبة للدول المضيفة فيما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 48.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 255، 256.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- المساهمة في تحقيق درجة من التقدم التكنولوجي في ميادين الانتاج والادارة والتسويق وتنمية مهارات القوى العاملة من المواطنين
- انخفاض الآثار السلبية السياسية والاقتصادية الخاصة بسبب عدم تملك المستثمر الأجنبي لأي حصة في رأس المشروعات الاستثمارية.
- أما العيوب بالنسبة للدول المضيفة فتتمثل فيما يلي:
- ان تحكم الطرف الأجنبي الكامل أو شبه الكامل في إدارة الأنشطة وعمليات الاستثمار من الممكن أن يخلق تعارضا في المصالح بينه وبين الطرف الأجنبي.
- ان اسهامات هذه العقود في مجالات خلق فرص العمالة وتدفق النقد الأجنبي وغيرها من المنافع الأخرى المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية تعتبر محدودة جدا، كما أنها تتوقف على حجم وطبيعة نوع أنشطة مشروع الاستثمار.
- تتمثل مزايا عقود الادارة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فيما يلي:
- لا تحتاج إلى رأس مال
- تسمح بغزو السوق المضيف مع انخفاض درجة الخطر
- قد تساعد في التقدم نحو الحصول على مشروعات استثمارية مشاركة أو مملوكة بالكامل
- أما العيوب فتتمثل في:
- احتمال تدخل الطرف الوطني في شئون الإدارة خوفا أو بهدف المحافظة على أمواله المستثمرة.
- التضارب في المصالح بين طرفي الاستثمار يؤدي إلى خلق مشاكل تنظيمية ونتاجية وتسويقية.

### 4- عقود الامتياز (franchise)

هو عقد يشبه الترخيص يلتزم بموجبه مانح الامتياز بتمكين ممنوح الامتياز من استخدام حقوق الملكية الفكرية الخاصة به وأهمها اسم مانح الامتياز التجاري وشعاراته ورموزه وعلاماته التجارية، وكذلك الاستفادة من خبراته ومهاراته وانظمة عمله ومعرفته الفنية والتكنولوجيا لاستخدامها في توزيع منتجات أو تقديم خدمات، اضافة إلى تقديم مانح الامتياز المعونة الفنية والتجارية والتدريب للممنوح الامتياز ومساعدته في كل ما يعينه في ممارسة النشاط موضوع عقد الامتياز حسب تعليمات وسياسات مانح الامتياز وشروط العقد بصفة دورية طوال مدة العقد في النطاق المكاني نظير مقابل يتقاضاه مانح الامتياز.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> طلال زغبة، عبد الحميد برحومة، مرجع سبق ذكره، ص 174.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- تتمثل مزايا عقود الامتياز بالنسبة للدول المضيفة فيما يلي:<sup>1</sup>
- تنمية التكنولوجيا الوطنية وذلك بسبب التزام صاحب الامتياز بنقل المعرفة الفنية.
- استعمال العلامة التجارية وجميع الإشارات والرموز الدالة على صاحب الامتياز.
- الاستفادة من المساعدات الفنية والتجارية اللازمة لتنفيذ المشروع.
- أما العيوب بالنسبة للدول المضيفة تتمثل فيما يلي:
- الالتزام بتطبيق المعرفة الفنية والتسويقية والإنتاجية وفق التعليمات المانحة.
- الالتزام بعدم المنافسة أثناء تنفيذ العقد.
- دفع رسوم الدخول في شبكة التوزيع التابعة لمانح الامتياز.
- تتمثل مزايا عقود الامتياز بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات
- غالباً في مصلحة مانح الامتياز وتكون مساحة التعديل في شروطه قليلة.
- احتفاظ مانح الامتياز بحق السيطرة على جودة المنتج ومواصفاته وتسويقه وبيعه.
- أما العيوب بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فتتمثل في:
- حجم الأرباح التي يحصل عليها مانح الامتياز غير كبيرة.
- عدم قدرة على السيطرة على المستفيد من عقد الامتياز والالتزام بنقل المعرفة الفنية.

### 5- عقود التصنع (Manufacturing Contracts)

وهو عبارة عن اتفاق يتم بين الشركة متعددة الجنسية مع شركة محلية في دولة أخرى بأن تقوم إحدى الشركتين بتصنيع السلع نيابة عن الشركة الثانية، ويشمل الاتفاق في الغالب وضع علامة إحدى الشركتين على المنتج قبل شحنها إلى الطرف الثاني (الطرف الآخر)، وعادة ما يتم عقد مثل هذه الاتفاقيات بين شركة متعددة الجنسيات وشركة عامة أو خاصة في دولة نامية حيث تكون أجور الأيدي العاملة رخيصة، والمواد الخام ربما كذلك قليلة التكلفة بالإضافة إلى التسهيلات الواسعة التي تقدمها الدولة المضيفة للشركات الأجنبية، وهناك العديد من شركات العالم الثالث التي تصنع سلعاً لصالح شركات الأجنبية متعددة الجنسيات. مثل: الشركات الهندية التي تنتج أجزاء لأجهزة للكمبيوتر لحساب شركة I.B.M وغيرها، أو قيام شركات في هونج كونج بتصنيع الملابس لحساب شركات في بريطانيا، وفي الأردن يوجد العديد من الشركات في المناطق الصناعية التي تنتج مختلف السلع لحساب شركات أجنبية في دول أخرى مثل أمريكا، ألمانيا، بريطانيا... إلخ، ومنها مدينة الحرس

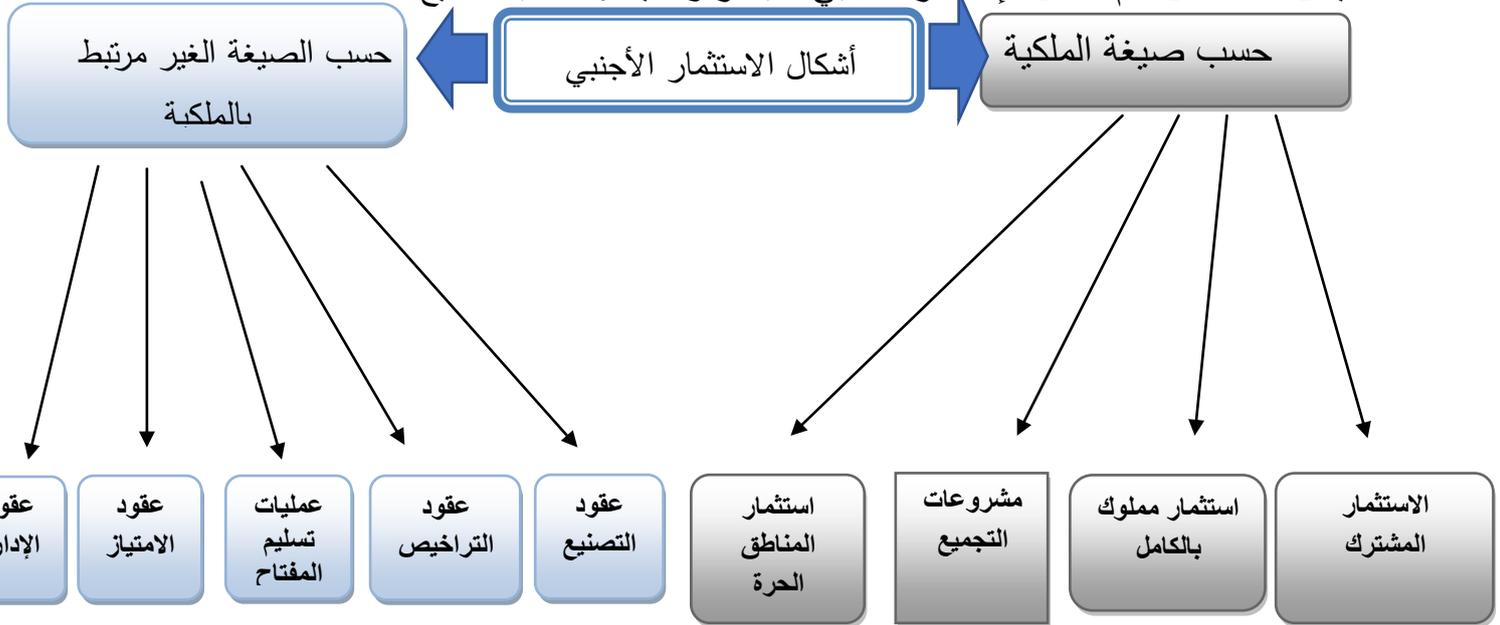
<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 174.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الصناعية، ومدينة الكرك الصناعية .. إلخ، وهناك شكل آخر من عقود التصنيع تبرم بين ثلاثة أطراف هي الشركة المتعددة الجنسية التي تشتري الإنتاج، والمستثمر الذي يمول عملية التصنيع من دولة ثانية، أما الطرف الثالث فهو البلد الجغرافي الذي تتم فيه تصنيع السلعة، وعادة ما تكون مثل هذه العقود طويلة الأجل.<sup>1</sup>

الشكل(02): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل هذا الشكل أهم أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر وتقسيماتها حسب الصيغ:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات أعلاه

<sup>1</sup>علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ص 42.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

### المبحث الثاني: دوافع ومعوقات وآثار الإستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للمكانة التي يحتلها الاستثمار الأجنبي المباشر في النظام الاقتصادي على المستوى الدولي، فإنه يتمتع بمجموعة من الدوافع والحوافز التي تمكنه من زيادة تدفقاته عالميا، إلا قد تمنع هذه الاستثمارات معوقات وتتجم عنها آثار في دولة معينة لا تكون بالضرورة في دولة أخرى.

#### المطلب الأول: دوافع وحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد وتتوغل دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار والراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال المستثمر، ونعرض فيما يلي أهم دوافع الطرفين.

#### أولاً: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

##### 1- دوافع المستثمر الأجنبي

يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية:<sup>1</sup>

- **طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة:** تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولته نشاطه عبر الحدود الوطنية إذ ان هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج ولغرض تلقي الخفاق، بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحدات الانتاجية والتسويقية أو رأس المال معين إليها أو مباشرة الانتاج فيها.

- **زيادة العوائد:** دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر وقد تتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه: التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الانتاج خاصة تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، وهذا افتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار. أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد، فلن يتحقق هذا العائد ويفقد جاذبيته.

- **تخفيض المخاطر:** يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفة، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة.

كما أنه قد تشتت المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنتقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الامكان توزيع

<sup>1</sup> بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 53.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها في السوق الواحد.

- **تحسين الموارد وضمان توفيرها:** قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض اجزاءها من الخارج بكميات كبيرة. وبهدف ضمان تدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار الموجودة ، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فروع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية وتشريعات البلد المضيف للاستثمار .

### 2- دوافع البلد المضيف

مما يلي يتم عرض أهم دوافع البلد المضيف:<sup>1</sup>

- **سد فجوة الادخار الاستثمار:** عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقروض الخارجية، غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها، الشيء الذي يدفع بهذه الدول إلى البحث عن مصدر تمويلي بديل عن الاقتراض الخارجي.

- **تحسين وضعية ميزان المدفوعات:** تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته من حدته في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

- **الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية:** تستخدم التدفقات المالية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المشاريع المربحة ذات مردودية عالية، وتجنب تمويل المشاريع غير المربحة أو المفلسة. بينما القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو معدومة أو قد تستخدم في غير أغراضها الأولية.

- **تخفيض مستوى البطالة:** من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة، وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار، خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية.

هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص ص 53، 54.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

### 3- دوافع أخرى

السعي نحو تحقيق أرباح أعلى من خلال توجه رؤوس الأموال الأجنبي عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول وفي المجالات التي تتيح لها تحقيق مثل هذه الأرباح، ولذلك اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة أكبر إلى الدول ذات السوق الأوسع والتي حققت مستويات أعلى من التطور بشكل الذي يمكن أن يساعد هذه المشروعات في الحصول على أرباح أعلى مقارنة بالأرباح التي تتحقق في الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

البحث عن أسواق جديدة والرغبة في النمو والتوسع فعجز السوق الوطنية في تحقيق أهداف المشروع الاستثماري النمو والتوسع والتخلص من المخزون الإنتاجي الزائد يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ خارج الحدود الوطنية.<sup>1</sup>

- احتواء المعرفة الفنية والعلمية والتخلص من تكنولوجيا متقدمة بالاعتماد على صيغة التعاون العلمي الذي يتجسد عموماً بعقود استثمار تنصب على البحث والتطوير ثم الإنتاج.

- تجنب قيود التجارة الخارجية المتمثلة في وضع بعض القيود على عمليات الاستيراد بهدف حماية المنتج الوطني كفرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة أو وضع حد أقصى لكمية السلع الأجنبية التي يسمح باستيرادها وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى التقليل من استيراد السلع الأجنبية، هذه الحواجز يقبل المستثمر الأجنبي على إقامة وحدات إنتاجية في تلك الدول.

- كما أن إحلال الواردات أو زيادة الصادرات قد يكون دافع لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية فقد تسعى بعض الدول إلى الحد من الواردات لبعض السلع فتقوم بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية لتحقيق هذا الهدف، كما قد يكون الدافع من وراء الاستثمارات الأجنبية هو تنشيط القطاعات غير الحيوية، أو بعض المناطق النائية فتقوم بتوجيه هذه الاستثمارات لها لإدخالها في المجال الحيوي للاقتصاد.

- تنمية التجارة الخارجية من خلال تنشيط التبادل التجاري وزيادة الصادرات، ومن ثم توفير احتياط من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

<sup>1</sup> سدات كريمة، العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الجبلي ليايس - سيدي بلعباس -، 2014، ص ص 49-53.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

### ثانيا: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

سعى من جانب الدول المضيفة وخاصة النامية لجذب المستثمرين الأجانب ومن ثم مشروعات في مختلف أوجه النشاط لخدمة أغراض التنمية، تقدم الكثير من الأنواع الحوافز والتسهيلات والامتيازات لهؤلاء المستثمرين، ولم يقتصر الأمر فقط على قيام هذه الدولة بتقديم الحوافز للمستثمرين بل أن الحكومات الأم لشركات الدولية أو المتعددة الجنسيات تمنح الكثير من أنواع الحوافز والتسهيلات لتشجيع شركاتها الوطنية لغزو الأسواق الأجنبية. وبخصوص الحوافز المقدمة من حكومات الدول النامية المضيفة، يجدر الذكر أنه من الخطأ القول أن التعدد والتنوع في الحوافز والتسهيلات والامتيازات متاحة للمستثمرين يؤدي بضرورة إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية أو رفع جاذبية الدول المضيفة كمكان للاستثمار الأجنبي، ففي بعض الحالات نجد بعض الدول المضيفة تقدم أواع كثيرة من التسهيلات والامتيازات والضمانات، وبالرغم من هذا نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي فيها محدودا للغاية ومن أهم الحوافز المالية والتمويلية وكذا الحوافز الأخرى.<sup>1</sup>

#### 1- حوافز المالية:

وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، ائتمانات ضريبية الاستثمار، الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

#### 2- حوافز التمويل:

تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، مشاركة الحكومة في ملكية المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية تغطية أنواع معينة من المخاطر، تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة -حالة الجزائر-، رسالة الماجستير في علوم التسيير تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 14، 15.

<sup>2</sup> منقر أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ص 120.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

### 3- حوافز أخرى:

- وهي التي تمنح لغرض دعم ربحية المشاركة الأجنبية، أي دعم الفروع الأجنبية ومنها:<sup>1</sup>
- تخصيص إعانات للبنية التحتية: تقديم تخصيصات بأقل من الأسعار التجارية للأراضي والعقارات والمصانع والاتصالات والنقل والكهرباء والماء.
- تخصيصات للخدمات خدمات مالية، إدارة تنفيذ المشاريع ودراسات اقتصادية ومعلومات السوق، جودة ورقابة جودة المنتج.
- أفضلية السوق: حماية من منافسة خارجية.
- تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي: أسعار صرف خاصة، معدلات ملكية، قروض أجنبية خاصة بأفضليات في معالجات أخطار سعر الصرف.

### المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

رغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة، إلا أن جملة من العوائق والعراقيل التي تقف في وجه هذه الاستثمارات وتحد من جاذبيتها ونذكر هذه المعوقات فيما يلي:

#### أولاً: معوقات سياسية وقانونية

حيث يعتبر الاستقرار السياسي من العوامل التي تساعد على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك فإن انعدامه يعتبر عقبة أمام عزوف هذا النوع من الاستثمار، وبالنظر كذلك إلى القوانين والتشريعات نجدها هي أيضاً تتميز بعدم الاستقرار وذلك نظراً للتأثيرات المستمرة التي تطرأ عليها إضافة إلى تعدد القوانين والأنظمة، التعديلات والتأثيرات في القوانين، المشكلات القانونية مع العمال، المشكلات القانونية مع المتنافسين، المشكلات القانونية مع الشركاء الفساد في تطبيق القانون، الأمر الذي أدى إلى تفوق المستثمرين، مما يجعله عائقاً من المعوقات التي تحول دون إقبال المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب منهم خاصة.<sup>2</sup>

#### ثانياً: المعوقات المالية والإدارية

ويتمثل ذلك خاصة في وجود منظومة بنكية يعترها القصور بالنظر إلى حجم الاقتصاد التي تطمح إليه البلاد ويرمي هذا القصور إلى ما يلي:

<sup>1</sup> شعور حبيبة مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص 52.

<sup>2</sup> مدفوني هنده، مريم عمارة، سعيدي عبد الحليم، استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل الجذب والطرء-الفرض والقيود-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مجلد 05، العدد 2018، ص 231، 232.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- البيروقراطية والمحاباة في انجاز المعاملات.
- انعدام أنظمة المعلومات الدقيقة وسوء التنسيق بين البنوك.
- ارتفاع نسبة المخاطرة بين البنوك.
- اعتماد البنوك على ضمانات كبيرة لمواجهة المخاطر المحتملة ( قد تعادل مرتين قيمة الاستثمار).
- رداءة الخدمات المصرفية وتباطؤها.
- غياب روح الفريق الواحد لدى اعضاء الهيئة الادارية المشرفة على ملف الاستثمار وانعدام التنسيق والتفاهم فيما بينهم مما ينعكس على مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئات للمستثمرين الأمر الذي لا يشجع على جذب الاستثمارات.

### ثالثا: المعوقات الأخرى

وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

- انتشار ظاهرة الرشوة والمحسوبية والبيروقراطية والمحاباة الجهوية، مما يعطي صورة سيئة على البلد المضيف، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى استنفار المستثمر الأجنبي.
- مشكل العقار وتعبده نظرا لوجود مشاكل عديدة متعلقة به.
- تدهور واقع حقوق الانسان.

### المطلب الثالث: أثر ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تفضيل مختلف الدول المضيئة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عن باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية. ينع من الآثار الايجابية التي يمكن أن تجنبها من هذا النوع من الاستثمارات والمتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي لكن ذلك لا يعني انه يخلو من آثار سلبية.

كما أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المخاطر نتيجة المدى الزمني الطويل لها وكذلك اختلاف ظروف البلد المصدر عن ظروف البلد المستضيف مما يزيد من احتمال وقوع بعض الأحداث غير المرغوبة من طرف المستثمر الأجنبي.

### أولا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

#### 1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية في توجيه وإدارة الاقتصاد القومي، ويعرف ميزان المدفوعات على أنه المستند المحاسبي الذي يظهر الوضعية الناتجة عن

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

العمليات الحاصلة على امتداد العام بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين سائر الأعوان الآخرين في العالم الخارجي.

ويمكن تقسيم العمليات الرئيسية في ميزان المدفوعات إلى:

- العمليات الجارية (الحساب الجاري): والتي تضم عمليات التجارة الخارجية (الميزان التجاري) ومداخيل رؤوس الأموال وفوائد وأرباح الأسهم والتحويلات أحادية الجانب (المساعدات والهبات)<sup>1</sup>
- العمليات الرأسمالية: وتشمل حركة رؤوس الأموال الدولية طويلة وقصيرة الأجل والتي تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس.

يظهر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية من خلال العلاقة بين هذين الأخيرين، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في رفع كفاءة قطاع الصناعات التصديرية من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات مما يزيد من الطاقة الإنتاجية وبالتالي تحقيق فائض للتصدير، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدولة في التجارة الخارجية مع الدول الأخرى.<sup>2</sup>

### 2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها مجموعة المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين وإقامة الآلية الملائمة لنتاجه، إذ تتضمن الأدوات وطرق العمل والعلم والمعرفة حيث أصبح موضوع نقل التكنولوجيا يثير نقاشا حادا وتساؤلات جديدة. في هذا السياق يوصف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قناة لنقل التكنولوجيا لا تتضمن العمليات التقنية العملية بل المؤسسية والإدارية ومهارات التسويق، إذ أن المنافع الثانوية التي تجنيها الدول المضيفة تتمثل في آثار الاستثمار التكنولوجي من خلال ما يسمى بأثر المضاعف التكنولوجي إذ يعمل هذا الأخير على نشر التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة على نطاق واسع، فالتكنولوجيا تعتبر حجر الأساس في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، لذا سعت جميع البلدان ومنها النامية إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر أملا في الحصول على الموارد التكنولوجية والتي يمتلكها المستثمر الأجنبي.

يمكن حصر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال نقل التكنولوجيا فيما يلي:

<sup>1</sup> دلال بن سميعة، تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2014)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية، المجلد 28، العدد 02، 2018، ص 18.

<sup>2</sup> مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي لياس بسكرة، 2019، ص 42.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- يمكن أن يولد الاستثمار الأجنبي المباشر آثارا على تعزيز الكفاءة من خلال قيام المنافسة بين الشركات الأجنبية المنتسبة والشركات المحلية على رفع درجة كفاءتها التكنولوجية نتيجة هذا الضعف التنافسي أو من خلال إقامة علاقات في مجال البحث العلمي والتطوير واكتساب الشركات المحلية لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية.

- اكتساب المهارات والتدريب من خلال فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة من خلال أحدث أساليب العمل والتدريب، وبالتالي نقل المعرفة والمهارة المكتسبة إلى الشركات الوطنية.

- قيام فروع الشركات الأجنبية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات العينية وبشروط ميسرة، كل ذلك يتيح للشركات الوطنية فرص إنتاج سلعة بالموصفات العالمية.

في الواقع يرى بعض الاقتصاديين أن استيراد التكنولوجيا الأجنبية كان العامل الأكثر أهمية في تفسير النمو الاقتصادي السريع في العديد من الدول كاليابان، كوريا الجنوبية، تايوان وغيرها من الدول المصنعة حديثا، حيث ترى "Amseden" 1989 أن الطابع المشترك في عمليات التنمية الاقتصادية بجمع الدول المصنعة حديثا يتجسد في التصنيع القائم على تعلم التكنولوجيا الأجنبية، فمثل: اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية، البرازيل، تركيا، الهند والمكسيك أصبحت اقتصاديات مصنعة من خلال حصولها على التكنولوجيا الأجنبية، كما اعتبرت أن نماذج النمو المناسبة لمثل تلك الاقتصاديات المصنعة حديثا ينبغي أن لا تدرج الابتكارات التكنولوجية وإنما واردات التكنولوجيا الأجنبية.<sup>1</sup>

### 3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

لقد تناولت بعض الدراسات البعد الوظيفي للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي جاءت نتائجها متناقضة في كثير من الأحيان، فمن ناحية يشير البعض إلى قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يتيحها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدول المضيفة، والاهم من ذلك فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع وتغيير نمط توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للدخار والاستثمار، ومن ناحية أخرى يتشكك البعض في القدرة التوظيفية للشركات الأجنبية بسبب تحيزها لصالح الصناعات التي تعتمد على أساليب تقنية كثيفة رأس المال، وكذا اجتذابها لنوع معين من العمالة، هذا فضلا عن اتجاهها إلى رفع مستويات الأجور مما يشجع على إحلال الآلات محل العمالة.

<sup>1</sup>خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 72، 73.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تجدر الإشارة إلى أن النتائج والآثار على العمالة تعتمد على ممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة، وكذا البيئة التنظيمية التي تعمل فيها وأيضاً مستوى ومهارة قوة العمل في الدولة المضيفة.<sup>1</sup>

### 4- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

وفقاً للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة الدخل (علاقة مضاعف) ومن ثم زيادة معدل النمو والعكس صحيح، ونفس الشيء ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن إحدى المشاكل المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في مدى مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي في الدول المضيفة.

فالنظرية الاقتصادية الكينزية ترى أن زيادة حجم الاستثمار يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق أثر المضاف  $k$  وهذا من المتوقع أن يساهم في ارتفاع معدل النمو.

إن هذا الطرح ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث:

$$I = I_d + I_F$$

أ: تشير إلى حجم الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد.

$I_d$ : تشير إلى الاستثمار المحلي.

$I_F$ : تشير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

لا ومن المفترض أن يتم تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة رؤوس الأموال الأجنبية كما يمكن لجوء المستثمرين الأجانب إلى تمويل استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة، وبالتالي فإن جزءاً من المدخرات المحلية يتم توجيهه إلى الشركات الأجنبية، الأمر بترتيب عليه حرمان المستثمرين المحليين من تمويل استثماراتهم.<sup>2</sup>

### 5- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي

إن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر لوسائل الدفع المقبولة في الأسواق الدولية تمثل أهمية قصوى للدول المستقبلية خاصة منها الدول التي تفتقد لمثل هذه الوسائل، ونعني بها الدول النامية التي تعاني عجزاً في ميزانها

<sup>1</sup> زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر-، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 01، العدد 1، جامعة حسيبة بن علي بالشلف، ص ص 138، 139.

<sup>2</sup> بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر- دراسة تطبيقية لفترة (1986-2011)، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2012، ص ص 24-26.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

التجاري بحيث أن مستوى صادراتها لا يرقى إلى تغطية وارداتها ولا ينمو بالحجم الذي تنمو به وارداتها وعليه فأهمية الاستثمار الأجنبي واضحة لمواجهة هذا العجز.

في هذا الشأن، نجد رأيين:

**الرأي الأول:** نجد الكلاسيك يرون وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارجي مقارنة بالتدفقات الداخلة وهذا بسبب:

- كبر حجم الأرباح المحولة إلى الخارج.

- استمرارية تحويل أجزاء كبيرة من رأس المال إلى الدولة الأم دون إعادة استثمارها.

- دفع المرتبات الخاصة بالعمال والإطارات الأجانب.

- صغر حجم الأموال المستثمرة في بداية المشروع الاستثماري.

**الرأي الثاني:** فيتبناه رواد المدرسة الحديثة الذين يعارضون الرأي السابق فحسب قولهم فإن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر مصدر التدفق النقد الأجنبي، لما لديها من موارد مالية ضخمة وقدرة على الحصول على موارد نقدية من أسواق النقد الأجنبي لتمويل المشاريع التنموية وحجم المدخرات (الأموال المتاحة محلي) كما أنها تقوم بتقديم فرص جذابة للاستثمارات المربحة وذلك لتشجيع المواطنين على الادخار ويتوقف هذا على عدة عوامل وهي:

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار.

- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية إلى مجال الاستغلال والإنتاج الفعال.

- المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار.

- حجم القروض التي تحصل عليها شركات متعددة الجنسيات من البنوك المحلية.

- حجم المشروع الاستثماري إن كان صغيراً أو كبيراً.

- شكل الاستثمار أو نمط الملكية للمشروع الاستثمار، فإذا كانت ملكيته ملكية مطلقة للطرف الأجنبي، فإنه

يقوم بإعادة جزء من الأرباح المستثمرة ونوعية المشروع، فإذا كان يتصف بكثافة رأس مال فسيزيد من مقدار

تدفقات الأموال الأجنبية إلى الداخل خاصة ذلك المطلوبة للاستثمار المبدئي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ابن عبد العزيز فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 255، 256.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

### 6- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنمية

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر المهمة لتمويل عملية التنمية في البلدان النامية وخاصة التي تعاني من قصور مواردها المالية، وكذلك التي تعاني من ضعف أنظمتها المالية والتنظيمية، فهو يساعد في سد فجوة الموارد المحلية، فضلا عن إعطاء الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد استقرارا أكثر للدول المتلقية له. على عكس التدفقات الأخرى ومنها القصيرة الأجل التي تمتاز بسرعة تقلب عالية.

ويمكن أن يظهر الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد التمويل عندما تخلق الموجة الأولى منه تيارا لاحقا من الاستثمار اتجاه الدولة المتلقية.

فرأس المال الخاص يوصف بأنه حذر، فإذا نجحت التجربة الأولى فإنه يتوسع في دخوله للدولة المضيفة ويدفع بالمستثمر الأساسي بتوسيع استثماراته. كما يشجع الآخرين على ذلك وقد تتداخل الاستثمارات الأجنبية مع المحلية، كما يمكن أن يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة قاعدة لخلق مناخ مناسب فيها، يعتبر هذا الأثر من أهم آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك على اعتبار أن معظم الدول النامية تعاني نقصا في رؤوس الأموال اللازمة لبعث التنمية الاقتصادية بها بسبب انخفاض مستويات دخلها ومنه مستويات الادخار.

ما يضطرها لتعويض هذا النقص أما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكلفة المرتفعة والأثر السلبي على الاقتصاد الوطني في المدين المتوسط والطويل الأجل، إما للجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تأتي معظمها من طرف الشركات متعددة الجنسيات تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطور يصعب على الشركات الوطنية الاستثمار فيها. فالاستثمار الأجنبي المباشر باتجاهه إلى قطاع معين يشكل جزءا مهما من رأس المال المستثمر في هذا القطاع، بل ويشكل جزءا قد يكون مهما من الاستثمار الكلي للدولة. هكذا تضل الاستثمارات الجديدة في بعض الدول النامية كالصين، واندونيسيا، وسنغافورة، وأقطار آسيوية أخرى ممولة بالأصل من خلال موارد ذات أصل أجنبي.<sup>1</sup>

### 7- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاج والدخل

ان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بصورة ايجابية على الإنتاج والدخل، فالشركات الوطنية قد لا تدرك فرض الاستثمار المحلي المتاحة، بسبب ضعف الإمكانيات المالية والفنية، وللمستثمر الأجنبي خبرات متراكمة في النشاط الاقتصادي، ومعرفة أكثر بالفنون الإنتاجية والتسويقية، مما يخلق فرص توظيف جديدة ودخول

<sup>1</sup> بلال بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص 53، 54.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

جديدة، وقد تزداد العمالة مع تصدير السلع الكثيفة العمالة نسبيا. هناك أيضا اختلافات في مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج الوطني في الدول المضيفة، ويتحدد المؤشر الحقيقي لتلك المساهمة بالدخل المتولد من عناصر الإنتاج الوطنية وليست الأجنبية ولذلك فدخل TNCS (الشركات عبر الوطنية) المدفوع لعناصر الإنتاج غير الوطنية لا تمثل عائدا حقيقيا مباشرا للدولة المستضيفة، إلا في ذلك الجزء المنفق منه محليا، وأيضا مصدر المدخلات المستخدمة في الشركة المنفذة للاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقرير مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج والتوظيف.<sup>1</sup>

### ثانيا: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

انطلاقا من الأهمية التي يلعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في تعويض النقص في المدخرات المحلية والاستثمار المحلي ونقل التكنولوجيا لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، إلا أن هناك مخاطر ومعوقات لهذا النوع من الاستثمار الأمر الذي يقلص من حجم هذا النوع من الاستثمار. ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التعامل مع المخاطر وتكتسي هذه الأخيرة جانبان يتمثل الأول في احتمالية حدوث حدث ما لا يتلاءم مع رغبة المستثمر، أما الجانب الثاني فهو مقدار أو حجم النتائج المترتبة من حدوث ذلك الحدث، وهناك مجموعة من المخاطر التي تواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل في:

#### 1- بالنسبة للدول القائمة به:

- **خطر حجم السوق في الدولة المضيفة:** حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالنتائج المحلي الإجمالي.
  - **خطر تقلبات أسعار الصرف:** والتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات أسعار الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجأة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد وبعد تحويلها إلى عملة البلد المستثمر أقل، وهذا ما يشكل خطرا كبيرا يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.
- وقد أثبتت التجارب الحديثة أن تقلبات أسعار صرف العملات من الممكن أن تؤدي المخاطر الاقتصادية جملة سواء على المستوى الكلي (كأن تكون سببا مباشرا في حدوث التضخم) أو على المستوى الجزئي بضياح مكاسب المشروع على درجة قد تؤثر على بقاءه واستمراره.

<sup>1</sup> دحمانى نور الهدى، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة قياسية (2000-2017)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05 العدد 03، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2019، ص ص 25-26.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- **البنية الأساسية:** تعد البنية الأساسية غير المتكاملة واليد العاملة غير المدربة بشكل كفاء عناصر طرد المستثمرين الأجانب.

- **الاستقرار السياسي:** يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد.

- **حجم الصادرات:** يعد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لان الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى القطاع الذي يكون فيه العائد أعلى مقارنة بسائر القطاعات الأخرى.

- **المخاطر التكنولوجية:** رغم الفوائد الكبيرة الناتجة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات وأنظمة المعلومات، إلا أن لها العديد من المخاطر حيث أصبح هناك ارتباط قوي بين استخدام الحاسوب ونظم المعلومات ومفهوم أمن أنظمة المعلومات.

كما أن تبني تكنولوجيا جديدة في المنظمة بهدف تحقيق ميزة تنافسية في السوق، يصاحبه في كثير من الأحيان مخاطر فشل التكنولوجيا الحديثة فتخسر بذلك المنظمة الكثير من مواردها. كما أن بعض أنواع التكنولوجيا وخاصة في مجال البرمجيات سريعة التقدم وتكون مكلفة في بدايتها ويصعب على الشركات الرائدة استثمارها اقتصاديا نتيجة سرعة تقادمها التكنولوجي.<sup>1</sup>

- **مخاطر التضخم:** يعود السبب لانخفاض القوة الشرائية للنقود أي تغير قيمة التدفقات المتوقع الحصول عليها أو الثروة المستثمرة إلى ارتفاع معدلات التضخم التي يعاني منها الاقتصاد في بلد ما، ومعنى ذلك أن القوة الشرائية لرأس المال المستثمر في الوقت الحالي تختلف عن قدرته بعد مرور سنة أو أكثر على الاستثمار نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، وعادة تؤثر مثل هذه المخاطر تأثير كبير في حالة الاستثمار في أدوات استثمارية تحمل معدلات دخل ثابتة كالودائع في حسابات التوفير أو الاستثمار في السندات أو أي استثمار مالي ذات عوائد ثابتة وعندما يتجاوز معدل التضخم معدلات الفائدة الثابتة فإن المدخرات تعاني من هبوط في القوى الشرائية.

- **مخاطر أخرى:** توجد مجموعة من القيود والعوائق أمام الاستثمارات الدولية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة فالاختلافات الثقافية من المخاطر الرئيسية للاستثمارات الدولية، وفي الغالب يكون المستثمرون غير مطلعين على الثقافات الأجنبية لتلك الأسواق، فضلا عن أن بعض الحكومات تسيطر تماما على أنشطة الأوراق المالية

<sup>1</sup> يوسف مسعدوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إرشادة لحالات بعض الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد حلب البلدة، أبحاث اقتصادية وإدارية، ص ص 182-184.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

العاملة في بلدانها ودرجات متفاوتة. إذ أن بعض البلدان لا يستطيع المستثمر الأجنبي أن يتعدى الحد المسموح به للاستثمار في الأوراق المالية، ذلك لوجود سقف مالية لا يمكن تجاوزها، إن المخاطر التي تصطب عملية الاستثمارات الأجنبية في أسواق الأوراق المالية عامة في كل الأسواق في العالم، غير أن الأسواق الناشئة والأسواق المالية للدول العربية قد تكون من أكثر الدول احتضاناً لتلك المخاطر.<sup>1</sup>

### 2- بالنسبة للدول المضيفة.

لقد اهتمت دراسات كثيرة بتقييم المخاطر المحتملة والمرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وأكدت أن هذا الأخير ليس فقط نقلاً لملكية مقيمين وطنيين لمقيمين أجنب، ولكنه أيضاً نظاماً قائماً بذاته يسمح للمستثمر الأجنبي بالتأثير والسيطرة على تسيير الشركات في البلدان المضيفة.

إن دراسة تشير إلى عدم التناظر بين الشركات المحلية والأجنبية في الحصول على المعلومات، فبينما تكون للشركات المحلية الأفضلية في المعلومة بالنسبة للاستثمار المحفزي، ينعكس الأمر حينما يتعلق الأمر بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تكون الشركة متعددة الجنسيات تسيطر مباشرة على الشركة المقتناة أو المنشأة فيتحفظ بالشركات ذات الإنتاجية الجيدة وتباع الشركات الأقل إنتاجية للمدخرين غير المزودين بالمعلومات الكافية حول إنتاجية الشركات.

أما فيما يخص فكرة استقرار الاستثمار الأجنبي المباشر، فرغم أن توطن الشركات متعددة الجنسيات يتم عبر تجهيزات ثابتة وصعبة الاسترداد، إلا أن بعض المعاملات المالية تمكن من إعادة توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر بأن تقوم مثلاً الشركة التابعة بالاقتراض في الدول المضيفة وتحويل المبالغ المقترضة للدولة الأم. إن وجود الشركات الأجنبية في البلدان المضيفة عن طريق إنشاء شركات جديدة أو اقتناء شركات مفلسة، يفوت فرصة التنافس على الشركات المحلية التي تفنقر للتمويل حتى تواجه شركات قوية مثل الشركات متعددة الجنسيات، لتفادي مثل هذه الآثار السلبية وجب الاهتمام بمناخ الاستثمار لتنشيط شتى أنواع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية.

إن الشركات متعددة الجنسيات قد تؤثر على السياسات الحكومية من خلال استغلال موقعها حتى تكيف سياساتها حسب أولويات وأهداف هذه الشركات، كتخفيض الضرائب وحل المزيد من القيود التشريعية أو توفير مناخ توظيفي أكثر مرونة.

<sup>1</sup> عقبة خضير، أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية دراسية حالة سوق الدوحة-قطر - للأوراق المالية خلال الفترة (2008-2013)، رسالة الماجستير، تخصص أسواق مالية وبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 121-123.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

وأخيرا إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لن تكون نافعة إلا إذا رافقتها تغيرات داخلية مؤسساتية من شأنها أن تتصدى لتواجد الشركات متعددة الجنسيات حتى لا تتحول السيطرة الاقتصادية إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدول في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر

إن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات من أهم الظواهر السائدة في المحيط الاقتصادي الدولي وتعد من ملامح النظام العالمي الجديد نظرا لضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي والسوقي، وهذا يدفعنا لمعرفة علاقتها مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهم الايجابيات والسلبيات التي تنتج عنها.  
**المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات**

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أصبحت تمثل إحدى الشركات الدولية التي تقوم بنشاطاتها وأعمالها على المستوى الدولي نظرا لتطورها واتساع عملها عبر العالم، بما تكتسبه من سمات وخصائص تسمح لها بمزاولة تلك الأنشطة.

#### أولاً: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

كثرت تعريفات الفقهاء للشركات متعددة الجنسيات، واختلفت كاختلافهم في تحديد تسمية لها، وقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة حول الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على عملية التنمية وأوردت 21 تعريفا لها.

عرفها دافيد أدلمان: " هي شركة ذات رؤوس أموال ضخمة ترتكز من خلال مركز الأم في إحدى الدول وتنتقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها"<sup>2</sup>

وعرفها ريمون فرنون " الشركة المتعددة الجنسيات بأنها منظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تملك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر"<sup>3</sup>

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCATAD بأنها: " تلك الشركات التي تشمل على كيانات تعمل في دولتين أو أكثر بصرف النظر عن شكلها القانوني ومجال النشاط الذي تعمل فيه، وأن تعمل هذه

<sup>1</sup> بن عاشور رتيبة، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (1996-2013)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014، ص ص 165، 166.

<sup>2</sup> مفيدة لمزري، وردة سالم، الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مجلة ايليز للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2020، ص 138.

<sup>3</sup> مفيدة لمزري، الشركات متعددة الجنسيات والاستعمار الاقتصادي الحديث، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد 05، العدد 2، جامعة قسنطينة، 2020، ص 153.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الكيانات في ظل نظام للاتخاذ القرار لاتخاذ سياسات متجانسة وإستراتيجية متجانسة وإستراتيجية مشتركة من خلال مركز أو أكثر من مراكز إتخاذ القرار وأن ترتبط هذه الكيانات فيما بينها عن طريق الملكية وغيرها من روابط الأخرى، بحيث يمكن لواحدة أو أكثر ممارسة تأثير فعال على أنشطة الكيانات الأخرى وبصفة خاصة المساهمة في المعرفة والموارد والمسؤوليات مع الآخرين"<sup>1</sup>

ويمكن تعريفها أيضا بأنها مؤسسة أعمال تمتد فيها الملكية والإدارة والإنتاج والتسويق إلى تشريعات وطنية عديدة يمكن القول أن أسهم شركة متعددة الجنسية يطلق على شركة يكون مركزها الرئيسي داخل الدولة ولها فروع واحد على الأقل خارج الدولة، فقد تكون الشركات الدولية هي شركات تصنع داخل الدولة وتصدر إلى الخارج بينما الشركات متعددة الجنسيات يكون لها فروع تصنع في دول أخرى.

وعليه فإن شركات متعددة الجنسيات هي شركات يؤسسها أفراد ومساهمين وتتمتع بشكل قانوني محدد في عقد التأسيس في دولة ما تسمى دولة المقر التي يوجد فيها المركز الرئيسي للشركة، ويتم تأسيس وإنشاء الشركة تبعا لقانونها الوطني وتأخذ جنسية هذه الدولة، وتخضع لجميع قوانين دولة المقر، أو قوانين الدولة المضيفة لنشاطها وفروعها والشركات التابعة لها.

### ثانيا: خصائص الشركات متعددة الجنسيات

تتمثل خصائص الشركات متعددة الجنسيات فيما يلي:<sup>2</sup>

- 1- ضخامة حجم الشركات:** إن أول خاصية تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات هي ضخامة الحجم ويرتكز نشاطها بالاستثمار في الصناعات التي تتطلب درجة عالية من التكاليف الرأسمالي والتكنولوجيا المتقدمة.
- 2- الميزة التنافسية:** ويقصد بها تمتع منتج معين بميزات لا تتوافر لدى المنافسين سواء من حيث الجودة في الإنتاج أو استخدام الأساليب الحديثة في التسويق.
- 3- اتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات متعددة الجنسيات:** تتميز هذه الشركات بكبر حجم السوق الذي يغطيها، وامتدادها الجغرافي في خارج الدولة الأم
- 4- التفوق والتطور التكنولوجي:** حيث يعطيها مزايا نسبة عن الشركات الأخرى في نفس المجال من النشاط وهو ما يعطيها مزايا تنافسية أكبر في الأسواق.

<sup>1</sup> محمد بلمديوني، ربيعة بوقريط، دور الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق التنمية، مجلة صوت القانون، المجلد 8، العدد2، جامعة الشلف، الجزائر، 2022، ص 573.

<sup>2</sup> أمينة بن خزناحي، منور أوسرير، تطور الاستثمار الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالأمن الغذائي في الجزائر (دراسة تحليلية لفترة 1995-2015)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة بليدة2، الجزائر، 2017، ص ص 93، 94.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- 5- السعي إلى إقامة التحالفات الإستراتيجية: وذلك في إطار تحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة لأعضاء التحالف واكتساب قدرات تنافسية وتسويقية على مثيلاتها من الشركات غير الأعضاء.
- 6- السيطرة: فهي تسيطر على كل الفروع التابعة لها أو معظمها وقد تفضل تلك الشركة في بعض الأحيان الملكية المشتركة فهي توفر التمويل الكافي للمشروع ويوفر الشريك المحلي المواد الخام والعمالة.
- 7- القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على المستوى العالمي: وذلك من خلال سعيها الدائم إلى تكبير حجم أسواقها الزائدة.

### ثالثاً: أهداف الشركات متعددة الجنسيات<sup>1</sup>

- العمل على تحويل الملكية من ملكية عامة خاصة في مختلف دول العالم وهنا يكون الطلب أقل من قوة العرض.
- إن تعاضم الصناعات المقامة بالشركة مع الشركات المتعددة الجنسيات، لا توفر امكانيات التصنيع الحقيقي حيث نجد فيها مجموعات متباينة من الوحدات الإنتاجية لا تتكامل مع قطاعات الانتقاء القومي في البلدان النامية.
- تستهدف الشركات من عملية إقامة بعض الصناعات ونقي التكنولوجيا في البلدان النامية وتشجيع التطور الاقتصادي عبر طريق التطور الرأسمالي.
- تحاول الشركات المتعددة الجنسيات من خلال آليات الاقتصاد الرأسمالي جذب الأموال لهذه الدول المستضعفة مباشرة، بحيث يتم تدوير الجزء الأكبر من عوائد اقتصادهم إلى الصناعة الرأسمالية عن طريق الاستثمار المباشر وغير مباشر.
- استنزاف الثروات الطبيعية المتوفرة لدى الدول النامية.
- إن ظاهرة المشاريع مع الشركات المتعددة الجنسيات هي إحدى وسائل الإمبريالية للتكيف وضمان مصالحها، وتحقيق أقصى الأرباح، وهي وسيلة لتكريس التجربة والاستغلال وإبعاد هذه الدول عن الاتجاهات الاشتراكية.

### المطلب الثاني: سياسات واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات

- إن استمرار الشركات متعددة الجنسيات مرهون بقدرة نشاطها في ارض الواقع ولثبات ذلك لا بد على هذه الشركة وضع سياسات واستراتيجيات تحقق من خلالها أهدافها وتواجه بها المنافسة والتغيرات المستقبلية، ولهذا فإن الشركات متعددة الجنسيات تتخذ جملة من السياسات والاستراتيجيات نتطرق لها فيما يلي:

<sup>1</sup> لمزري مفيدة، سالمى وردة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

### أولاً: سياسات الشركات متعددة الجنسيات

غالبا ما تسعى الشركات الوليدة إلى تعظيم أرباح الشركة الأم على اعتبارا مركز الإدارة، فالسياسات الربحية التي تتبعها هذه الأخيرة تتضمن مختلف الإجراءات والتدابير والمتمثلة أساسا في سياسة التخطيط، الاستثمار، الملكية، والتسويق، التسعير والتمويل. وسنحاول تبين هذه السياسات فيما يلي:

1- **سياسة التخطيط:** إن وظيفة التخطيط في توجيه عملية اتخاذ القرارات التي تحقق أقصى كفاءة في تشغيل الموارد والسيطرة على الفروع المنتشرة في العالم، فهو تلك الأداة الفعالة لبلوغ الأهداف العامة لشركات متعددة الجنسيات، كما فيها ازدياد الأرباح ولهذه تقوم الشركات بجميع المعلومات من مختلف الجهات وتعتمد على منجزاتها من الأبحاث والتطوير وهناك ثلاثة أنواع من التخطيط نصنفها حسب المعيار الزمني كما يلي:<sup>1</sup>

أ- **تخطيط طويل الأجل:** ويتضمن تعريف للاتجاهات الأساسية والنوعية للشركة وأساليب تحقيقها، ويتمثل كذلك في سياسات الاستثمار الإقليمي والإنتاجي وقرارات المنافسة وغزو الأسواق.

ب- **تخطيط المتوسط الأجل:** ويحدد السياسة الإنتاجية والوظيفية والجغرافية وكيفية توزيع الموارد، كما يحدد الأهداف الأكثر تفصيلا لشركة ولفروعها ويستغرق اجله 05 سنوات.

ج- **تخطيط قصير الأجل:** عبارة عن خطة تفصيلية لشركة ولفروعها، منه تستمد الميزانية العامة السنوية وكذا القرارات السنوية الواجب إصدارها.

2- **سياسة الاستثمار:** وتمثل الأسس العامة التي تتخذ على أساسها إدارة الشركة قرارات الاستثمار، حيث ترتبط هذه الأخيرة بأهداف الشركة وتفتح لها ميدانا جديدا للنشاط ( سواء على المستوى الإنتاجي أو الجغرافي)، كما يتضمن قرار الاستثمار إنفاقا من ميزانية الشركة في المدى المتوسط، أما الخطط السنوية فيتم تفصيلها، لذلك تقوم الشركة بتحديد تقديراتها لحجم الاستثمار المخصص للبلد المضيف مع رسم سياسة خاصة به، وقبل أن تتخذ الشركة قرارها تقوم بتقدير ما يعرف باسم مناخ الاستثمار أو مناخ الأعمال البلد الذي تنوي الاستثمار فيه.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جميلة الجوزي، سامية دحماني، دور استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، المجلد 06 العدد 01، 2015، ص 99.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 100.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- أ- **سياسة التسويق:** يقصد بها تحديد الفرص العالمية لشركة في التسويق والتوزيع، وذلك بتحديد المزيج التسويقي المناسب من خلال تحديد نصيب كل فرع من الأسواق ومن العائدات، كما يتم إعداد البحوث التسويقية حتى تتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة مثل قرار غزوها لسوق جديد.<sup>1</sup>
- ب- **سياسة الملكية والسيطرة:** يقصد بسياسة الملكية (صيغة أو طبيعة الملكية) درجة السيطرة على الشركات التابعة من خلال المساهمة في رأس مالها، فقد يكون المشروع مملوكا بالكامل ومشاركا مع شركات أخرى محلية أو أجنبية أو مع حكومة البلد المضيف وهنا نميز حالتين:<sup>2</sup>
- الملكية الكاملة: قد تبحث الشركة عن مشروع محلي قائم بالفعل إما لشرائه أو الإستلاء عليه، ومن المزايا هذا النوع من الملكية سرعة الحصول على تسهيلات إنتاجية، وإنشاء مركز تنافسي في ذلك البلد.
- الملكية المشتركة: يقوم الطرف المحلي بتقديم مساهمات معتبرة للشركة كالمواد الأولية وإمكانات التسويق، ومن مزايا هذا النوع تمويل كافي للمشروع من قبل الشركة، مع تقليل مخاطر انخفاض العملة والتضخم. أما سياسة السيطرة، فنقصد بها إقامة الشركات متعددة الجنسية لسلطة مركزية شديدة في المركز الرئيسي على الشركات التابعة التي تخضعها بدرجات متزايدة إلى تلك السلطة.
- ج- **سياسة التمويل المحلي:** تقوم الشركة بإعداد شركة التمويل في المركز الرئيسي قصد تمويل مختلف عملياتها، تحديد مراكز الربحية ومصادر توزيع الأرصدة على الفروع من جهة، ونقل الأرباح وحماية أصولها في العالم من جهة أخرى ومن مصادر تمويل الشركة لعملياتها نجد:<sup>3</sup>
- التمويل المحلي: وذلك من خلال الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية المحلية باعتباره الأرخص عموما، ويساهم في تقادي مخاطر التضخم وهبوط قيمة العملة وتذبذبها.
- التمويل الأجنبي: تأخذ الشركة بعين الاعتبار درجة تطور أسواق النقد ورأس المال، واستقرار العملة ومستويات التضخم، والقيود الحكومية على تحويل العوائد... إلخ
- مصادر أخرى: قيام الشركة بإصدار الأسهم والسندات وهذا لا يتم إلا إذا توفرت أسواق مالية متطورة نسبيا وبتكلفة معقولة، إن العلاقة الأساسية التي تربط الشركة الأم بفروعها في إطار سياسة التمويل هي تحديد الموازنة والتي يتم على مراحل:

<sup>1</sup> أمينة فدايفة، دور التحليل التسويقي في اختيار الإستراتيجية التسويقية حالة شركة حمود بوعلام وشركائه، رسالة الماجستير ، تخصص الإدارة التسويقية، ربة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2006، ص 05.

<sup>2</sup> جميلة الجوزي، سامية دحماني، مرجع سبق ذكره، ص 101.

<sup>3</sup> مرجع سابق، ص 100، 101.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- ففي بداية الأمر تقوم الإدارة العامة للفرع الأجنبي بتحديد مشروع موازنة وفق تقديراته المتعلقة بنفقات، مبيعات وهوامش الربح

- وفي المرحلة الثانية يتم فحص هذا المشروع الإدارة العامة للمجموعة، وذلك بمراعاة أهداف كل فرع

- في المرحلة الثالثة بعد قبول جميع موازنات الفروع، تقوم الإدارة العامة لشركة الأم بإعداد موازنتها الشاملة على الصعيد العالمي

وبعد ذلك تقوم الفروع بتحرير وإرسال القرارات حول نشاطها إلى الشركة الأم بصفة منتظمة، حيث تقوم هذه الأخيرة بفحص وإعادة النظر وتفسير الانحرافات المسجلة وذلك مقارنة بالموازنة الابتدائية المسطرة.

**ثانياً: استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر.**

تختلف استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في تحديد مناطق الاستثمار حسب أهدافها ووضعية المنافسة السوقية وخصائص البلد المضيف للاستثمار، وفي هذا الإطار يمكننا التمييز بين ثلاث استراتيجيات هي:

**1- استراتيجية استغلال الموارد:** بما أن الشركات ذات النشاط الدولي ما هي إلا تعبير عن عملية تمركز وترتكز وتدويل متعاطم لرأس المال الاحتكاري الذي لا يهتم بغير تعظيم الربح واستغلال الموارد حول العالم وعلى الأخص في الدول النامية، وعليه فإن استغلال الموارد يعد من الأهداف الإستراتيجية للشركات متعددة الجنسيات وذلك من خلال سيطرتها على وسائل تحديد أسعار المواد الأولية والمنتجات المصنوعة وشبكات التوزيع وأسواق الاستهلاك، ومن الملاحظ أيضاً أن الشركات متعددة الجنسيات تحاول السيطرة على عناصر الحياة الاقتصادية من رؤوس أموال و مواد خام وأيدي عاملة رخيصة وتكنولوجيا متقدمة مما يتيح لها تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية، لذلك لا بد من قياس مدى كفاءة الشركات التابعة والفروع في استغلال موارد الدول المضيف لها وذلك عند تقييمها وقياس فعاليتها<sup>1</sup>.

**2- الاستراتيجية الأفقية:** تعني هذه الاستراتيجية قيام الشركة بإضافة وحدات أعمال إستراتيجية لإنتاج نفس المنتجات أو الخدمات أو تصنيع منتجات متشابهة ومكملة لمنتجاتها وخدماتها الأساسية، تطبيق إستراتيجية التكامل الأفقي عندما تقوم المنظمة بشراء شركات صناعية في نفس القطاع الصناعي أو عندما تقوم بإنشاء منشآت أو وحدات أعمال إستراتيجية جديدة وذلك لغرض تلبية الاحتياجات المتزايدة للمستهلكين أو العملاء أو المشترين الصناعيين أو بسبب ظهور فرص استثمارية جديدة للمنظمة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> زاهد محمد دبيري، إدارة الشركات متعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي، 2020-1441هـ، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن، ص 255.

<sup>2</sup> علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 220.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

وبالتالي يمكن لهذه الاستراتيجية أن تمكن الشركة التي تنتجها من:<sup>1</sup>

- تنمية السوق الذي تتعامل فيه وتوسيع عدد الدول المضيفة التي تتعامل معها في ظل المنتجات الحالية التي تقوم بإنتاجها

- تنمية وتطوير المنتج الرئيسي الذي تقوم بإنتاجه أو إضافة منتج مكمل يمكن بيعه في الدول المضيفة الحالية التي تتعامل معها.

**3- إستراتيجية التكامل العمودي:** وهي إستراتيجية النمو التي تلتزم بالدخول باستثمارات جديدة بهدف تحقيق التكامل الأمامي أو التكامل الخلفي أو اختيار تنفيذ كليهما في نفس الوقت، ويقصد بالتكامل الأمامي توسيع المساندة لمخرجات النظام الإنتاجي من سلع وخدمات، كإنشاء متاجر بيع الجملة من قبل الشركات أو إنشاء شركات متخصصة بالنقل والتوزيع وذلك من أجل رفع نسبة الأرباح وتحقيق مرونة أكبر من قنوات التوزيع والنقل والمحافظة على سلامة ونوعية المنتج النهائي، أما التكامل الخلفي فيعني توسيع الأعمال التي تدعم عناصر المدخلات في النظام الإنتاجي من مواد أولية وطاقة أو أجزاء و سلع شبه مصنعة، من الأمثلة المعروفة لهذا النوع من التكامل هو دخول أغلب الشركات الكبرى للمشروعات في مجال تصنيع القارورات الزجاجية والبلاستيكية لغرض تحقيق مستوى أعلى من السيطرة على نوعية المنتج النهائي وخفض التكاليف إلى أدنى حد. كما أن استخدام هذه الإستراتيجية يؤدي إلى خلق سوق داخلية بين الشركات التي تعمل في نفس المجال كمجالات صناعة مواد التعدين ومواد البناء والآلات، بالإضافة على ما سبق فإن هذا التكامل يؤدي إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين الشركات متعددة الجنسيات ومشروعاتها التابعة أو فروعها المختلفة.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، حيث أنها مسؤولة عن أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل ، الشركات متعددة الجنسيات خاصة في حالة التكامل الرأسي مع عدد من فروعها، حيث أن الشركة الأم قد ترفع في أسعار السلع والخدمات التي تقدمها لبعض فروعها، كما أن الشركة الأم قد تلجأ إلى تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية، وقد يكون الدافع وراء إتباع هذه السياسة في تسعير الواردات والصادرات هو محاولة الشركة متعددة الجنسيات نقل عبئ الضرائب من دولة ذات

<sup>1</sup> حمزة غواطي، تأثير استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في الدول النامية، رسالة الماجستير ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 61.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 62.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

معدلات ضرائب مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات أقل، أو قد تلجأ لذلك كوسيلة مستترة لنقل الأرباح من دولة تفرض قيودًا مشددة على تحويل الأرباح ورأس المال إلى دولة أخرى ذات قيود أقل تشددًا في هذا المجال. ورغم التحفظات السابقة، فمن الجدير بالذكر أن تشير أن بعض الدراسات قد بينت أن الشركات متعددة الجنسيات قد لعبت دورًا هامًا في تنمية الصادرات الصناعية كما في حالة النمر الآسيوية، وتقوم تلك الشركات بهذا إما مباشرة من خلال قيامها بتصدير منتجات فروعها في الدول النامية إلى الخارج أو بطريق غير مباشر من خلال انتشار تقنياتها بين الشركات الوطنية في الدول النامية أو من خلال مساهمة تلك الشركات في رفع مستوى كفاءة إنتاجية الشركات الوطنية مما يجعل منتجات تلك الشركات الأخيرة أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

وأخيرًا قد تستطيع الشركات متعددة الجنسيات المساهمة في هذا المجال من خلال الاتفاقيات الخاصة بالتسويق والتوزيع، تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج كما أن هناك تكاليف غير مباشرة يجب أخذها في الحسبان، وذلك في حالة عدم كفاية الإيرادات الجارية من النقد الأجنبي للدولة المضيفة وذلك لخدمة الاستثمار الأجنبي.

وتجدر بضرورة الا أنه ليس كل بالضرورة كل استثمار وافد من الخارج صادر عن شركة متعددة الجنسيات ومن أمثلة ذلك استثمار دولة في دولة أخرى كالأستثمارات العربية البينية ، وتفضل الدولة النامية هذا النوع من الاستثمار كبديل عن الاقتراض من المصاريف نظرا لكونه لا يتعدى العامل المالي ليشمل نقل التكنولوجيا وأساليب الإنتاج الحديثة وإدارة ذات كفاءة عالية تقلل من النفقات وترشد الإنفاق وتقضي على الفساد المالي والإداري، تتبع الشركات أسلوب المشاريع الجديدة خاصة عندما تكون تكلفة هذه المشاريع أقل من تكلفة التملك أو الاندماج مع شركات محلية أو حين لا تكون هذه الشركات متوفرة ويعتمد اختيار أحد الأساليب على خصوصية الشركات متعددة الجنسيات من ناحية وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية المتبعة في الدول المضيفة من جهة أخرى.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ونقول في الاخير أن الشركات متعددة الجنسيات هي أهم محركات الاستثمار الأجنبي المباشر أي أنه كل واحد فيهم يؤثر على الآخر بشكل فعال وإيجابي. كما أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر فيها قوة ونشاط الشركات متعددة الجنسيات.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: إيجابيات وسلبيات الشركات متعددة الجنسيات بالنسبة لدول المضيفة

تمثل الشركات متعددة الجنسيات قوة اقتصادية كبرى في العالم، ومن الشائع أن دورها هو دفع عجلة التنمية في الدول المضيفة والدول النامية حتى وإن كان محقق على المدى القصير، غير أنه ترتب هذه الشركات آثار سلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

### أولاً: الإيجابيات بالنسبة للدول المضيفة<sup>2</sup>

- جلب الاستثمار المباشر متمثلاً في الشركات متعددة الجنسيات بحكم طبيعتها إلى الاقتصاد المتلقي موارد لا يمكن تداولها تجارياً في الأسواق إلا بصورة منقوصة، ولاسيما التكنولوجيا وطرق الاستفادة منها، الخبرة الإدارية، العمال المهرة، والوصول إلى شبكات الانتاج الدولي والنفوذ إلى الأسواق الكبرى وأسماء العلامات التجارية، وهذه الأصول يمكن أن تقوم بدور هام في تحديث الاقتصاد الوطني، وفي الإسراع بوتيرة النمو الاقتصادي.

- تقديم مساهمة في النمو بشكل تقليدي عن طريق زيادة معدل الاستثمار.

- توسيع أرصدة رأس المال في الاقتصاد المضيف.

- الزيادة في ميزان مدفوعاتها مما يساهم في تنمية البنية التحتية في الدول كالاتصالات والطرق والمطارات وتدريب الأيدي العاملة المحلية وفي تنمية وتطوير مختلف الصناعات.

وهناك إيجابيات أخرى تتمثل في:

- فتح الأسواق الداخلية للدول النامية على صعيد دولي وعالمي، لتكون مجعاً لأكبر قدر من السلع والمنتجات وترويج هذه الأسواق وتنشيط الاقتصاد المحلي.

- الحد من تقادم ظاهرة البطالة، وذلك بتوفير مناصب الشغل من خلال تنشيط الاستثمار وفتح المصانع وغيرها من المؤسسات.

<sup>1</sup> حبيبة شعور مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري،

قسنطينة، 2007، ص 20

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 577.

## الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أداة رئيسية في تجسيد ظاهرة العولمة، ولا يقتصر دورها في المساهمة في زيادة العائد من الأرباح أو تجنب المخاطر.

### ثانياً: السلبات بالنسبة للدول المضيفة<sup>1</sup>

- استنزاف المعادن والمواد الأولية للدول النامية والحصول عليها بأثمان زهيدة نظراً للاستعمال غير العقلاني.  
- في أغلب الأحيان قد لا تتناسب التكنولوجيا الموردة أو الواردة في الدول النامية مع واقع كيانها.  
- خضوع الشركات للإعفاءات الضريبية ويصل الحد إلى أن تكون إعفاءات شاملة من أجل اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إليها.

- الهيمنة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية.  
- مطالبة الشركات بتعويضات خيالية عند تأميم الدول النامية لمؤسساتها، وكذا عملها على القيام بممارسات وضغوطات تعرقل المسار التنموي الداخلية للدول المضيفة.

- مطالبة الشركات بتعويضات خيالية عند تأميم الدول النامية لمؤسساتها، وكذا عملها على القيام بممارسات وضغوطات تعرقل المسار التنموي للدول النامية.  
- التدخل في شؤون الداخلية.

- لقد ساهمت مؤسساتها اللاهثة بالبيئة وراء جني الأرباح في تدهور البيئة وانتشار الأمراض بسبب الاستخدام المفرط غير العقلاني للتكنولوجيا العمياء والتقنيات الحديثة.

### خلاصة

تناولنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي العام للاستثمار الأجنبي المباشر والمكانة التي يحظى بها باعتباره من أهم عناصر التي تساهم في التنمية الإقتصادية بالنسبة للبلدان النامية والشركات متعددة الجنسيات حيث شغل هذا الأخير اهتمام كثير من الاقصاديين منذ القدم، موضحين أثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر محاولين من خلال ذلك وضع إطار خاص به خاصة في الدول العربية، وكذا تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات إذ تعتبر شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وهي بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة.

الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار  
الأجنبي المباشر



## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

### تمهيد

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم دعائم التنمية الاقتصادية، والتي يشكل فيها الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام العديد من المدارس الاقتصادية وتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب فرضيات مختلفة، وبدل الاختلاف في النظريات المفسرة على صعوبة تحديد مفهومه من طرف هؤلاء المفكرين الاقتصاديين.

إن السياسات التي تقوي جاذبية البلدان للاستثمارات الأجنبية ترتكز بشكل كبير على مناخ الاستثمار إذ أن له أهمية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك باستخدام عدة مؤشرات ووفق معايير اقتصادية، سياسية واجتماعية ذلك لتزويد المستثمرين بوضع كل دولة على انفراد وهناك عوامل عديدة تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير حيث أن توفر هذه العوامل تؤثر في اجتذابه ونموه وتطوره سنلخصها في هذا الفصل.

وعلى ضوء ما سبق سنلخصها في النقاط التالية:

**المبحث الأول: نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر**

**المبحث الثاني: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات قياسية**

**المبحث الثالث: المحددات المؤثرة في الإستثمار الأجنبي المباشر**

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

### المبحث الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

حضي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام العديد من المدارس الاقتصادية منذ نشوئه، فقد حاولت كل واحدة منها تفسير هذه الظاهرة بما تراه صحيحا من وجهة نظرها، واختلفت كل واحدة عن الأخرى. فيما يلي عرض لهذه النظريات.

### المطلب الأول: نظرية عدم كمال الأسواق

تستند هذه النظرية إلى افتراض قد يكون واقعي إلى حد كبير، ويتمثل في أن السوق في الدول النامية هي سوق ناقصة لا تسود فيها المنافسة التامة أو الكاملة و بالذات في جانبي العرض، حيث تعاني أسواق الدول النامية من نقص الإنتاج والعرض فيها نتيجة العدد المحدود من المشروعات ، وصغر حجم هذه المشروعات، وضعف درجة التنوع، ولذلك فإن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها جوانب وعناصر قوة عديدة تجعلها أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية.<sup>1</sup> إن تدفق الاستثمارات الأجنبية مباشرة حسب نظرية عدم كمال السوق إلى الدول المضيفة يعتمد على وجود عامل على الأقل من العوامل التالية:<sup>2</sup>

- \_ تفوق الشركات متعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا
- \_ توفر المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية في الشركات متعددة الجنسيات بدرجة أقل كفاءة من مثيلاتها في الشركات الوطنية
- \_ اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على وفرة الإنتاج بحجم كبير
- \_ وجود اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات ومنتجات الشركات الوطنية
- \_ وجود تسهيلات وامتيازات جمركية وضريبية ومالية ممنوحة من طرف حكومات الدول المضيفة لجذب تلك الاستثمارات
- \_ ارتفاع الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة مما يقف عائقا أمام تصدير منتجات تلك الشركات في الدول المضيفة للدولة الأم عبر التجارة الدولية
- \_ تميز الشركات متعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص التي تجعلها أكثر تفوقا .

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 180.

<sup>2</sup> عزالدين مخلوف، دراسة قياسية لأثر المتغيرات الكمية والكيفية على الاستقرار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015، ص ص 37-38.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

### الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق

يمكن تلخيصها كمايلي:

- تفترض هذه النظرية أن بإمكانية الشركات المتعددة الجنسيات من تحديد وإدراك الفرص الممكنة للإستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا لا يتجسد في الواقع العملي.
- افتراض هذه النظرية أن أفضل الإستثمارات هي الإستثمارات المملوكة بالكامل للشركات المتعددة الجنسيات دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الإستثمار في الأشكال الأخرى للإستثمار.<sup>1</sup>
- وعلى هذا الضوء نستخلص ان تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات للإستثمار الأجنبي في ظل نظرية عدم كمال السوق يركز على الاجراءات والتحفيزات التي تضعها الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي وخاصة الإجراءات التي ترتبط بعملياتها الإنتاجية والتجارية.

### المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج

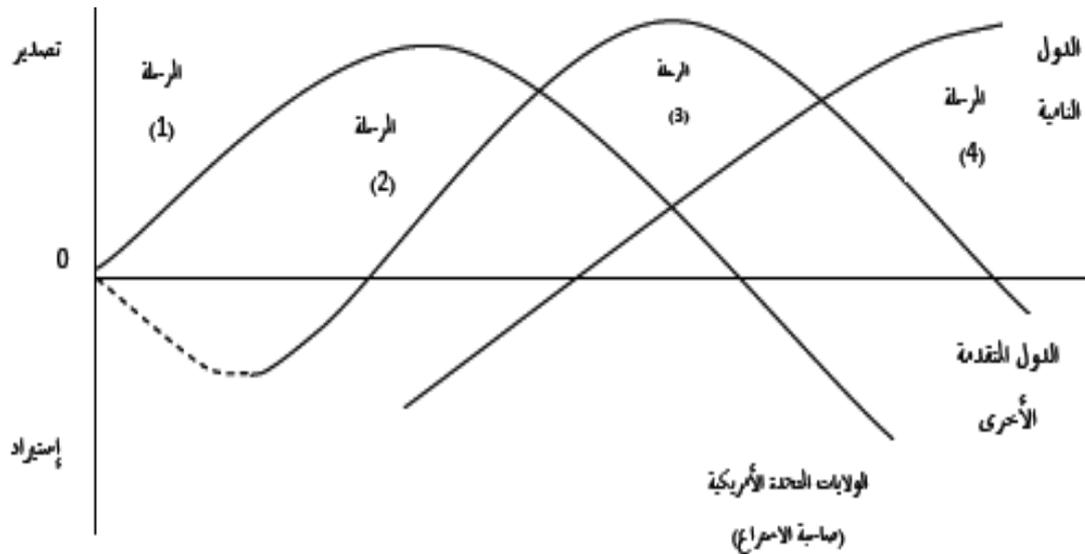
تقدم هذه النظرية تفسيراً لأسباب انتشار الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية بصفة خاصة والبلدان المتقدمة بصفة عامة، وتحاول أن توضح دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الإستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة وأسباب وكيفية انتشار الابتكارات من جهة أخرى. وقد وضعت هذه النظرية من قبل الاقتصادي فيرنون (1966) ، وتنص على أنه في المراحل المبكرة من حياة المنتج، وينتج من قبل الشركة المبتكرة في سوقها المحلي، وفي المرحلة الثانية تصدر الشركة المنتجة منتوجها إلى دول صناعية أخرى وربما تستثمر في هذه الدول، وفي المرحلة الثالثة فإن المنتج يكون نمطي بالكامل وتزداد المنافسة السعرية، وهذا ما يدفع الشركة إلى الإستثمار في البلدان النامية للحصول على عمل أرخص.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سيد عفيف البشير، عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2015، ص ص52-53.

<sup>2</sup> عبد الرزاق حمد حسين الحبري، مرجع سبق ذكره، ص ص60-61.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

الشكل رقم(03): دورة حياة المنتج.



المصدر: خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة أبو بكر بلقايد، 2014، ص 66.

ولكي نفهم نظرية دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي على النحو التالي:

### 1. مرحلة الإنتاج

من المعروف أن الدولة بسياساتها تعمل على إشباع حاجات مواطنيها المتجددة، فالدولة أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها بلد آخر يكون غرضها من ذلك بالدرجة الأولى أن تباعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج، فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها من السوق إلا نخبة الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها، وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.<sup>1</sup>

### 2. مرحلة المنتج الناضج

تبدأ هذه المرحلة عندما تبدأ المنافسة بالظهور، ويشهد المنتج عملية نمو سريع والطلب على المنتج يصير أكثر حساسية لعامل الأسعار، وبذلك لا تستطيع الشركة زيادة إنتاجها في البلد الأم، فتعتمد الشركة

<sup>1</sup> علي عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 165-166

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

المنتجة على نقل نشاطها إلى الخارج حيث تنخفض التكاليف وتصل الإيرادات إلى أعلى مستوياتها، وتبدأ بالتصدير من هناك إلى البلد الأم و الأسواق العالمية.<sup>1</sup>

### 3. مرحلة أفول المنتج

في هذه المرحلة يصير المنتج نمطي لا يمكن تمييزه عن المنتجات الأخرى، وتبلغ المنافسة أشدها وتصير التكنولوجيا نمطية، والعمليات الإنتاجية كثيفة العمل وتحدد التكاليف موقع الإنتاج بشكل كبير، وبذلك تبدأ الشركة بتحويل إستثماراتها الأجنبية المباشرة إلى البلدان الأقل نمواً حيث تكلفه العمل منخفضة، وتصير هذه البلدان قاعدة لتصدير المنتج إلى البلد الأم وإلى البلدان المتقدمة الأخرى.<sup>2</sup>

### 4. مرحلة الإنحدار والتدهور

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفاً إستراتيجياً للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح بالنسبة للشركة مهماً للغاية مما يجعلها تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة، وأحجامها وألوانها...إلخ، بهدف البقاء أطول مدة في حين تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق للحفاظ على مكانتها السوقية.<sup>3</sup>

### الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج

هناك العديد من الانتقادات قد وجهت إلى تلك النظرية، فلقد فشلت تلك النظرية في تفسير ذلك الإستثمار المباشر الذي ليس بغرض التصدير وإنما لخدمة السوق المحلي في الدولة المضيفة، وذلك بإنتاج سلع ذات مواصفات وجودة معينة لتلائم السوق الخارجي وليس سوق الدولة الأم.

كما أن النظرية تعامل كل مرحلة من المراحل الثلاث على استقلال أو كل مرحلة منفصلة عن المرحلة التي تليها، وهي في حقيقتها ليست كذلك، كما أن النظرية تركز بشكل كبير على عوامل مثل تأثيرات المنتج والدوافع الدفاعية لدرجة استبعادها عوامل هامة أخرى ولها تأثيرها على قرارات الإستثمار

<sup>1</sup> عبد الرزاق حمد حسين الحيري، مرجع سبق ذكره، ص 61.

<sup>2</sup> مرجع سابق، ص ص 61-62.

<sup>3</sup> خديجة خرافي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

الأجنبي المباشر، بعض تلك العوامل كما سبق عرضها تتعلق بعدم كمال السوق في الدولة المضيفة وتأثيره على قرارات الاستثمار.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: النظرية الانتقائية

سميت هذه النظرية بالانتقائية لأنها تفسر كيفية الاختيار (الانتقاء) بين ثلاث سياسات رئيسية تتضمن العمل الاقتصاد الدولي وهي الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والترخيص. خلاف للنظريات السابقة التي تركز على عامل واحد في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن النظرية للانتقائية لدانج تعتمد على 3 عوامل مجتمعة هي:<sup>2</sup>

- مزايا الملكية أو المزايا الاحتكارية.

- مزايا الموقع .

- مزايا التدويل أو الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية.

وحسب DUNNING، فإنه لا بد من تحقيق 3 شروط أساسية حتى تستثمر الشركة في الخارج وتتمثل في:<sup>3</sup>

**1- مزايا الملكية أو المزايا الإحتكارية :** التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج بالمقارنة بالشركات المحلية في الإقتصاد المضيف، وتتمثل هذه المزايا في تلك الشركة اصولا غير منظورة مثل التسويق، التمويل، المعرفة الفنية ، والتكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى مزايا الحجم مثل القدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج، إقتصاديات الحجم الكبير .

**2- مزايا الموقع:** يجب أن يقدم السوق الأجنبي ميزة الموقع التي تجعل من المريح إنتاج المنتج في الموقع الأجنبي بدلا من إنتاجه في البلد الذي تنتمي إليه الشركات المستثمرة والتصدير، لا تشمل مزايا الموقع الموارد الطبيعية فحسب، لكن أيضا العوامل الإقتصادية والإجتماعية مثل حجم السوق وهيكله وآفاق نمو السوق ومستوى وآفاق نمو السوق ومستوى التنمية، والبيئة الثقافية والسياسية والمؤسسية، والتشريعات والسياسات الحكومية.

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، محدّات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2007، ص ص 51-52.

<sup>2</sup> بعداش عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 98.

<sup>3</sup> ليليا بت منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر ودراسة نظرية واقتصادية، مجلّة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد 5، العدد 2، جامعة البليدة، الجزائر، 2000، ص 121.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

3- مزايا التدويل أو الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية: يمكن للشركة المستثمرة أن تستغل مزاياها الإحتكارية في صورة أستثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الإستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التاجير أو الترخيص.

- يتم إستخدام نموذج OLI لشرح الأنماط المختلفة لدخول الشركات إلى السوق الأجنبية، كما هو موضح في الجدول (1). إذا توافرت الشركة على مزايا الملكية ومزايا التدويل، فإنها تمارس أنشطة التصدير، وفي حالة توفر الشركة على مزايا الملكية فقط ، فإنها تقرر بيع الترخيص لشركة إلى الإستثمار الأجنبي المباشر.

### الجدول رقم (1): النموذج "OLI" وأنماط الدخول إلى السوق الأجنبية

مزايا التدويل I	مزايا الموقع L	مزايا الملكية O	النموذج "OLI"	
+	+	+	الاستثمار الأجنبي المباشر	أنماط الدخول إلى السوق
+	-	+	التصدير	
-	-	+	بيع التراخيص	

**المصدر:** محمد الساحل، عبد الحق فتات، تحليل محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE، المجلد 3، العدد 3، 2019، ص 445.

يلاحظ من الجدول السابق أن الشركة امام ثلاثة خيارات لخدمة واختراق السوق الخارجي وذلك تبعا لتوفر المزايا المطلوبة لذلك.<sup>1</sup>

\* الخيار الاول: خدمة السوق الخارجي عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر، ويتحقق عند جمع المزايا الثلاث: ميزات احتكارية O، وتوطن L، وتدويل I.

\* الخيار الثاني: خدمة السوق الخارجي عن طريق التصدير، ويتحقق ذلك عند توفر مزايا احتكارية O ومزايا التدويل I .

\* الخيار الثالث: خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات، ويتحقق ذلك عند توفر مزايا احتكارية O، وعدم توفر مزايا التوطن والتدويل (أو الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية)

<sup>1</sup> ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص 122.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

### الانتقادات الموجهة للنظرية الانتقائية

- رغم تميز هذه النظرية عن غيرها من نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها انتقدت في بعض جوانب تحليلها، نوجز البعض منها فيما يلي:<sup>1</sup>
- افتراض النموذج أن التعاقدات يتم استخدامها في حالة توافر المزايا الملكية للشركة فقط، بينما عمليا، يمكن أن يستخدم هذا الأسلوب في حالة توافر مزايا الملكية ومزايا الموقع أيضا
  - لم تتمكن النظرية من تفسير ظاهرة التملك والاستحواذ التي تقوم بها بعض الشركات الدولية، والتي عادة ما تكون لخدمة استراتيجياتها مما يتجاوز تحليل المزايا (OLI).
  - لا تمتلك بعض الشركات من الدول النامية الميزات الاحتكارية المتمثلة في التكنولوجيا ورأس المال، ومع ذلك فهي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الإنتاج كثيف العمالة، وانخفاض التكاليف، والاعتماد على القدرات الشبكية في الدخول، والاستثمار في الأسواق الدولية.

### المطلب الثالث: نظرية الميزة النسبية

تقوم هذه النظرية على تحليل مجموعة من القروض الإقتصاديين اليابانيين (كوجيما) و (أوزوا)، ونموذجها يعتمد على الجمع بين الأدوات الكلية والجزئية ، والأدوات الكلية تتمثل في السياسات التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للبلد، وتؤكد هذه النظرية بالإعتماد على التجربة اليابانية منذ عام 1945م، على أن السوق بمفرده غير قادر على التعامل مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك فإن النظرية تؤكد على التدخل الحكومي من خلال السياسة التجارية كأداة لخلق حالة من التكيف الفعال.<sup>2</sup>

ويؤكد كوجيما على أن الإستثمار الأجنبي المباشر ادارة فعالة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وركز على الإختلافات بين أنموذجات الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في البلدان النامية ، فإختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية وموقع استثماراتها المباشرة ، والنتائج المترتبة على التجارة الدولية والرفاه العالمي نتيجة ذلك، وكان يناقش على أنه هناك نوعان من الإستثمار الأجنبي المباشر، الإستثمار الأجنبي الموجه للتجارة والإستثمار المناهض للتوجه التجاري، ويكون الإستثمار الأجنبي موجه لتجارة، اذا حصل نتيجة له فائض في الطلب على الإستيرادات وفائض

<sup>1</sup>مرجع سابق، ص 120

<sup>2</sup> علي عشاوي، محدّات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة دكتوراه ، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 62.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

عرض للصادرات عند معدلات التبادل التجاري الأصلية، ويكون العكس اذا كان الإستثمار الأجنبي المباشر مناهض للتوجه التجاري ، والنوع الأول اذا كان ال، والنوع الأول يحقق الرفاه للبلدين المصدر والمضيف على العكس من ذلك فإن النوع الثاني يؤدي إلى تناقض الرفاه.

### • الانتقادات الموجهة لنظرية الميزة النسبية

وجه إلى هذه النظرية العديد من الإنتقادات من أهمها:<sup>1</sup>

- يقتصر تحليل هذه النظرية على الاستثمارات اليابانية في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أين تركزت نشاطاتها في دول جنوب شرق آسيا، لكن الاستثمارات اليابانية توسعت في العقود الأخيرة، لتصل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن هذه الاستثمارات لم تعد مقتصرة على المؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم، بل تعدت إلى الشركات اليابانية العملاقة المتعددة الجنسيات التي توطنت في البيئات العالمية الملائمة لعمليتي الإنتاج والتسويق.

- كما يرى جون دينينج أن نظرية كوجيما تعاني من البساطة الشديدة في إطار مرجعيتها، وقصورها في وضع فهم تام لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقييم آثاره على مستوى الرفاهية.

### المطلب الرابع: نظريات أخرى في الاستثمار الأجنبي المباشر

كما توجد نظريات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل فيما يلي:

#### أولاً: نظرية الموقع.

وهذه النظرية تركز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة والموقع والتي تؤثر على قرار إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نظراً لتأكيد هذه العوامل وارتباطها بتكاليف إقامة المشروع أو إنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته والتي من بينها:<sup>2</sup>

- العوامل ذات الصلة بالتكاليف كالقرب من الموارد الخام والموارد الأولية والأيدي العاملة، ومدى توفر عنصر رأس المال وتكاليف النقل والتسهيلات الإنتاجية الأخرى

- العوامل التسويقية والمتمثلة بدرجة المنافسة في الأسواق و منافذ التوزيع وحجم الأسواق ومعدل نموها، والرغبة في المحافظة على المتعاملين.

<sup>1</sup> ليليا بن منصور، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

- الإجراءات الحمائية وضوابط التجارة الخارجية كنظام الحصص والضرائب الجمركية، والقيود الأخرى على الواردات والصادرات

- العوامل المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها مشروعات الإستثمار الأجنبي

- الحوافز والتسهيلات التي تمنحها حكومات الدولة المضيضة من أجل تشجيع الإستثمارات الأجنبية وجذبها

- عوامل آخر ترتبط بالأرباح والمبيعات المتوقعة والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال ومدى توفر الثروات الطبيعية وغير ذلك.

**ثانيا: نظرية الموقع المعدلة.**

وهذه النظرية تستند إلى حد كبير على النظرية السابقة أي أنها تتماثل معها، ولكنها تجري تعديلا

عليها، وإضافة عوامل أخرى إلى ما سبق والتي منها:

### • العوامل الشرطية

أ- خصائص المنتج أي السلعة

ب- الخصائص المميزة للدولة المضيضة

ت- العلاقات الدولية للدولة المضيضة مع الدول الأخرى

### • العوامل الدافعة

أ- الخصائص المميزة للشركة

ب- مركز الشركة التنافسي.

**ثالثا: نظرية التحركات الدولية لرأس المال.**

تفترض هذه النظرية المنافسة الكاملة ، وتفسر FDI باعتبار تحركا لرأس المال نتيجة لاختلافات

أسعار الفائدة بين الدول، فالشركات تتخذ قرار الإستثمار بعد الموازنة بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس

المال وبين التكلفة الحدية ، حيث تتخذ الشركة قرار الإستثمار في الخارج عنه في الدولة الأم ، عندما تكون

العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدولة ، بافتراض أن التكلفة الحدية متساوية.

إن هذه النظرية تصلح لتفسير الإستثمار في الأوراق المالية ولكنها تعجز عن تفسير الإستثمار المباشر

وذلك لعدة أسباب منها:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 182.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

- أنها تفترض ضمناً أن هناك معدلاً واحداً للعوائد بين الأنشطة المختلفة داخل الدول وبالتالي فإن هذه النظرية لا تتوافق مع تجارب بعض الدول في دخول الإستثمار المباشر وخروجه في وقت واحد
- وبالمثل فإنها لا تستطيع أن توضح التوزيع غير المتكافئ للإستثمار بين أنواع مختلفة من الصناعات
- هذا فضلاً عن عامل الربحية طبقاً لما تنص عليه النظرية ليس هو العامل الحاسم في اتخاذ قرار الإستثمار، في الخارج فهناك عوامل أخرى مثل توسيع نطاق السوق تلعب دوراً .

### رابعاً: نظرية الحماية

ويقصد بالحماية الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الإستثمار أقصى لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالإبتكار الجديدة في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة، أي إن شركات الإستثمار الأجنبي تستهدف زيادة عوائدها إلى أقصى حد ممكن عن طريق حماية أنشطتها الخاصة كالبحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية والعمليات الإنتاجية الجديدة، والقيام بها داخل الشركة الأجنبية وفروعها وعدم السماح بخروجها إلى المشروعات الأخرى في الدول المستقبلة لهذه الشركات، حتى تحقق بذلك الحماية المطلوبة لإستثماراتها وللوصول إلى أهدافها.

### ➤ الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية:

- يمكن تلخيص أهم النقاط التي انتقدت فيها هذه النظرية فيما يلي:<sup>1</sup>
- أغفلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية للدول المضيفة للإستثمار، والتي بإمكانها التأثير سلباً وإيجاباً على حركة الإستثمار الأجنبي بين الدول.
  - لم تتمكن هذه النظرية من إعطاء تفسير لقيام الإستثمار الأجنبي المباشر في بعضد
  - النشاطات، كالصناعات الاستخراجية والتنقيب عن البترول.....الخ، إذ لا يمكن تطبيق دواعي الحماية المنشئة للإستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النظرية على مثل هذه النشاطات.
  - يفهم من هذه النظرية أن الإستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة عدم تسرب الابتكارات الحديثة إلى غير المبتكر، وكان الإستثمار الأجنبي المباشر لا يقع إلا فيما يبتكر حديثاً فقط، غير أن الواقع لا يوافق هذا، إذ

<sup>1</sup> عبد لكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 93.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

---

هناك استثمارات أجنبية مباشرة في مجالات لا تعتمد بالضرورة على إبتكارات حديثة مثل مجال السياحة والبنوك والتأمين والنقل....الخ

- لا تعطي هذه النظرية تفسيراً واضحاً لعدم انتقال المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة إلى بعض الدول النامية، رغم ترحيب هذه الأخيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتقديمها حوافز متنوعة تسمح للمستثمر الأجنبي بحماية ممتلكاته كما تنص عليها هذه النظرية.

- تركز هذه النظرية على دوافع حماية الشركات دولية النشاط ولا تعطي اهتماماً مناسباً للسياسات الحكومية والضوابط المتعلقة بالدول المضيفة لهذه الاستثمارات، بينما قد تؤدي هذه السياسات والضوابط إلى تقليل جدوى الإجراءات الوقائية التي تمارسها شركات الاستثمار لتحقيق أهدافها.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

### المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات

حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات قيمة تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، وذلك من خلال عدد من المؤشرات التي تساعدهم في معرفة وضع كل دولة،  
المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار.

لأجل استقطاب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لابد من تهيئة الظروف المناسبة من حيث توفير مناخ استثماري ملائم وبيئة مشجعة ذات تكنولوجيا عالية وسن قوانين وتشريعات تحمي المستثمر وتؤمنه.

#### أولاً: تعريف مناخ الاستثمار

يقصد به مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية و القانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما او قطاع معين ، وتعد هذه الأوضاع و الظروف وعناصر متداخلة تؤثر ببعضها البعض و معظمها عناصر متغيرة بخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال.  
وحتى يكون رصد وتقييم مناخ الاستثمار أكثر واقعية و فاعلية، من حيث إرشاد المستثمرين وواضعي السياسات ، فمن الضروري العمل على توافر فيها الاعتبارات التالية:

- الاعتماد على معظم المؤشرات التي يراها أغلبية المستثمرين في العالم حاکمة ومؤثرة في قراراتهم الاستثمارية في بلد ما.

- الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والعوامل المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المتخصصة التي لها دور مهم في تقييم مناخ الاستثمار في الدول.

- الارتباط بإطار نظري متين يعطي لصاحب القرار توضيحا فيهما لما يراد قياسه بواسطة المؤشر أو المتغير المعتمد، ويوضح المعايير التي يتم على أساسها اختيار المكونات الفرعية<sup>1</sup>.

يعرف تقرير البنك الدولي عن التنمية انه مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل، وتخفيض تكاليف مزاوله الأعمال وتتناول الدراسة أهم المؤشرات لمناخ الاستثمار في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار حيث

<sup>1</sup> نوري زهاري، مختار بونقاب، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 1، جامعة بشار، الجزائر، 2018، ص ص 92-93.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

تتعاظم قيمة الاستثمار الأجنبي في ظل التحولات العالمية نحو العولمة الاقتصادية و ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية. وأصبحت الدول تصنف بأنها ذات قدرة تنافسية إذ كانت تستطيع التنافس على المستوى الدولي، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>1</sup>

وعليه يمكن القول أن المناخ الاستثماري هو عبارة عم مجموعة من الأوضاع الاقتصادية، السياسية، القانونية والاجتماعية السائدة في البلد المضيف التي تؤثر في عملية اتخاذ قرار المستثمر الأجنبي في تجسيد استثماره بأقل تكاليف لمزاولة أعماله واستغلال الفرص المتاحة أمامه بأحسن مردودية.

### ثانيا: مكونات المناخ الاستثماري:

حسب المعهد السويسري المتخصص بالدراسات الاقتصادية كوف ثم إصدار مؤشرات تعني بقياس العولمة من خلال ثلاث أبعاد رئيسية اقتصادية ، اجتماعية، سياسية. ومن أهم المؤشرات التي حددها كوف ما يلي:<sup>2</sup>

#### أ- المناخ الاجتماعي والثقافي:

يعتبر هذا العامل من عوامل المناخ الاستثماري في كل ما يؤثر على قوة العمل سواء من حيث الكم أو الكفاءة ومن ثم فانه يتكون من العناصر التالية:

- دور النقابات العمالية ومدى فعاليتها.
- السياسة التعليمية ومدى ملائمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل.
- معدل نمو السكان ونسبة القوة العاملة إلى إجمالي عدد السكان.
- التركيب الاجتماعي وما يحتويه من وفاق أو تنافر.
- الوعي الصحي والبيئي.
- مدى تفاعل الرأي العام وترحيبه باستضافة الاستثمارات الأجنبية.

<sup>1</sup> دواح بالقاسم، زهرة ولد بن زازة، أهمية المناخ الاستثماري في تعزيز القدرة التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 3، العدد 1، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014، ص 24.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 25-26.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

### ب- المناخ القانوني والتنظيمي:

يقصد بمفهوم المناخ القانوني سن القوانين المحفزة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر تلك القوانين التي يجب أن تتمتع بالاستقرار وعدم التضارب فيما بينها حتى تجذب الاستثمار، فضلا عن ضرورة وجود قضاء عادل ونظام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات والذي يعتبر من العناصر الهامة في تهيئة المناخ الاستثماري، كما أن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتسيير الإجراءات أو طرده من خلال التعقيدات والبيروقراطية وطول الإجراءات.

ج- المناخ السياسي : يؤثر للدول المضيفة في تشكيل المناخ الاستثماري بها حيث يؤدي ضعف الاستقرار السياسي إلى تدني معدل الادخار، وتزايد معدلات هروب رؤوس الأموال المحلية... إلخ.

ويتأثر المناخ السياسي للدولة بعدة عوامل من أهمها ما يلي:

- النظام السياسي ومدى الالتزام بتطبيق الديمقراطية.
- تواجد منظمات المجتمع المدني ومدى تمتعها بالديمقراطية.
- تطور وعي الأحزاب السياسية ودرجة الاستقرار السياسي وفترة بقاء الحاكم في السلطة.

### د- المناخ الاقتصادي:

يتفاعل هذا العنصر مع العناصر السابقة وينتج عنها المناخ الاستثماري في الدولة المضيفة ويتشكل المناخ الاقتصادي من العناصر التالية:

- توفر الموارد الطبيعية.
- صلاحية البنية الأساسية.
- اتساع السوق الداخلية للدولة مقترنة بالقوة الشرائية التي تتوقف على الناتج المحلي وعدد السكان وعدالة توزيع الثروة بين أبناء المجتمع.
- كفاءة السياسات الاقتصادية ومدى مرونتها واستغلالها.
- درجة الحماية التي تقدمها الدولة لمنتجاتها المحلية.
- توفر العمالة الماهرة و مستوى الأجور السائدة في الدولة.
- تطور سوق الدال على الصعيد التشريعي والتنظيمي

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

### ثالثا: أهمية المناخ الاستثماري

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار ، وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومواجهة المتغيرات العالمية، التكتلات الاقتصادية الدولية، وكذلك ظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى القوة التكنولوجية العالمية السائدة. وتكمن الأهمية في توفير وتهيئة مناخ الاستثمار في العناصر التالية:<sup>1</sup>

- العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات.

- توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

- إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، ويكون ذات كفاءة للتنافس مع المؤسسة المالية العالمية لجذب الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسة المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي، بغرض جذب المدخرات المحلية، واستثمارها حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد.

- التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل تكوين الإطارات البشرية كونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي.

- العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين.

- أهمية أن يكون للدولة دور رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة بتغير الحكومات.

### رابعا: مقومات مناخ الاستثمار

يتكون المناخ الاستثماري من مجموعة من العوامل المتباينة من حيث الطبيعة إلا أنها متفاعلة فيما بينها وتختلف أهميتها من مكان إلى آخر، وتشمل: المقومات السياسية والتشريعية، المقومات الاقتصادية.

<sup>1</sup> بولرياح بوخاري، مذاح لخضر، دراسة تحليلية لواقع مؤشرات قياس المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد 1، العدد 2، جامعة مستغانم، الجزائر، 2019، ص ص 37-38.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

فمفهوم مناخ الاستثمار يشتمل على مجموعة القوانين والسياسات و المؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتؤدي العوامل الاقتصادية دورا محوريا في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعات العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية. لهذا تسعى المؤسسات الاقتصادية الكبرى إلى استغلال واستثمار مزاياها الخاصة النوعية من تكنولوجيا ورؤوس أموال ومهارات تسيير على مستوى عالمي، حيث تستهدف بذلك كثيرا من الأسواق الأجنبية التي تتوفر على مزايا: الموقع، النوعية، الموارد الطبيعية، عمالة، وظروف بيئية مهيأة وغيرها من عوامل الجذب والاستقطاب التي تزيد من مردوديتها وتتمى عائداتها وتطور إيراداتها بما يعزز مركزها ويدعم موقعها في بيئة عالمية محتملة المنافسة والصراع. و لقد حدد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار، ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية وتتمثل هذه القواعد بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والقدرة على التنبؤ السياسي والاستقرار الاجتماعي واحترام دولة القانون، والتي تعتبر الشروط المسبقة والضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري. ولكن تعتبر هذه العناصر غير كافية بل لا بد من توفر عناصر أخرى. وتقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

**1- ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار:** فنظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار، مثل معايير تحرير وحماية الاستثمار، لان لها مجالا واسعا يشمل المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب، والمستثمرين في الشركات الكبرى وفي المؤسسات الصغيرة.

**2- أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين:** لان تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية.

**3- ضرورة التقييم الدوري والمستمر لأثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري:** أي أن الهدف هو تحديد على أي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة

<sup>1</sup> حمودي بن عباس، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 73-74.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

المنصفة لكل المستثمرين (الأجانب أو الوطنيين) مهما كان حجمهم (مؤسسات صغيرة أو كبيرة)، وخلق الظروف الحسنة للاستثمار، أخذاً بعين الاعتبار المصالح العامة للمجتمع.

### المطلب الثاني: مؤشر التنافسية العالمي Global Competitiveness Index :

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979م لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصادياً مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال، ويلاحظ أن مؤشر التنافسية ينقسم إلى مؤشر جاري ومؤشر النمو، وهو يعكس توقعات أداء الدولة في المستقبل.<sup>1</sup> يتراوح مؤشر التنافسية من 1 أدنى درجة تنافسية إلى 100 أعلى درجة تنافسية، بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية في حين أن انخفاض رصيد الدولة من النقاط يدل على مستوى منخفض من التنافسية.

### جدول رقم 02: ترتيب الدول وفق مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2016.

البلد	سويسرا	سنغافورة	و.م.أ	هولندا	ألمانيا	السويد	المملكة المتحدة	اليابان	هونغ كونغ	فنلندا
القيمة	5.81	5.72	5.70	5.57	5.57	5.53	5.49	5.48	5.48	5.44

Source: Klaus Schwab, The global competitiveness report 2016/2017, world economic forum, 2016, p:15.

### جدول رقم 3: ترتيب الدول وفق مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2017

السنة	سويسرا	و.م.أ	سنغافورة	هولندا	ألمانيا	هونغ كونغ	السويد	المملكة المتحدة	اليابان	فنلندا
القيمة	5.86	5.85	5.71	5.66	5.65	5.53	5.52	5.51	5.49	5.49

Source: Klaus Schwab, The global competitiveness report 2018/2017, world economic forum, 2017, p:11.

<sup>1</sup>The global competitiveness Report 2016–2017, World Economic Forum (WEF) publishing, p 03.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

### جدول رقم 04: ترتيب الدول وفق مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2018

السنة	و.م.ا.	سنغافورة	المانيا	سويسرا	اليابان	هولندا	هونغ كونغ	المملكة المتحدة	السويد	الدنمارك
القيمة	85.6	83.5	82.8	82.6	82.5	82.4	82.3	82.0	81.7	80.6

Source: Klaus Shwab, *The global competitiveness report 2019/2018*, world economic forum, 2018, p:13.

### جدول رقم 05: ترتيب الدول وفق مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2019

السنة	سنغافورة	و.م.أ.	هونغ كونغ	هولندا	سويسرا	اليابان	ألمانيا	السويد	المملكة المتحدة	الدنمرك
القيمة	84.8	83.7	83.1	82.4	82.3	82.3	81.8	81.2	81.2	81.2

Source: Klaus Shwab, *The global competitiveness report 2019/2020*, world economic forum, 2019, p:13.

### المطلب الثالث: مؤشر الحرية الاقتصادية.

يصدر المؤشر سنويا من طرف معهد هيرتاج وصحيفة وول ستريت، وقد تم اعتماده سنة 1995م يقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويهدف إلى تقييم صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد كونه يأخذ بعين الاعتبار كافة التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية والحواجز على التجارة الخارجية ومدى سيادة القانون ، ويعتمد عليه الكثير من المستثمرين. يضم المؤشر 12 مؤشرا فرعيا تتجمع ضمن أربع مجموعات، كل مجموعة تضم ثلاث مؤشرات فرعية. تم تصنيف كل منها على مقياس من 0-100 نقطة وهي مرجحة بنفس الأوزان.<sup>1</sup>

### مكونات المؤشر:

يعد مؤشر الحرية الاقتصادية ل 161 دولة ويعتمد في إعدادها على مؤشرات أساسية وكل مؤشر يقسم إلى عشر مؤشرات فرعية هي: حرية الأعمال، حرية التجارة، حقوق الملكية، التحرر من الفساد،

<sup>1</sup>[www.heritage.org/index/](http://www.heritage.org/index/) about. Consulted in 06/06/2022.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

الحرية الجبائية، حجم الإنفاق الحكومي، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، حرية العمل، الحرية المالية.

ويمكن تقسيم الجوانب الفرعية للحرية الاقتصادية المقاسة في المؤشر إلى أربع فئات هي:<sup>1</sup>

- سيادة القانون ( حقوق الملكية، الفعالية القضائية، النزاهة الحكومية)

- حجم الحكومة ( العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، الحرية النقدي)

- الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية)

-انفتاح السوق ( حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية)

جدول رقم06: ترتيب الدول حسب مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2016.

البلد	هونغ كونغ	سنغافورة	نيوزيلندا	سويسرا	أستراليا	كندا	الشيلي	ايرلندا	استونيا	المملكة المتحدة
القيمة	88.6	87.8	81.6	81.0	80.3	78.0	77.7	77.3	77.2	76.4

Source:www.Heritage.org/index/explore

جدول رقم07: ترتيب البلدان حسب مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2017.

البلد	هونغ كونغ	سنغافورة	نيوزيلندا	سويسرا	استراليا	استونيا	كندا	الامارات العربية المتحدة	ايرلندا	الشيلي
القيمة	89.8	88.6	83.7	81.5	81.0	79.1	78.5	76.9	76.7	76.5

Source :www.Heritage.org/index/explore

جدول رقم08: ترتيب البلدان حسب مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2018.

البلد	هونغ كونغ	سنغافورة	نيوزيلندا	سويسرا	استراليا	ايرلندا	استونيا	المملكة المتحدة	كندا	الامارات العربية المتحدة
القيمة	90.2	88.8	84.2	81.7	80.9	80.4	78.8	78.0	77.7	77.6

Source : www.Heritage.org/index/explore

<sup>1</sup> عبد الصمد بن عبدالرحمن، عمران بن عبدالنور قمار، أثر متغيرات الحرية الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 2، جامعة الجليلي اليابس، سيدي بلعباس،الجزائر، 2018، ص16.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

جدول رقم 09: ترتيب البلدان حسب مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2019.

البلد	هونغ كونغ	سنغافورة	نيوزيلندا	سويسرا	استراليا	ايرلندا	المملكة المتحدة	كندا	الامارات المتحدة	تايبوان
القيمة	90.2	89.4	84.4	81.9	80.9	80.5	78.9	77.7	77.6	77.3

Source : [www.Heritage.org/index/explore](http://www.Heritage.org/index/explore)

جدول رقم 10: ترتيب البلدان حسب مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2020.

البلد	سنغافورة	هونغ كونغ	نيوزيلندا	استراليا	سويسرا	ايرلندا	المملكة العربية	الدنمارك	كندا	استونيا
القيمة	89.4	89.1	84.1	82.6	82.0	80.9	79.3	78.3	78.2	77.7

Source : [www.Heritage.org/index/explore](http://www.Heritage.org/index/explore)

### المطلب الرابع: مؤشر العولمة كوف

قد صدر على معهد كوف السويسري المتخصص بدراسات الدورة الاقتصادية، مؤشر يعني بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية اقتصادية اجتماعية سياسية، ويغطي المؤشر الكلي للعولمة 123 دولة، ويستند إلى سلسلة بيانات من 1971 إلى 2003.<sup>1</sup>

مكونات المؤشر:

يتم احتساب المؤشر الكلي للعولمة من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس الأبعاد الثلاثة: العولمة الاقتصادية، العولمة الاجتماعية، العولمة السياسية، وهذه الأبعاد تتكون من العناصر التالية:<sup>2</sup>

#### 1- مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية: تتكون من

\* حصة التجارة للنتاج المحلي الإجمالي.

\* حصة الإستثمار الأجنبي المباشر للنتاج المحلي الإجمالي.

\* حصة الإستثمار المحلي للنتاج المحلي الإجمالي.

<sup>1</sup> عمار زودة، محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، فرع إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص ص 168-169.

<sup>2</sup> عمار زودة، محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص 169.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

- \* دخول الرعايا الأجانب.
  - \* عوائق على الإيرادات.
  - \* معدل التعريف الجمركية.
  - \* نسبة الضرائب على التجارة الدولية للإيرادات الجارية.
  - \* قيود على الحساب الرأسمالي
- 2- مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية: تتكون من
- \* حجم المكالمات مع العالم الخارجي.
  - \* نسبة التحويلات للنتائج الإجمالي.
  - \* الحصة من السياحة الدولية.
  - \* كلفة المكالمات الهاتفية للولايات المتحدة الأمريكية.
  - \* نسبة الأجانب من إجمالي السكان.
  - \* عدد خطوط الهاتف الثابت.
  - \* عدد مزودي خدمة الانترنت.
  - \* عدد مستخدمي الانترنت.
  - \* عدد مشتركى خدمة الكيل.
  - \* عدد الصحف اليومية.
  - \* نسبة الاستماع للإذاعة.
- 3- مكونات المؤشر الفرعي للعولمة السياسية:
- \* عدد السفارات في البلد.
  - \* عضوية المنظمات الدولية.
  - \* المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي.

جدول رقم 11: ترتيب البلدان حسب مؤشر العولمة KOF لسنة 2016 .

البلد	هولندا	ايرلندا	بلجيكا	النمسا	سويسرا	سنغافورة	الدنمارك	السويد	هنغاريا	كندا
القيمة	91.70	91.64	90.51	89.83	87.01	86.93	86.44	85.92	85.78	85.67

Source :KOF Index of Globalization

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

جدول رقم12: ترتيب البلدان حسب مؤشر العولمة KOF لسنة 2017 .

البلد	هولندا	ايرلندا	بلجيكا	النمسا	سويسرا	الدنمارك	السويد	المملكة المتحدة	فرنسا	هنغاريا
القيمة	92.84	92.15	91.75	90.05	88.79	88.37	87.96	87.26	87.19	86.55

Source :KOF Index of Globalization

جدول رقم13: ترتيب البلدان حسب مؤشر العولمة KOF لسنة 2018 .

البلد	بلجيكا	هولندا	سويسرا	السويد	النمسا	الدنمارك	فرنسا	المملكة المتحدة	المانيا	فنلندا
القيمة	90.47	90.24	89.70	88.05	87.91	87.85	87.34	87.23	86.89	85.98

Source :KOF Index of Globalization

جدول رقم14: ترتيب البلدان حسب مؤشر العولمة KOF لسنة 2019 .

البلد	سويسرا	هولندا	بلجيكا	السويد	المملكة المتحدة	النمسا	المانيا	الدنمارك	فنلندا	فرنسا
القيمة	91.19	90.71	90.59	89.93	89.84	88.85	88.60	88.26	87.70	87.25

Source :KOF Index of Globalization

### المطلب الخامس: مؤشر الشفافية

تقوم منظمة الشفافية الدولية سنويا بإصدار مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ عام 1995م، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد.<sup>1</sup>

ويحاول هذا المؤشر على مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة، تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة، درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يستند على 14 مسحا ميدانيا، تقوم بها 7 مؤسسات دولية مستقلة، ترصد من خلالها آراء المستثمرين المحليين والأجانب، والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية، والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، كما أدخلت مؤشر بيئة أداء الأعمال ومؤشر الضبابية لأول مرة، ولا بد لقبول الدولة في المؤشر من ان يكون قد تم فيها إجراء 3 مسوحات على الأقل للرأي حول النظرة للفساد. وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي

<sup>1</sup>Corruption perceptions index 2016.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

يعني درجة شفافية عالية، وفي هذا الصدد تقدم المنظمة العالمية للشفافية ثلاث معايير تقوم بتحديثها سنويا لقياس الفساد وهي:<sup>1</sup>

### أ- مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index CPI)

تصدر لدى الدول ويمكن من ترتيبها من الدولة الأكثر نزاهة إلى الدولة الأكثر فسادا، ويعتمد هذا المؤشر المركب على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات واستمارات واستفتاءات مختلفة متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة مثل (Development , World Economic forum, Economist, Insitute for Management, Worl Bank, etc....) أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم متضمنا المتخصصين والخبراء من نفس الدولة الجاري تقييمها، حيث تقيم الدولة بإعطائها درجة معينة من 1 إلى 10 حسب درجة إدراك وجود الفساد فيها، وتعد الدرجة 0 أسوأها (فساد) والدرجة 10 أحسنها (نزاهة).

ويركز هذا المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة، وتطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية على سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة، ومدى نجاعة جهود مكافحة الفساد ولا تميز المصادر بين الفساد الإداري والفساد السياسي.

ب- البارومتر العالمي للفساد: يقوم هذا المعيار على أساس استطلاع موقف الرأي العام وخبرتهم مع الفساد.

ج- مؤشر الراشين: وهو عبارة عن استطلاع الدافعي الرشوة والذي يبحث في استعداد الشركات الأجنبية لدفع الرشوة.

جدول رقم 15 : يمثل ترتيب البلدان حسب مؤشر الشفافية لسنة 2016.

البلد	دنمارك	نيوزيلاندا	فنلندا	السويد	سويسرا	النرويج	سنغافورة	هولندا	كندا	ألمانيا
القيمة	90	90	89	88	86	85	84	83	82	81

Source : Transparency international, Corruption perception index 2016، P:4

<sup>1</sup> صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفعات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجليلي اليايس، سيدي بلعباس، 2019، ص ص 118-119.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

جدول رقم 16: يمثل ترتيب البلدان حسب مؤشر الشفافية لسنة 2017

البلد	نيوزيلاندا	الدنمارك	فنلدا	النرويج	سويسرا	سنغافورة	السويد	كندا	لوكسمبورغ	هولندا
القيمة	89	88	85	85	85	84	84	82	82	82

Source : Transparency international, Corruption perception index 2017. P: 4

جدول رقم 17: يمثل ترتيب البلدان حسب مؤشر الشفافية لسنة 2018.

البلد	الدنمارك	نيوزيلاندا	فنلدا	سنغافورة	السويد	سويسرا	النرويج	هولندا	كندا	لوكسمبورغ
القيمة	88	87	85	85	85	85	84	82	81	81

Source : Transparency international, Corruption perception index 2018، P2

جدول رقم 18: يمثل ترتيب البلدان حسب مؤشر الشفافية لسنة 2019.

البلد	الدنمارك	نيوزيلاندا	فنلدا	سنغافورة	السويد	سويسرا	النرويج	هولندا	ألمانيا	لوكسمبورغ
القيمة	87	87	86	85	85	85	84	82	80	80

Source : Transparency international, Corruption perception index 2019، P:2

### المطلب السادس: مؤشرات دولية أخرى

وهناك مؤشرات أخرى لمناخ الاستثمار نذكر منها ما يلي:

#### أولاً: مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار

يصدر من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التي تقوم بإصدار تقرير سنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية منذ سنة 1985، وتم تطوير هذا المؤشر سنة 2012،، حيث انطلق بناؤه على أساس جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية والتي تعرف حسب الأدبيات الاقتصادية على أنها: قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين وتتوقف هذه الجاذبية على ثلاث مجموعات رئيسية تم بناء المؤشر من خلالها:<sup>1</sup> مجموعة المتطلبات الأساسية، مجموعة العوامل الكامنة، مجموعة العوامل الخارجية الايجابية. وتتألف كل مجموعة من عدد

<sup>1</sup>تقرير حول مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص06.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

من المؤشرات الفرعية حيث يبلغ عددها الإجمالي إحدى عشر مؤشرا، والتي تتفرع بدورها إلى 52 متغيرا كليا وتمثل غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاثة وذلك من اجل تقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية التي قد تبعد مؤقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي.

### ثانيا: مؤشر سهولة أداء الأعمال

هو تقرير سنوي صدر عام 2004م حتى عام 2020م عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي لقياس مدى سهولة أداء الأعمال في 190 دولة حول العالم، من خلال رصد عدد الإجراءات والوقت والتكلفة وجودة التشريعات المنظمة في اكبر مدينة تجارية في الاقتصاد المعني، وذلك من منظور يركز على عشرة مؤشرات تمثل دورة حياة المشروع في تأسيس الشركاء، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية حقوق صغار حملة الأسهم، سداد الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تسوية حالات الإعسار، ويعتبر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال من ابرز مؤشرات وتقارير تقييم الأداء الاقتصادي للدول، وخاصة فيما يتعلق بمناخ الاستثمار، إن لم يكن أهمها على الإطلاق وذلك في ضوء الاعتبارات التالية:<sup>1</sup>

- تعتمد عليه العديد من المؤشرات والتقارير الدولية المعنية بالأداء الاقتصادي للدول ومناخ الاستثمار.
- يعتبر أهم المرجعيات التي يعتمد عليها المستثمرون، والأكاديميون، ورجال الصحافة والإعلام، وكثير من المنظمات الدولية، للتعرف على مدن جديدة الحكومات في توفير مناخ جاذب للاستثمار.
- ينظر إليه باعتباره دليلا استرشاديا دقيقا للإصلاح، حيث يلقي الضوء على المشكلات التي تواجه المستثمرين ويوضح لمستخدمي القرار نقاط الضعف الواجب تداركها لتطوير الإجراءات وتحسين مناخ الاستثمار.

### ➤ مكونات المؤشر:

يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال المركب وفقا لقاعدة بيانات عشر مؤشرات فرعية<sup>2</sup>:

- مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات،
- مؤشر الحصول على لائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود،
- مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر إغلاق المشروع.

<sup>1</sup>Doing Business Report, 2017, World Bank Group FlagshipReport , 14edition.

<sup>2</sup>زواويد لزهارى، مرجع سبق ذكره، ص 23.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

### ثالثا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

ويصدر عن مؤسسة Political Risk Services من خلال تقاريرها عن مختلف الدول، تقوم بترتيبها بحسب درجة المخاطر والتي تقاس من خلال إعطاء قيم عددية لعدد من المخاطر القطرية، والتي تندرج تحت ثلاث مجموعات هي: المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية، المخاطر التمويلية وتتمثل مجموعة نقاط هذه المخاطر الفرعية مؤشرا للمخاطر الإجمالية للدولة. وبالتالي يستطيع المستثمر الاعتماد على المؤشرات قبل اتخاذ قراره باستثماره بحيث يختار أقل الدول مخاطرة إذا ما تساوت العوامل الأخرى.<sup>1</sup>

### رابعا: مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية

يقيس المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز من تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المد.

وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما:<sup>2</sup>

أ- مجموعة الدرجة الاستثمارية A والتي بدورها تنفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4.

ب- مجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالحروف B، C، D.

### خامسا: مؤشر الضبابية The Opacity Index

تصدر شركة "برايس ووترهاوس كوبرز" مؤشر الضبابية ( أو عدم الوضوح) منذ عام 2001 لغرض قياس درجة الوضوح والدقة في الممارسات السائدة والمتعارف عليها في الدول وتأثيرها على كلفة راس المال من حيث الكلفة الاقتصادية لرأس المال، دون الخوض في الاعتبارات الأخلاقية والسياسية والثقافية لهذه الممارسات، وجاء إطلاقها للمؤشر في إطار دراسة متكاملة قامت بها حول تأثير التغير في السياسات ودرجة الشفافية على النمو الاقتصادي والاستثمار، وقد غطى المسح 35 دولة تتوزع بين 10 دول من أمريكا اللاتينية، و 12 دولة من آسيا، و 3 دول من إفريقيا، و 9 دول من أوروبا، والولايات المتحدة

<sup>1</sup> دواح بلقاسم، ول بن زازة زهرة، ص 29.

<sup>2</sup> عبد لكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 76.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

الأمريكية في أمريكا الشمالية، أما خلال سنة 2004 فارتفع عدد الدول المغطاة إلى 48 دولة من بينها ثلاث دول عربية هي (السعودية، مصر ، ولبنان).<sup>1</sup>

### ➤ مكونات المؤشر

يستند مؤشر الضبابية إلى خمس مجالات تشمل:

- الفساد
  - النظام القضائي
  - السياسة الاقتصادية الكلية (ضمنها السياسة المالية للحكومة)
  - معايير المحاسبة (ضمنها سلامة ممارسة الشركات وتوافر المعلومات)
  - الإطار المؤسسي
- وتمنح هذه المكونات أوزاناً متساوية، ويضم مؤشر الشفافية نسب التأثير على حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تخسره الدول سنوياً وفق سيناريو الحد الأدنى وسيناريو الأعلى.

### سادساً: مؤشر البرموني للمخاطر القطرية Country Risk Rating

يصدر عن مجلة البرموني مرتين سنوياً في شهر مارس وشهر سبتمبر لقياس قدرة البلد على الايفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الأجنبية، وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح ، يسند المؤشر إلى المكونات الرئيسية التالية (الوزن النسبي):<sup>2</sup>

- المخاطر السياسية 25%.
- الأداء الاقتصادي 25%.
- مؤشرات المديونية 10%.
- وضع الديون المتعثرة 10%.
- التقويم الائتماني للبلد 10%.
- توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل 5%.
- توافر التمويل قصير المدى 5%
- توافر الأسواق الرأسمالية 5%
- معدل الخصم عند التنازل 5%

<sup>1</sup> عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص 162.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 183.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

أما دليل المؤشر فإنه يرتب الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من إجمالي 100%، حيث كلما ارتفعت النسبة المئوية دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد، والإيفاء بالتزامات البلد.

### المبحث الثالث: العوامل (المحددات) المؤثرة في الإستثمار الأجنبي المباشر

تناولت العديد من الدراسات التطبيقية محددات مناخ الاستثمار من خلال قياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية و السكانية والسياسية والمؤسسية، حيث حظيت العوامل المؤثرة في قرارات وخيارات الاقتصاديين، وبعض هذه العوامل يرجع إلى الدول المضيفة مثل المناخ الاستثماري والسياسي والاجتماعي، وبعضها الآخر يرجع إلى المستثمر الأجنبي.

#### المطلب الأول: المحددات الاقتصادية للإستثمار

إن توفر الموارد الطبيعية والقابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الإستثمار حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بالضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل: حجم سوق البلد المضيف، الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه، البيئة الأساسية، سياسات اقتصادية كلية مستقرة، الإصلاح الاقتصادي، القوة التنافسية للاقتصاد القومي، معدل نمو الصادرات، الرقم القياسي، الحوافز المقدمة في الدول المضيفة، مخزون الاستثمار الأجنبي، تكلفة العمل، التضخم، سعر الفائدة.

#### أولاً: حجم السوق

ويشمل سوق البلد المضيف للإستثمار بالإضافة إلى أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير إليها دون عوائق ويقاس حجم السوق بعدد المستهلكين والمستخدمين للمنتج حالياً ومستقبلاً مع الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للأفراد ومستوى الإنفاق الحكومي، ومعدلات التضخم والوضع الاقتصادية الحالية والمحتملة في المستقبل من النمو أو انكماش وغيرها من المؤشرات المؤثرة في الطلب على منتجات المشروع الاستثماري المعني.<sup>1</sup>

كما أن إنضمام الدولة المضيفة للإستثمار إلى الإتحادات الاقتصادية والإقليمية يساهم في إزالة القيود أمام التبادل التجاري وتدفق الإستثمارات ويوسع في حجم السوق المحلي ليشمل أسواق الإتحادات

<sup>1</sup> عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص 64.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

السابق ذكرها ولهذا فإن حجم سوق أي بلد يتأثر بمدى انتمائه لمثل هذه الإتحادات أو عدم إنتمائه الشئ الذي يؤثر في مدى جاذبية سوق هذا البلد لمستثمرين جدد أم لا فكلما كان حجم سوق أي بلد كبير أو قابل لنمو مع الزمن ساهم ذلك في تحسين مناخ الإستثمار فيه والعكس كلما كان حجم سوق أي بلد صغير أو ينكمش مع الزمن ساهم في ترسيخ مناخ الإستثمار.

### ثانيا: الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه

يعتبر الناتج المحلي من أهم المحددات الأساسية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى أسواق الدول المضيفة.

وقد وصلت معظم الدراسات الإقتصادية إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الناتج الإجمالي والإستثمار الأجنبي المباشر ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة DunniJ سنة 1980 حول محددات تدفق الإستثمار المباشر ل42 دولة نامية.<sup>1</sup>

### ثالثا: البنية الأساسية

يعتبر توفر بنية تحتية ملائمة محددًا هامًا ورئيسيًا في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تساهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمرين ومن ثم رفع معدل العائد على الإستثمار، ويراعي المستثمر الأجنبي توفر الدولة المضيفة على شبكة نقل حديثة تسهل عملية الوصول إلى الوصول إلى الأسواق داخل الدولة المضيفة كذلك العالم الخارجي، ووسائل اتصالات متطورة والتي تمكن من سهولة وسرعة الإتصال بين فروع لشركة في الدولة المضيفة والمركز، حيث أشارت نتائج الدراسة الذي قام بها كل chen و chang و Zhang حول دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الصين أن البنية التحتية كان لها تأثير ايجابي في اختيار موقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلد.<sup>2</sup>

### رابعا: درجة الإنفتاح عن العالم الخرجي

يميل الأستثمار الأجنبي إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة أو بعيدا عن الاقتصاديات المغلقة وفي سبيل التعرف على درجة الانفتاح يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الإقتصادية التي تعكس سلوكا لإقتصاد عن الفترة السابقة ولفترات قادمة ومن هذه المقاييس:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> صليحة مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 34.

<sup>2</sup> مرجع سابق، ص 45.

<sup>3</sup> محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص 72.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

- نسبة الصادرات إلى الناتج القومي الإجمالي: كلما زادت هذه النسبة كلما ذل ذلك على مدى اعتماد الناتج القومي على الصادرات ومن ثم بذل الجهود للعمل على زيادتها وعدم وضع القيود امامها
- نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي كلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يوجه انتاجه للتصدير، أو الذي يعتمد على مدخلات مستوردة
- كما يقاس درجة الإنفتاح بالمؤشرات التالي، مؤشر درجة الرقابة على تدفقات رؤوس الأموال، والقيود على التجارة والإستثمار، ومؤشر المناخ الإستثماري بالدولة المضيفة.

### خامسا: معدل الصرف

يؤثر معدل الصرف على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من زاويتين: حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية في الدول المضيفة، إلى خفض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروعات الاستثمارية، بالشكل الذي يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثمارته المباشرة في تلك الدول.<sup>1</sup>

ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بمدى إستقرار معدل الصرف بالدول المضيفة نجد ان الإستقرار في معدل الصرف يؤدي إلى إستقرار حصيلة أرباح الشركات عند تحويلها إلى الخارج في حين تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى سوء تخصيص الموارد بسبب التشوهات في الأسعار المحلية من جانب، وتقلبات تلك الأسعار بالنسبة للأسعار العالمية من جانب آخر، الامر الذي يترتب عليه انخفاض كفاءة العمليات الإنتاجية، وبناء على ذلك يمكن القول بأن التقلبات المفاجئة في أسعار الصرف بالدول المضيفة تمارس تأثيرا سلبيا على المناخ الإستثماري بهذه الدول.

### سادسا: التضخم

يعتبر معدل التضخم عاملا حاسمًا في التأثير على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، فالمعدلات المرتفعة للتضخم تعني ضمنا عدم استقرار اقتصاد الدولة، وبشكل عام فإن المعدلات العالية للتضخم ترتبط بتدفقات أقل للإستثمار الأجنبي المباشر، وقد توصل كل (أكنبود وزملائه) إلى استنتاج أن التضخم المنخفض يمثل مؤشر للإستقرار الإقتصادي الداخلي في الدولة، كما توصلت دراسة (أوان وزملائه) إلى أن

<sup>1</sup> عز الدين مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 102.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

معدلات التضخم تسبب أثر ذو دلالة ايجابية على تدفقات ايجابية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.<sup>1</sup>

### سابعاً: الحوافز المقدمة في الدول المضيفة

تمثل حوافز الإستثمار محددًا هامًا لجذب الإستثمار محددًا هامًا لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر لاسيما عندما تصبح لتكون عوضاً عن انعدام المزايا النسبية، بحيث تساهم في تخفيض التكاليف إنشاء المشروعات مما يتيح امكانية تحقيق عوائد مرتفعة، وقد تأخذ هذه الحوافز شكل الإعانات الحكومية المباشرة لتغطية جزء من تكاليف رأس المال، الإنتاج، التسويق، أو شكل توفير الخدمات الأساسية كتزويد المستثمر بالمعلومات السوقية وتوفير المواد الخام وتوفير البنية التحتية، وقد تأخذ شكل تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدل الفائدة عليها أو شكل مساعدات مالية لإجراءات البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسع في المستقبل.<sup>2</sup>

### ثامناً: السياسات الاقتصادية الكلية

وهنا نعني بالدرجة الاولى السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، فكلما كانت هذه السياسات مرنة وواضحة ، وتتميز بالكفاءة والفاعلية وتتواءم مع المتغيرات الاقتصادية، كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس.<sup>3</sup>

**1- السياسة المالية:** عندما تحتفظ السياسة المالية بأدواتها المختلفة بمعدل معين من عجز الموازنة العامة بحيث لا يؤدي إلى تضخم مرتفع أو إلى انكماش وكساد كبير ، كلما كان جاذبا للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقاً لنمو الاستثمار بأي حال.

**2- السياسة النقدية:** إذا كانت السياسة النقدية توسعية ستكون جاذبة للاستثمار والعكس صحيح ويتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، والمهم أن تكون متوافقة مع التغيير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتتسم بالاستقرار.

**3- السياسة التجارية:** وخاصة مايتعلق بسياسة التجارة الخارجية، حيث تساهم هذه السياسة في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات ومشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، وتعمل علة

<sup>1</sup> بن مسعود عطا الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية - المجلد 24، العدد 1، ص ص 167-168.

<sup>2</sup> صليحة مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 36.

<sup>3</sup> سعيد مزيان، أثر الأداء الاقتصادي والجودة المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر، دقاتر MECAS ، المجلد 17، العدد 2 ، ص 546 .

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

إزالة أو تخفيف القيود التي تعرقل التجارة الدولية، متميزة بتعريف جمركية مرنة ومنخفضة وشفافة، قليلة الإجراءات وسهلة التنفيذ بعيدة عن التعليقات البيروقراطية.

### المطلب الثاني: المحددات القانونية.

يعتبر الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضبط الاستثمار، بما فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، من العوامل المهمة في اجتذابه ونموه وتطوره، ذلك أن النظام القانوني في الدولة المضيفة يحدد القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات الأجنبية، والشكل القانوني الذي تتخذه، كذا القطاعات الاقتصادية التي يسمح لها بالاستثمار فيها، إضافة إلى حجم أنواع الضرائب التي تخضع لها.

كما أنه من جهة أخرى، يضمن الحماية القانونية الكافية لتشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار خارج حدود دولته الأم.

وعموما حتى يكون الإطار التشريعي جذابا، لا بد أن يتوافر على العديد من القوانين والتشريعات التي تضمن للمستثمر الأجنبي حقوقه، والحماية اللازمة، من دون أن تؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني للدولة المضيفة وذلك من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

- إصدار تشريعات قانونية، تحدد بصورة واضحة وثابتة وبشفافية، أسس التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بدءا من طرق استقطابها وحمايتها، وانتهاء بتصنيفاتها، مع ضرورة أن تتضمن هذه التشريعات معاملة مماثلة للاستثمارات الوطنية والأجنبية المماثلة، وعدم التمييز فيما بينها.

- كما يجب التأكيد، من خلال نصوص تشريعية واضحة، على ضرورة عدم تطبيق أي مراجعات أو إلغاءات قانونية، قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات القائمة. قد أثبتت إحدى الدراسات التي أجراها البنك الدولي والتي تغطي 26000 مؤسسة، في 53 دولة أن العامل الأساسي والأول الذي قد يحد من جاذبية المناخ الاستثماري، ويدفع بالمؤسسات إلى الاستثمار فيه، هو عدم التأكد من قرارات وتصرفات السلطات الحكومية.

- يجب أن لا تتنافى التشريعات التي تنظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع أهداف الدولة المضيفة للاستثمار، ولا بد أن تتضمن هذه التشريعات كذلك كيفية ممارسة الدولة لحقها في الرقابة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها، ذلك أن العمل على استقطاب وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي لا يعني إعطائه الحرية في التعامل بدون حدود وإنما يجب وضع حدودا معينة لا يسمح بتجاوزها بهدف الوصول

<sup>1</sup> علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 175.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

إلى نتائج معينة، تتمثل في ضرورة الحفاظ على أمنها وسلامتها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وأن لا تسمح للمستثمر الأجنبي بالسيطرة على ثرواتها الاقتصادية الوطنية، وإحلال منافسة غير متكافئة، أو غير مرغوب فيها، مع الاستثمارات أو الخبرات أو الأيدي العاملة الوطنية.

- إصدار تشريعات تضمن الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية، كالتوقيف، والتأميم والمصادرة ونزع المكية، والعمل على التأكيد على ضرورة حماية حقوق الملكية، والتي تعتبر من بين العوامل الأساسية المحددة لجودة وكفاءة المناخ الاستثماري للدول المضيفة.

وفي هذا المجال بينت إحدى الدراسات الحديثة التي أجريت في كل من رومانيا، بولونيا وسلوفاكيا، أن المؤسسات الاستثمارية في هذه الدول عادة تعيد استثمار من 14 إلى 40 % من إيراداتها الصافية سنويا، في حالة تأكدها من عدم المساس بحقوق ملكيتها.

- إصدار تشريعات تضمن الحماية الناجمة عن الاضطرابات السياسية، والاجتماعية الداخلية، وعدم استقرار أوضاع الأمن.

- ضرورة توفير نظام قضائي، يضمن تنفيذ القواعد والاتفاقات، وحل النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين الأجانب والمحليين وبين المستثمرين والجهات الحكومية للدولة المضيفة.

- كما يجب إرفاق النظام التشريعي، الذي يحكم عمل المستثمر الأجنبي، بمجموعة متعددة ومتنوعة من المزايا والحوافز المشجعة لاستثمارته، من إعفاءات ضريبية أو جمركية، وتسهيلات مالية كمنح القروض لمشاريعه الاستثمارية بشروط ميسرة، أو تأجيل الضرائب المفروضة عليها، وغيرها من الحوافز الضريبية.

- تسهيل وتسريع إجراءات الموافقة على إقامة المشاريع الاستثمارية، ومنح تراخيص البناء والتشغيل، إضافة إلى تسهيل إجراءات تملك المستثمر الأجنبي للأراضي والعقارات اللازمة لمباشرة أنشطته الاستثمارية، وتسهيل إجراءات إقامة المستثمرين الأجانب داخل الدولة المضيفة، وإذا كان ممكن فتوحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمرين.

- العمل على إبرام اتفاقيات دولية ثنائية، ومتعددة الأطراف، مع الدول الأم لرؤوس الأموال الأجنبية، إذ تلعب هذه الاتفاقيات دورا هاما في نهو وتطور الاستثمار الأجنبي، وإثر التسهيلات التي تقدمها للمستثمرين الأجانب.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

ومن هذا فإنه يتعين على الدولة التي ترغب في جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أن تبذل قصارى جهدها من أجل توفير مناخ قانوني يشجع المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله.

### المطلب الثالث: المحددات السياسية.

وتنقسم هذه المحددات إلى قسمين وهما:

#### 1-حجم الاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة. فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد، ويفرق ذلك المستثمرين النظام السياسي الديمقراطي والنظام السياسي الديكتاتوري، والنظام السياسي التقليدي في الدولة النامية، فالمستثمرون يفضلون النظم الديمقراطية الراسخة أما النظم الأخرى فهي عرضة للتغيير وإثارة القلاقل داخل الدولة. ويضيف المستثمرون في الدول النامية إلى نوعين من النظم السياسية الأول يكون جاذبا للاستثمار أما النوع الثاني فهو طارد للاستثمار، فالنظام السياسي من النوع الثاني كثيرا ما يتدخل في الشؤون العامة للاقتصاد ويفرض قيودا كثيرة على الاستثمار، مثل: الرسوم، الضرائب والقيود الإدارية والفتية، كما قد يلجأ النظام السياسي من هذا النوع إلى تغيير سياساته باستمرار، مثل: تغيير الدعم، وفرض القيود على تحويل الأموال و الأرباح إلى الخارج والتدخل في تحديد الأسعار...إلخ، لذلك يفضل المستثمرون نظما سياسية مستقرة مثل الأنظمة الديمقراطية.<sup>1</sup>

إن الاستقرار السياسي لدولة ما يتم عن طريق مؤشر تنحصر قيمته بين الصفر والمائة، ويتم ترتيب الدول حسب هذا المؤشر، فكلما كانت قيمة المؤشر كبيرة في الدولة كلما دل على أن الدولة ذات استقرار سياسي والعكس إذا كانت القيمة صغيرة، وقد تم تقسيم الدول على مجموعتين، فالدول التي تكون قيمة هذا المؤشر فيها 80 أو أكثر كانت الدول مستقرة سياسيا بينما لذا كانت قيمته فيها 60 أو أقل فإن هذا يدل على أن هذه الدول غير مستقرة سياسيا أي أن مستوى الخطر السياسي لديها مرتفع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 175

<sup>2</sup> بهاء أنور حبش، تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 11، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، الجزائر، 2008، ص 102-103.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

ثانيا: الحكم الراشد.

كنتيجة حتمية لفشل سياسات الإصلاح في الدول النامية، تبني البنك الدولي مفهوم الحكم الراشد في الثمانينات، من أجل إقران الإصلاح الاقتصادي بالجنح الآخر المرتبط به والملازم له وهو الإصلاح السياسي المؤسسي، ومن خلال اتخاذ هذا المفهوم وتداوله فإن البنك الدولي، أوضح أن هذا المفهوم له مجموعة من المتطلبات تتمثل في سيادة القانون، الكفاءة والفعالية الإدارية، المساواة والعدالة في توزيع الموارد، المساءلة والشفافية من جانب مؤسسات وأفراد الدولة.<sup>1</sup>

### شكل توضيحي محددات الإستثمار الأجنبي المباشر للشركات الأجنبية



Source: John H. Dunning, *Determinants of foreign direct investment: globalization induced changes and the role of FDI policies*, the Economist Intelligence Unit's World Investment Prospects, London, 2002, P:16.

<sup>1</sup> صليحة مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 39.

## الفصل الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر

---

### خلاصة

انطلاقاً مما سبق وبعد التطرق إلى أهم النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر والتي حظيت بالكثير من اهتمامات الاقتصاديين، واختلفت باختلاف المدارس التي تنتمي إليها وأوجه النظر فيها وأهم الانتقادات التي تعرضت واجهتها، كما تطرقنا أيضاً إلى مناخ الإستثمار ودوره في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال العديد من المؤشرات التي تساهم في تنمية الإستثمار الأجنبي المباشر وفي الأخير تناولنا بعض المحددات المؤثرة في الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق إليها.

الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر  
في الدول العربية

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

### تمهيد:

يعتبر الوضع التنموي للدول المضيفة عاملاً هاماً ومحدداً هاماً لجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما يؤهلها إلى لعب دور مستقبلي في النظام العالمي الجديد.

بالإضافة إلى الوضعية الجغرافية للدول المضيفة هناك مؤشرات اقتصادية تلعب هذه الأخيرة دوراً هاماً في تحديد مستويات استقطابية في الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونظراً لزيادة أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نسعى في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على أهم العوامل الجاذبة في هذه الدول باللجوء إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام التقنيات الأساسية لبيانات البانل.

سوف نقوم في هذا السياق بصياغة نموذج قياسي يتم تقديره من بيانات ومعطيات إحصائية اقتصادية مستخرجة من تقارير سنوية لمناخ الاستثمار في الدول العربية، بناءً على هذا الأساس سنحاول التطرق إلى أهم المفاهيم النظرية الخاصة لبيانات البانل وعرض نتائج التقدير وتحليل نماذج الدراسة القياسية للوصول إلى أفضل نموذج، لنختم بملخص يتضمن أبرز النتائج المتوصل إليها.

وعلى ضوء ما سبق سنلخصها في النقاط التالية:

**المبحث الأول: اتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في**

**المبحث الثاني: وضع الدول العربية في مؤشر جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر**

**المبحث الثالث: الدراسة القياسية**

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

المبحث الأول: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (2010م- 2020م)

تتميز أغلب اقتصاديات العربية بنمو اقتصادي ضعيف ومشاكل اقتصادية مختلفة وضعف رؤوس الأموال اللازمة لذلك، وبذلك كل الدول العربية تسعى إلى استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قصد النهوض باقتصادياتها والتخلص من مختلف المشاكل الذي قد يعاني منها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومن خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة كل من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة في الدول في الدول العربية و الأرصدة ومجموع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (2010م- 2020م)

تسعى كل الدول العربية إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل النهوض باقتصادها وفي هذا المطلب سنتطرق إلى دراسة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال سنوات (2010م - 2020م)

أولاً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الدول العربية خلال الفترة (2010م- 2020م)

الجدول رقم(19): تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة في الدول العربية خلال الفترة (2010م- 2020م)

السنوات البلد	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
الجزائر	1125	1381.9	1466.1	1203	1546	-584	1488	1691	2900	2571	2246
الأردن	726	916	955	1655	1539	1600	1760	1798	1497	1473	1650
الإمارات	19884	13788	10385	10354	8986	8795	10066	10488	9608	7679	5500
البحرين	1007	942	1654	519	282	-797	957	989	891	781	156
تونس	652	845	1036	880	958	1002	1060	1096	1918	1147	1512
السعودية	5486	4562	4247	1421	7453	8141	8012	9298	12182	16308	29232
السودان	717	825	1136	1056	1064	1728	1277	3094	2488	2692	2894
العراق	-2693	-3075.625	-4885.1	-5032	-5911	-7752	4782	5131	1275	1617	1396
عمان	4093	3125	4191	1867	142	-2692	80	1626	1040	1563	1728
قطر	-2434	-2813	-2186	986	774	1071	1040	-840	327	-87	4670
الكويت	-319	104	204	301	275	293	486	2329	3931	3260	1304
لبنان	3067	2128	2654	2628	2564	2353	3070	2833	3674	3485	4280
ليبيا	1	-101.9	-752.6	0	493	726	50	702	1425	0	1909
مصر	5852	9010	8141	7392	8107	6925	4783	5553	-6881	-483	6386
المغرب	1763	1599	3559	2651	2322	3255	3582	3358	2728	2568	1574
موريتانيا	978	885	773	330	271	516	492	1154	1383	589	131
اليمن	0	-371	-282	-270	-561	-15	-578	-134	-531	-518	189
إجمالي الدول العربية	39905	33749.375	32295.4	27941	30304	24565	50166	46808	39855	44645	66757

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات 2020-2010.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) تدبدا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2010-2020) حيث عرف انخفاضا في السنوات (2010م-2013م) حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد سنة 2010م ب 66757 مليون دولار وفي 2013م قدر بـ 46808 مليون دولار، وذلك نتيجة العديد من العوامل المؤثرة على مناخ الاستثمار في الدول العربية حيث عرفت بعض البلدان العربية مثل (مصر، قطر، ليبيا) قيما سلبية خلال هذه السنوات وذلك راجع إلى الأحداث السياسية التي عاشتها هذه البلدان خلال هذه السنوات بما في ذلك اليمن ظلت في خانة السالب خلال السنوات (2011-2020) لأنها لم تعرف أنها وجهة جذابة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب الحرب.

كما شاهدة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية سنة 2015م ارتفاعا قدرت بـ 50166 مليون دولار وكانت أعلى قيمة لها مقارنة بالسنوات الأخرى، ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن مناخ الاستثمار في أغلب الدول العربية وإعادة ثقة المستثمرين الأجانب، ويرجع للانخفاض مرة أخرى خلال السنوات (2015م-2017) حيث عرف انخفاضا حادا في سنتي 2015م كان حجم الاستثمار 24565 مليون دولار وفي سنة 2017م 27941 مليون دولار حيث عرفت كل من ( الجزائر، البحرين، عمان، العراق، اليمن ) قيم سالبة وذلك بسبب أزمات اقتصادية وعدم جاذبية مناخ الاستثمار بعض الدول العربية.

وكما هو ملاحظ خلال السنوات (2018م-2020م) ارتفاعا طفيفا مقارنة بـ 2017م حيث كان حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية سنة 2018م 32295.4 مليون دولار وارتفع حتى 2020م إلى 39905 مليون دولار وذلك لان الإمارات عرفت ارتفاعا خلال هذه السنوات الثلاثة الأخيرة وذلك لأن الاستثمار فيها يتميز بالتنوع.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (2010م-2020م)

الجدول رقم (20): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة في الدول العربية خلال الفترة حتى (2020م)

السنوات البلدان	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
الجزائر	16	31	879	-4	55	103	-18.3	-268	250	534	220
الأردن	26	43	-7	7	3	1	83	16	5	31	28
الإمارات	18937	21226	15079	13956	15711	16692	11735	8828	2536	2178	2015
البحرين	-205	-197	1515	229	170	497	-80	1052	922	894	334
تونس	43	22	34	57	34	19	39	22	13	28	74
السعودية	4854	13547	19252	5625	8359	5390	5396	4943	4402	3442	3907
السودان	-	-	-	-	-	-	-	915	175	84	66
العراق	149	194	188	78	304	148	242	538	448	77	125
عمان	1255	627	716	396	862	294	1164	1384	877	572	1012
قطر	2730	4450	3522	1695	7902	4023	6748	8021	1840	6027	1863
الكويت	2427	4679	2971	8112	6258	5407	13108	8377	3231	8711	5065
لبنان	28	303	631	567	773	662	1893	690	572	900	487
ليبيا	205	345	275	110	341	395	940	180	2509	233	2722
مصر	327	405	323	199	207	182	253	301	211	626	1176
المغرب	492	893	780	960	639	653	444	331	406	247	589
موريتانيا	1	5	-772	10	19	8	4	4	4	4	4
اليمن	0	3	3	6	35	6	73	73	71	77	70
المجموع	31285	46576	45389	32003	40972	34480	42023.7	35407	18472	24665	19757

المصدر: من إعداد الطالبتين الاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار من سنة 2010-2020.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) انخفاضا في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الدول العربية خلال الفترة (2010م-2012م) حيث كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر منخفض في 2010م 19757 مليون دولار و ذلك راجع لتأثير الكبير للأزمة المالية العالمية والذي أدى إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية ليرتفع حتى سنة 2013م ليصبح 35407 مليون دولار ويستمر هذا الارتفاع إلى سنة 2014م حيث أصبح 42023.7 مليون دولار ومثلت دول الخليج إضافة إلى ليبيا ولبنان المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة العربية، في حين أن الجزائر والبحرين فقد شهدتا تدفقات سلبية أما السودان فلم يتم رصد أي تدفقات صادرة منها من خلال الفترة (2014م- 2020م) وذلك بسبب الحرب.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

وكما ملاحظ أيضا من خلال الجدول تدبذبا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة (2015-2020م) حيث عرف انخفاضا سنة 2015م أصبح 34480 مليون دولار مقارنة بسنة 2014م ليرتفع مرة أخرى سنة 2016م ليصبح 40972 مليون دولار وينخفض مرة أخرى سنة 2017م ليصبح 32003 مليون دولار ويعود هذا التذبذب إلى التغير المستمر في أسعار النفط.

كما شهدا تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الدول العربية سنة 2018م و2020م ارتفاعا، حيث كانت كل من الإمارات والسعودية والكويت وقطر المراتب الأولى بينما شهدت دول أخرى تراجعاً في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول العربية حتى سنة 2020م الذي عرفت انخفاضا وذلك راجع إلى تأثير فيروس كورونا في العالم وكذا في استثمارات الدول العربية.

**المطلب الثاني: أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (2010م-2020م) بالمليون دولار**

تتسم أرصدة التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بالتذبذب من حيث القيمة، وكذلك من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، وهذا ما نوضحه من خلال الجدول الذي يوضح أرصدة تدفقات الاستثمار الأجنبي في الدول العربية.

**أولاً: أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الدول العربية خلال الفترة (2010م-2020م) بالمليون دولار**

**الجدول رقم (21): أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الدول العربية خلال الفترة (2010م-2020م)**

**2020م بالمليون دولار**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	19540	22121	23607	25298	26786	26232	27778	29108	30574	3956	33086
الأردن	21899	23385	24869	26668	28786	30629	32148	34250	35114	36203	36556
الإمارات	63869	71021	95008	105496	115561	108959	117944	129934	140319	154107	150896
البحرين	15154	22332	16826	17815	18771	28324	28606	27481	29136	30077	31690
تونس	31364	31543	33406	33557	31540	34689	29305	29171	26781	29542	35006
السعودية	176378	186758	199032	208330	215909	224050	231502	227566	231603	236166	241862
السودان	15690	17425	26054	29148	22693	24404	25467	26614	27669	28494	29211
العراق	7965	9848	12443	15295	23161	15409	9498	0	0	0	0
عمان	14987	16740	18130	19756	19707	18406	18548	24017	28207	31332	35425

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

28627	31061	33874	35522	33943	363169	31004	29148	30804	30357	30549	قطر
14138	14904	14601	15207	14260	14604	15362	21242	18913	15176	11884	الكويت
17752	68089	65961	63307	61019	58455	56834	55604	52771	47422	44285	لبنان
18462	18462	18462	18462	19730	19237	18511	18461	17759	16334	16334	ليبيا
132477	126639	117728	109677	102324	94307	87882	85046	79493	72612	73095	مصر
72273	66523	64135	63205	54784	49671	51664	50280	45246	44516	45082	المغرب
9973	8995	8110	7337	6750	6478	5968	5499	4344	2961	2372	موريتانيا
1942	1942	2313	2595	2865	3426	3097	3675	3808	4339	4858	اليمن
889376	886492	871887	843453	608071	1122249	773236	750318	684754	634890	595305	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21) ارتفاعا في حجم أرصدة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في السنوات (م2010-2015م) حيث قدر حجم أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد سنة 2010م ب 595303 مليون دولار ليستمر في التحسن حتى سنة 2015م حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ب 112249 مليون دولار أين سجل أعلى قيمة له، لتحل السعودية المرتبة الأولى في تدفق أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ويرجع هذا الارتفاع إلى تحسن في مناخ الاستثمار ووجود بيئة استثمارية مواتية تشجع المستثمرين الأجانب إلى الاستثمار في الدول العربية.

كما شهد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد انخفاضا حادا سنة 2016م مقدر ب 608071 مليون دولار ويعود سبب هذا الانخفاض إلى حالة عدم اليقين التي تؤثر على اقتصاديات الدول وبالتالي تؤدي إلى تراجع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية.

وكما هو ملاحظ أيضا خلال الفترة (م2017-2020م) وجود تحسن في أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية حيث قدر سنة 2017م ب 843453 مليون دولار واستمر بالارتفاع سنة 2020م إلى 889376 مليون دولار ويعود هذا الارتفاع إلى تراجع حالة عدم اليقين ورغم هذا الارتفاع إلى أنه ومقارنة ب سنة 2015م لم يعاود الارتفاع إلى حجم أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في تلك السنة وذلك بسبب تأثير فيروس كورونا على اقتصاديات العالم وكذا اقتصاديات الدول العربية.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

ثانيا: أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة في الدول العربية خلال الفترة (2010م - 2020م)  
بالمليون دولار

الجدول رقم(22): أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة في الدول العربية خلال الفترة (2010م - 2020م)

السنوات البلدان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	1505	2039	1997	1729	1711	1814	1860	1832	1832	2708	2723
الأردن	473	504	509	525	608	609	613	619	611	655	681
الإمارات	55560	57738	60274	69102	80838	97530	110494	124449	166811	184790	203728
البحرين	7882	13476	13992	14524	16693	19884	19004	19233	19344	19147	18942
تونس	287	297	297	308	286	291	761	501	453	526	603
السعودية	26528	29958	34359	39303	44699	63121	73973	84437	104613	123904	128759
السودان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	632	998	1488	1715	1956	2104	2408	2486	2674	2869	3017
عمان	2796	4018	4903	5836	7194	7529	7886	10310	10876	11992	13247
قطر	12995	16951	20302	28324	33489	35440	39725	39890	40330	44780	47510
الكويت	28189	32250	31023	37153	34310	31559	30228	32756	32817	32997	34328
لبنان	6831	7768	8798	10774	12014	12675	13679	14997	15628	15931	3952
ليبيا	16615	16746	19255	19261	19338	19733	201773	20283	20598	20943	21147
مصر	5448	6073	6285	6586	6839	7020	7227	7426	7750	8155	8481
المغرب	1914	1981	2157	2555	4187	4645	4500	5336	5418	6447	7630
موريتانيا	28	30	27	46	73	74	75	84	88	93	99
اليمن	571	629	638	643	655	659	660	665	669	672	672
المجموع	168254	191456	206304	238384	263179	304687	514866	365304	430512	476609	495519

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار لسنة 2010-2020.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22) انخفاض أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الدول العربية خلال السنوات (2010م - 2013م) حيث كان في سنة 2010 م 168254 مليون دولار وأصبح 238384 مليون دولار سنة 2014م وذلك راجع إلى التأثير الكبير للأزمة المالية العالمية على تدفق أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ثم ارتفع في الفترة (2014م - 2016م)، حيث كانت في 2014م

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

304687 مليون دولار واستمر الارتفاع حتى سنة 2016م حيث عرفت أعلى قيمة لها قدرت ب 514866 مليون دولار حيث احتلت دول الخليج المراتب الأولى وذلك راجع إلى تحسن مناخ الاستثمار في الدول العربية، لتتخفف مرة أخرى سنة 2017م إلى 365304 مليون دولار ، لترتفع في سنة 2018م إلى 430512 مليون دولار وتستمر بالارتفاع بشكل طفيف حتى سنة 2020م حيث بلغت 495519 مليون دولار وذلك راجع إلى تحسن مناخ الاستثمار في الدول العربية.

### المطلب الثالث: التوزيع القطاعي لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العربية (2010-2020)

بناء على النشرة الفصلية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والتي تحرص على متابعة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والتي تستند على قاعدة أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعد إحدى قواعد البيانات الأكثر شمولاً لتغطية مجمل المشاريع .

### الجدول رقم(23): توزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

السنوات	عدد المشروعات
2010	1021
2011	1154
2012	1069
2013	951
2014	820
2015	770
2016	775
2017	824
2018	878
2019	1092
2020	616

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المؤسسة العربية للاستثمار من سنة 2010-2020.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(23) أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية قد عرف خلال الفترة (2010م -2012م) ارتفاعاً في عدد المشاريع من 1021 مشروع سنة 2010م إلى 1069

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

مشروع سنة 2012م، ثم شهد اتجاها عاما للانخفاض خلال الفترة (2013م - 2016م) وذلك نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية حيث بلغ عدد المشاريع سنة 2013م 951 مشروع وسنة 2016م كان 775 مشروع. كما شهد عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا خلال الفترة (2017م - 2019م) من 824 مشروع سنة 2017م إلى 1092 مشروع سنة 2019م وذلك عائد إلى الإصلاحات التي قامت بها الدول العربية والتي ساهمت في تقليل من أثار الأزمة المالية العالمية على تدفق مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وقد شهد عام 2020 انخفاضا حادا في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية حيث أصبح عدد المشاريع 616 مشروع وذلك بسبب تفشي فيروس كورونا في العالم.

### المبحث الثاني: وضع الدول العربية في مؤشر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر

أصبح جدول الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، إلى جانب ذلك التطورات الحديثة على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية والتي ابرزت بالخصوص الإتجاه التصاعدي للتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر .

### المطلب الأول: الوضع الإجمالي لجاذبية الدول العربية

من خلال الجدول رقم (24) احتلت منظمة تعاون والتنمية الاقتصادية المرتبة الأولى وتلبها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثالثة، فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي في المرتبة الرابعة ثم المنطقة العربية في المرتبة الخامسة ثم دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة و أخيرا دول إفريقيا في المرتبة السابعة.

### الجدول (24): قيمة المؤشر العام لجاذبية الاستثمار (2015م - 2019م)

المجموعات الجغرافية	2015	2016	2017	2018	2019
منظمة التعاون والتنمية	59.5	60	60	62.7	62.2
شرق آسيا والمحيط العادي	50.7	51.3	51.8	51.7	51.7
أوروبا وآسيا الوسطى	47.4	48.4	48.9	50.4	50.1
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	39.6	39.9	41.6	40	38.6
المنطقة العربية	40.4	41.2	41.6	39.4	38.4
جنوب آسيا	35.2	36.8	38.3	36.1	36.9
إفريقيا وجنوب الصحراء	32.9	34.1	34.9	31.3	32.9

المصدر: من إعداد الطابطين بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول لعربية لسنوات (2015م - 2019م)

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

حيث نلاحظ مقارنة مع السنوات السابقة انخفاض جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة انخفاض قيمة المؤشر في جميع المجموعات العربية ، حيث انخفضت من 40.4 سنة 2015م إلى 38.4 سنة 2019م وعلى مستوى المجموعات العربية توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (25) نتائج المؤشر العام للجاذبية على مستوى المجموعات العربية خلال فترة 2015-2019.

المجموعة العربية	2015	2016	2017	2018	2019
دول الخليج	49.9	50.7	51.1	50.5	49.7
دول المشرق العربي	41.4	41.6	42.5	40.6	38.5
دول المغرب	29.2	39.9	40.3	38.8	38
الأداء المنخفض	26.3	27.6	27.8	22.4	21.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار لسنوات (2015م-2019م)

تصدرت دول الخليج العربي ( السعودية، الإمارات، الكويت وقطر وسلطنة عمان والبحرين) أفضل أداء عربي وفق نتائج المؤشر العام للجاذبية بقيمة 49.9 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال عام 2019م وذلك مقارنة لعام 2015م بقيمة 49.9 نقطة وذلك رغم الانخفاض الطفيف في أدائها، كما حلت دول المشرق العربي (مصر، لبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 38.5 نقطة مع انخفاض أدائها مقارنة بمؤشر عام 2015م، وجاءت دول المغرب العربي ( تونس، الجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 38 نقطة ثم حلت أخيرا دول الأداء المنخفض بقيمة 26.6 نقطة.

### المطلب الثاني: وضع الدول العربية في المؤشرات الأحد عشر الفرعية

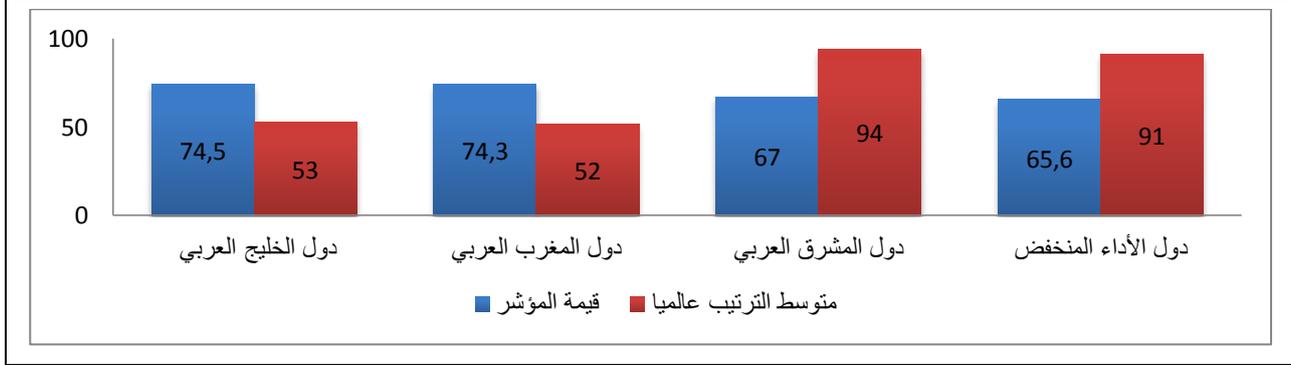
لقد أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة في معظم دول العالم وكذلك الدول العربية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية في الدول العربية وكذلك التطورات التي تطرأ على اتجاهات رؤوس الأموال وللمعرفة وضع الدول العربية نقوم بتكوين مؤشر متعدد الأبعاد يعمل على قياس ومتابعة وضع هذه الدول وهو مؤشر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و كذا سنقوم بمعرفة فجوة جاذبية الدول العربية.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

أولاً: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الشكل رقم (4): أداء بعض الدول العربية في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي 2019

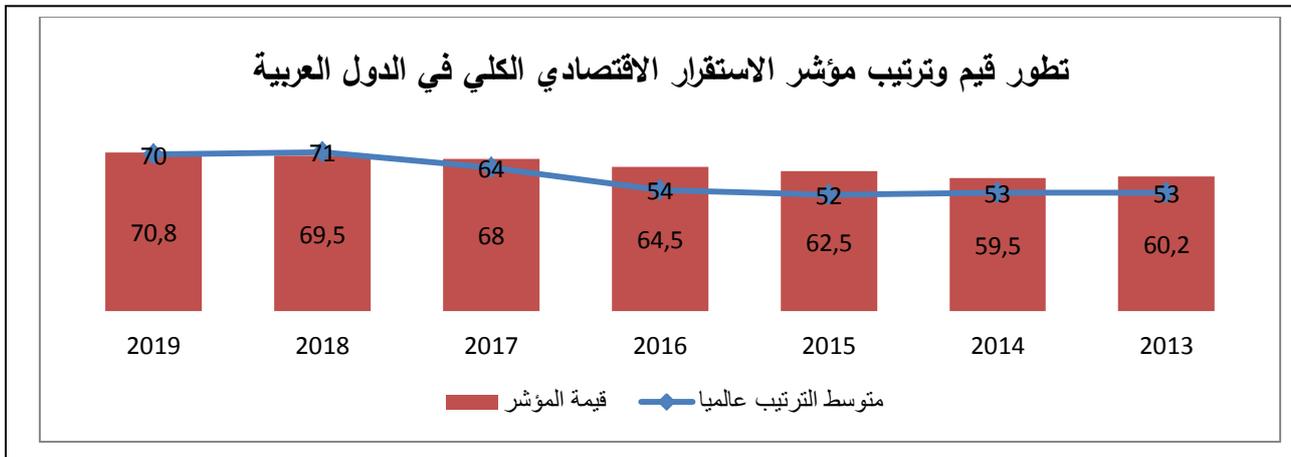
المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الإستثمار 2019، ص 31.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان جاذبية الإستثمار، 2019، ص 27

يعد استقرار الاقتصاد الكلي عنصراً مهماً لجذب الإستثمار حيث يتم قياس هذا الاستقرار ودرجته وفق 7 متغيرات أساسية هي: مدى تغلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال، عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة، نسبة الحساب الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (5): تطور قيم مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية



المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الإستثمار 2019، ص 31.

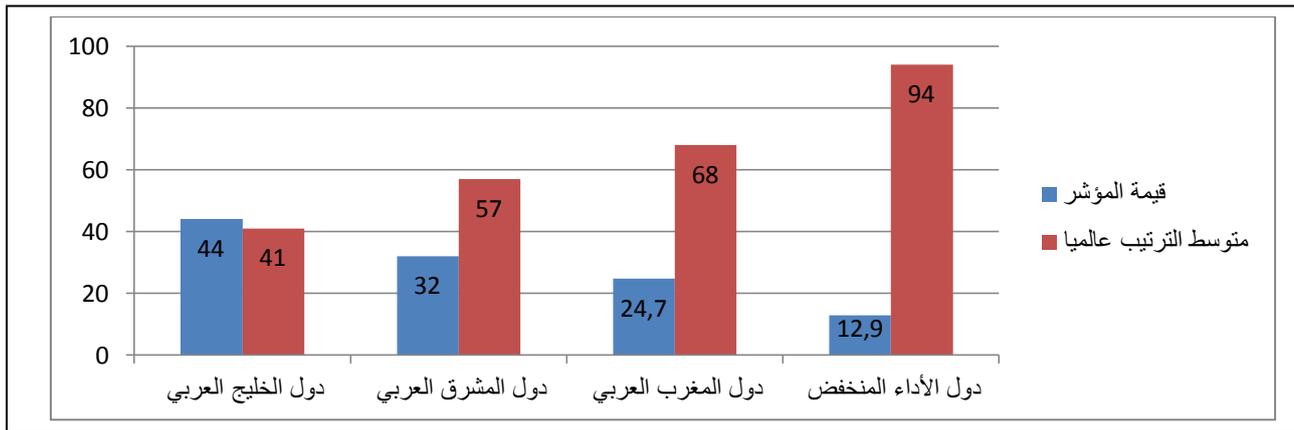
## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

ووفق النتائج التي تم رصدها يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات الرئيسية أبرزها مايلي:

- يقترب متوسط الأداء العربي البالغ 70.8 نقطة من المتوسط العالمي البالغ 73.4 نقطة رغم تراجعها إلى المركز السابع والأخير؛
- تصدرت دول الخليج الأداء العربي وتميزت بأدائها في تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال ونسبة عجز أو فائض الحساب الجاري والميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وتميز أدائها في مؤشرات تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعند أزمات سعر الصرف ونسبة الدين الناتج؛
- جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف في المتغيرات الفرعية، كذلك دول الأداء المنخفض التي حلت في المرتبة الرابعة والأخيرة رغم أدائها الجيد في متغير عند أزمات سعر الصرف؛
- مقارنة بعام 2018 تراجع أداء جميع المجموعات العربية في مؤشر استقرار الاقتصاد فيما عدا دول المغرب العربي.

ثانيا: مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية

الشكل رقم(06): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية 2019



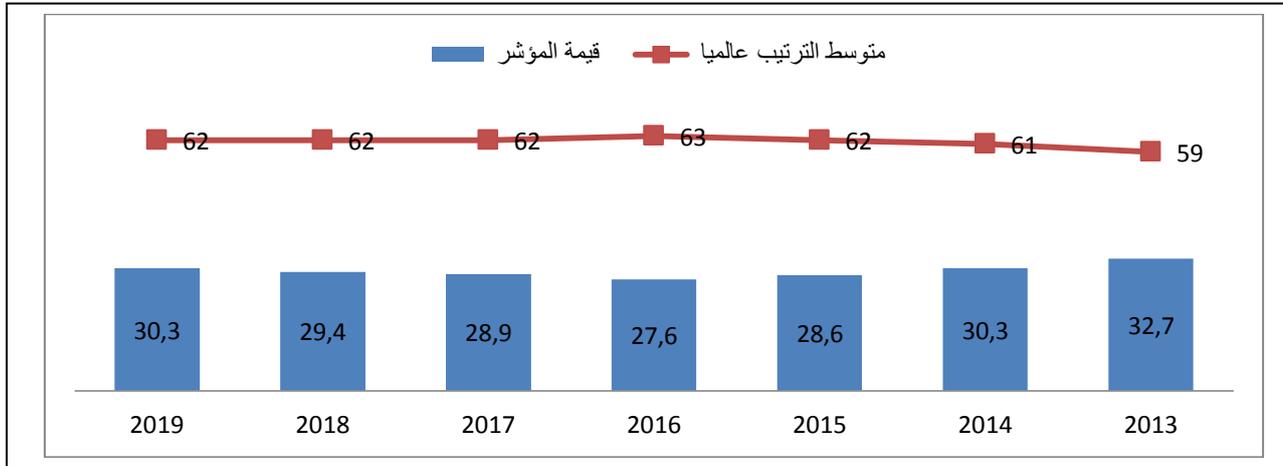
المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 32.

يقيس مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية المقومات المالية اللازمة في الاقتصاد لجذب الاستثمار من خلال رصده 3 متغيرات أساسية تم استحداثها هذا العام هي: مؤشر العمق المالي، مؤشر النفاذ المالي، ومؤشر الكفاءة المالية، وذلك بدلا من مكوناته الثلاثة السابقة وهي: معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المحلي الممنوح إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وحصّة الدولة من مجموع عمليات الاندماج والاستحواذ في العالم، وذلك لدواعي توافر البيانات لأكثر عدد من الدول وحدائتها وتحسين أداء قياس المؤشر للظاهرة موضع الرصد.

الشكل رقم (07): تطور قيم وترتيب مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية في الدول العربية



المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 32.

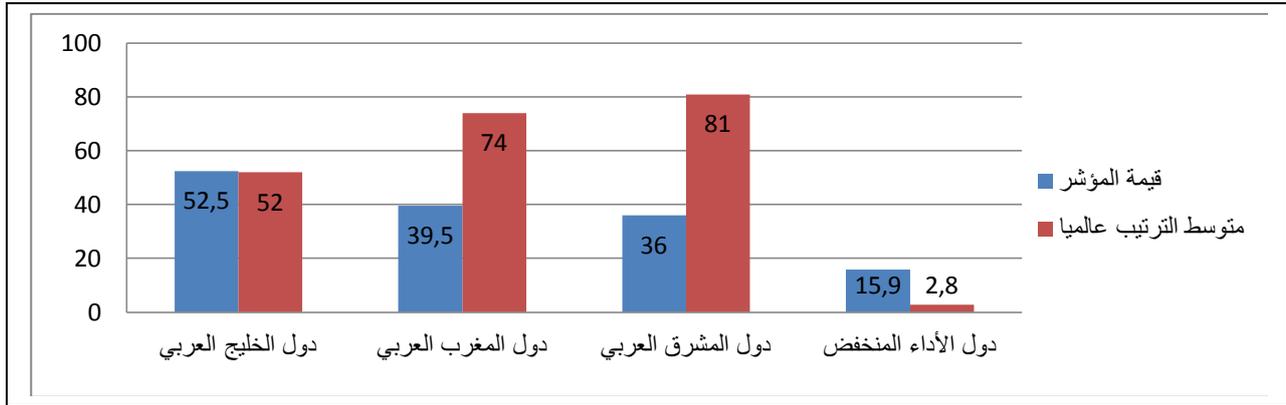
وفي هذا السياق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الموضحة لأداء الدول العربية في هذا المجال من بينها:

- سياق ارتفاع الأداء العالمي في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية بمتوسط 37.4 نقطة فإن الأداء العربي جاء مقاربا عند 30.3 نقطة لتحل المنطقة في المرتبة الثالثة عالميا؛
- حلت دول الخليج في المرتبة الأولى عربيا في المؤشر بـ 44 نقطة بما يزيد عن المتوسط العالمي حيث تميزا أدائها في مؤشرات العمق المالي والنفوذ المالي والكفاءة المالية؛
- جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية في المؤشر بقيمة 32 نقطة، كما حلت في نفس المرتبة في المكونات الثلاثة لمؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، فيما حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيرا دول الأداء المنخفض؛
- مقارنة بمؤشر عام 2018 تحسن أداء جميع المجموعات العربية في مؤشر 2019م.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

ثالثاً: مؤشر البيئة المؤسسية

الشكل رقم (08): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر البيئة المؤسسية 2019

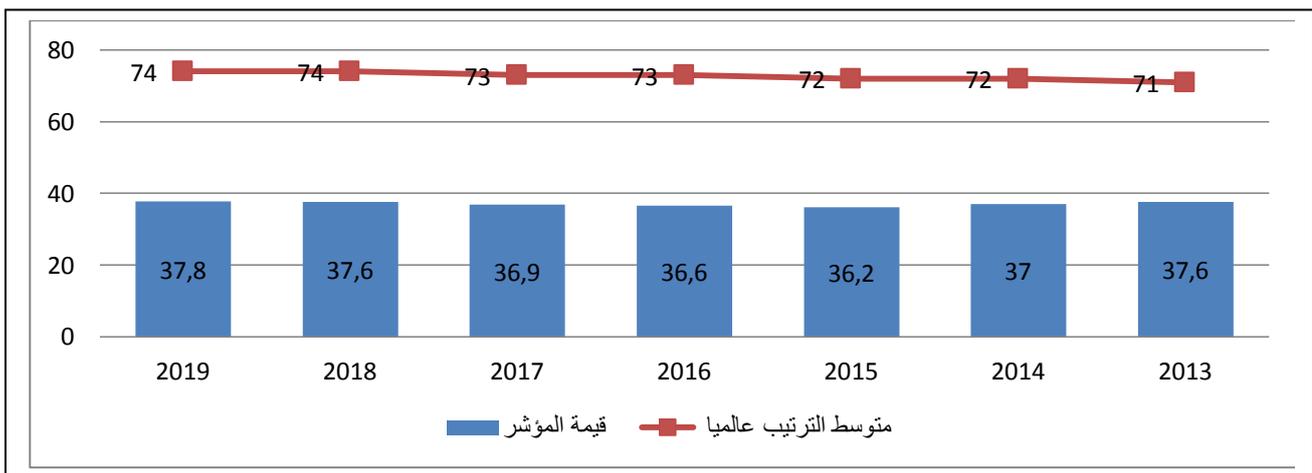


المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 33.

يتأثر مناخ الإستثمار بشدة بالأوضاع المؤسسية والتنظيمية ولاسيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمن استمراريته وثباتها واتساقها مع القوانين الدولية ومجمل السياسات النقدية والمالية، كما يعطي الإصلاح الهيكلي المؤسسي والقانوني الثقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بجانب التقليل من حالة عدم التأكد عند مواجهة المستثمر الأجنبي مستقبلاً لعوائق تنظيمية أو قانونية تؤثر في سير واستمرارية العملية الاستثمارية.

وفي هذا السياق تعتبر البيئة المؤسسية في البلد المضيف من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمار وهوما تؤكدته التجارب السابقة في العالم وما تعتبره المؤسسات المالية والتنمية الدولية أحد أهم التحديات التي تواجهها دول الربيع العربي على صعيد تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي.

الشكل رقم (09): تطور قيم وترتيب مؤشر البيئة المؤسسية في الدول العربية



## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

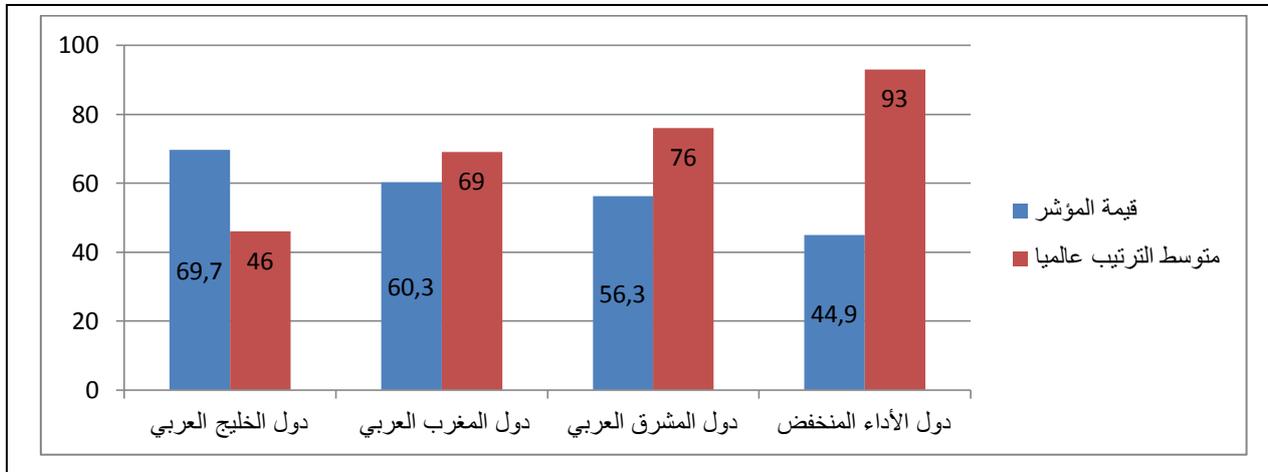
المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الإستثمار 2019، ص 33.

وقد تم رصد مجموعة كبيرة من المتغيرات أو المؤشرات الفرعية المعنية على وجه الخصوص بمتابعة أداء الدول وتتضمن عددًا من المتغيرات من أهمها المشاركة والمحاسبة والاستقرار السياسي وفعالية السياسات والإجراءات الحكومية ونوعية الأطر التنظيمية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد وقد كان أداء الدول العربية متواضعا جدا في مجال البيئة المؤسسية حيث حلت في المرتبة السادسة عالميا وبمتوسط لقيمة الممؤشر بلغ 37.8 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 53.2 نقطة، مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية المدرجة في حساب المؤشر.

وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية حلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربي بقيمة 52.5 نقطة بأداء قريب من المتوسط العالمي، تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير، ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بفارق ضئيل، وحلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة، وكان من اللافت تحقيق دول الخليج أداء جيدا في غالبية المؤشرات بمتوسط يفوق المتوسط العالمي في 4 مؤشرات، فيما تميز أداء دول المغرب العربي في مكون المشاركة والمحاسبة. ومقارنة بعام 2018 ارتفع أداء جميع المجموعات العربية في المؤشر وتراجع أداء دول الخليج.

رابعا: مؤشر بيئة أداء الأعمال

الشكل رقم (10): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال 2019

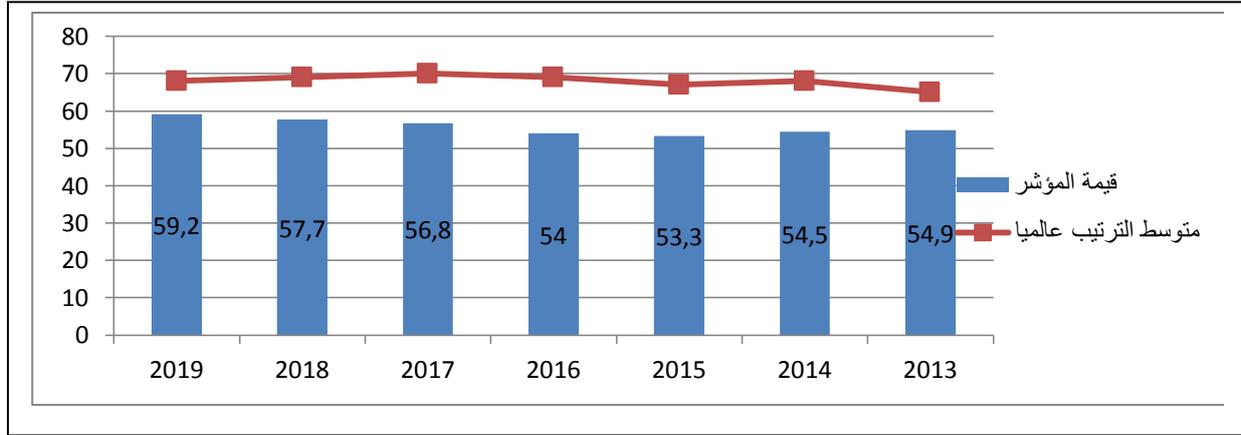


المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الإستثمار 2019، ص 34.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تمثل بيئة أداء الأعمال أحد العوامل الحاكمة لجاذبية للاستثمار الأجنبي ويتم قياسها ضمن المؤشر الفرعي انطلاقا من 7 متغيرات أساسية منتقاة هي: بدء الأعمال، والتعامل مع تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، والحصول على الكهرباء، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، وتنفيذ العقود.

الشكل رقم (11): تطور قيم وترتيب مؤشر بيئة أداء الأعمال في الدول العربية.



المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 34.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر بيئة أداء الأعمال الوارد ضمن المؤشر العام للجاذبية يختلف في مكوناته ومتغيراته عن المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي وإن كان يعتمد على نفس مصدر البيانات وبالتالي من الطبيعي أن يختلف في نتائجها على المستويين العربي والدولي خصوصا بالنسبة لوضعية وترتيب دول المنطقة والعالم.

وفي سياق القراءة التحليلية لنتائج المؤشر يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات الأساسية أهمها:

- حلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الرابعة عالميا، بفارق ضئيل عن مجموعة دوا أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبأداء 59.2 نقطة أقل من المتوسط العالمي البالغ 65 نقطة؛
- جاء أداء الدول العربية أفضل من المتوسط العالمي في متغير تسجيل الملكية، فيما كان الأداء أقل من المتوسط في بقية المكونات؛
- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية المدرجة في المؤشر بحصولها على 69.7 نقطة بأداء أفضل من المتوسط العالمي ثم حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية ثم دول المشرق في المرتبة الثالثة وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض؛

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

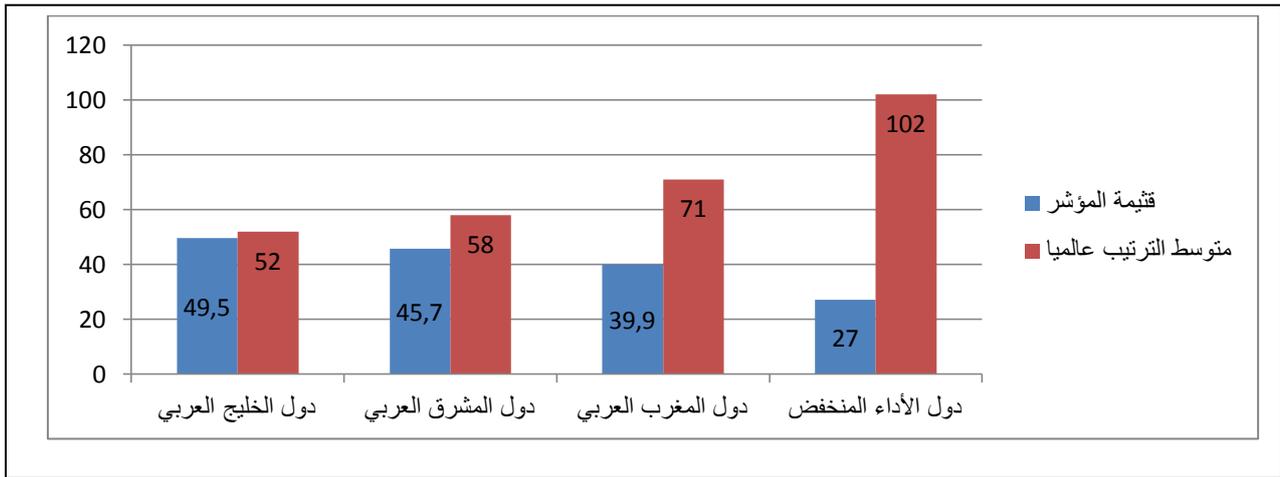
- تميز أداء دول الخليج في جميع المكونات فيما عدا مؤشر الحصول على الائتمان حيث جاء أقل من المتوسط العالمي؛

- يكشف المؤشر عن ضرورة إجراء إصلاحات من قبل غالبية المجموعات العربية في مؤشرات تسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين؛

- مقارنة بمؤشر عام 2018 ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال.

خامسا: مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه 2019

الشكل رقم (12): مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه 2019.

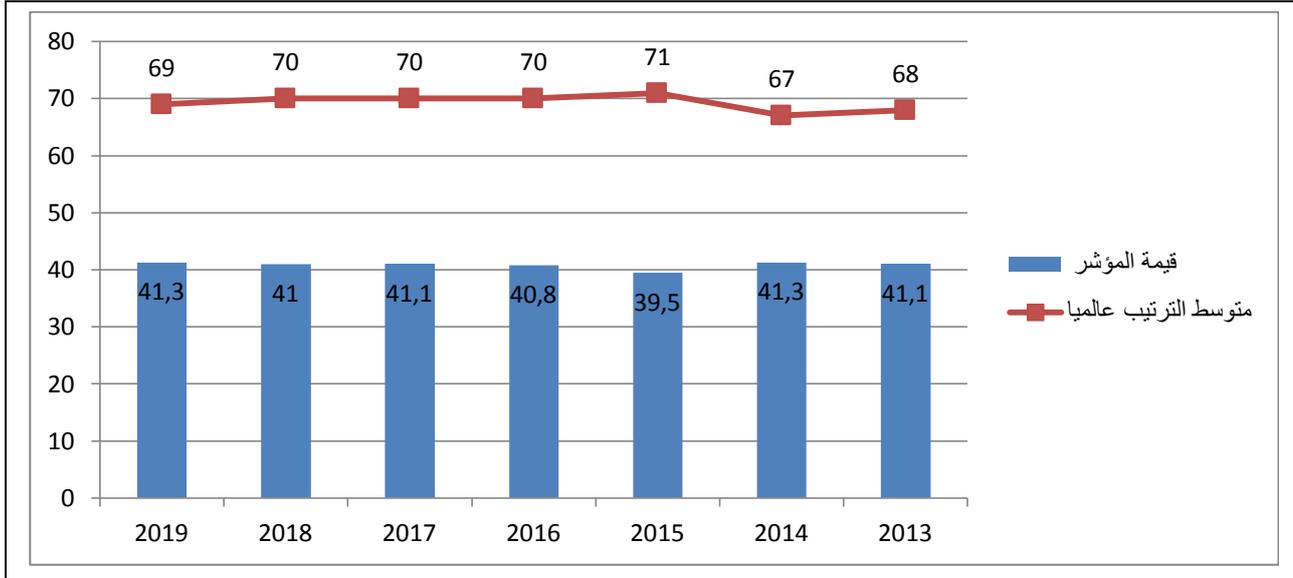


المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 35.

يعد حجم السوق وفرص وسهولة تصريف المنتجات أو الخدمات فيه من المقومات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي، وقد تم تصميم هذا المؤشر ليرصد تلك المقومات من خلال قياس 6 متغيرات حاكمة هي: الطلب المحلي الحقيقي للفرد، وتقلبات الطلب المحلي، ومؤشر الأداء التجاري، ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتطبيق التعرفة الجمركية، وأخيرا العالم الخارجي. وتوضح نتائج الرصد مايلي:

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم (13): تطور قيم وترتيب مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه في الدول العربية



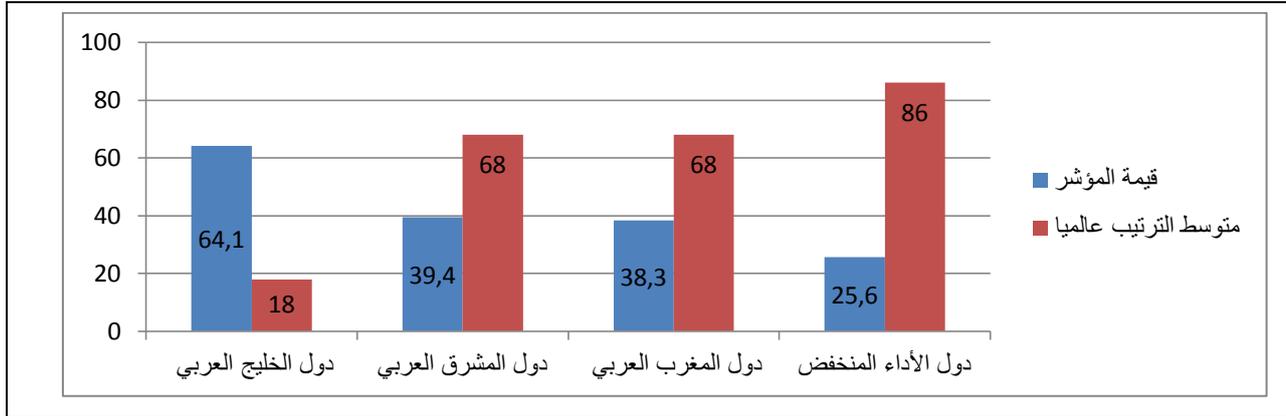
المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 35.

- بلغ متوسط الدول العربية قيمة أقل من المتوسط العالمي فيما يتعلق بمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، وجميع مكوناته الستة، مما جعلها تحتل المرتبة الرابعة عالميا في المؤشر العام؛
- تصدرت دول الخليج الدول العربية بأداء متوسط بحلولها في المرتبة الأولى وبمعدل يساوي تقريبا المتوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبفارق كبير؛
- تميز أداء دول الخليج عالميا في مؤشر الطلب المحلي الحقيقي للفرد، وكذلك مؤشرات نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتطبيق التعرفة الجمركية بمتوسطات أعلى من المتوسط العالمي، وتفوقت دول المشرق العربي في مؤشري تقلبات الطلب المحلي والأداء التجاري؛
- يكشف المؤشر عن ضرورة إجراء إصلاحات من قبل دول المغرب العربي في مؤشر الإنفتاح على العالم الخارجي وكذلك قيام دول الأداء المنخفض بإصلاحات عاجلة في جميع المؤشرات وخصوصا مؤشري الأداء التجاري، والانفتاح على العالم الخارجي. مقارنة بعام 2018 تحسن أداء دول الخليج والمشرق والمغرب فيما تراجع أداء دول الأداء المنخفض.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

سادسا: مؤشر الموارد البشرية والطبيعية

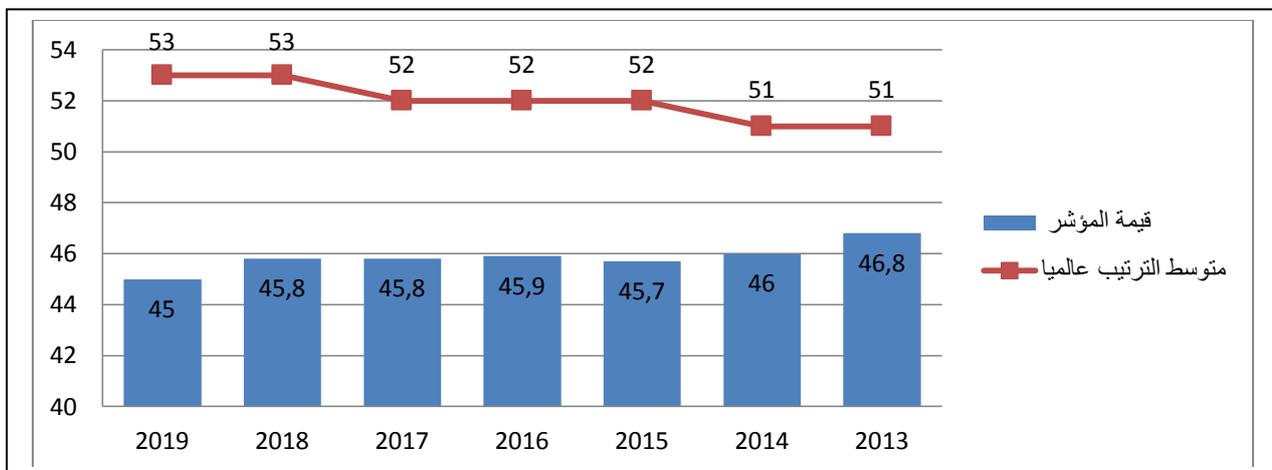
الشكل رقم (14): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية 2019.



المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 36.

تستهدف أنماط معينة من الاستثمار أنشطة متنوعة منها الموارد الطبيعية أو تعطي أولوية لتواجد العنصر البشري الكفو والمدرّب في البلد المستهدف بالاستثمار وفي هذا السياق تم إدراج مؤشر خاص بالموارد البشرية والطبيعية يقيس تلك المقومات وفق خمس متغيرات نوعية وكمية هي: نصيب عوائد المارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، ومتوسط نمو إنتاجية العمل، ومتوسط سنوات الدراسة للبالغين، وسنوات التعليم المتوقعة للأطفال، وأخيرا مؤشر التنمية البشرية

الشكل رقم (15): تطور قيم وترتيب مؤشر الموارد البشرية والطبيعية في الدول العربية



المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 36.

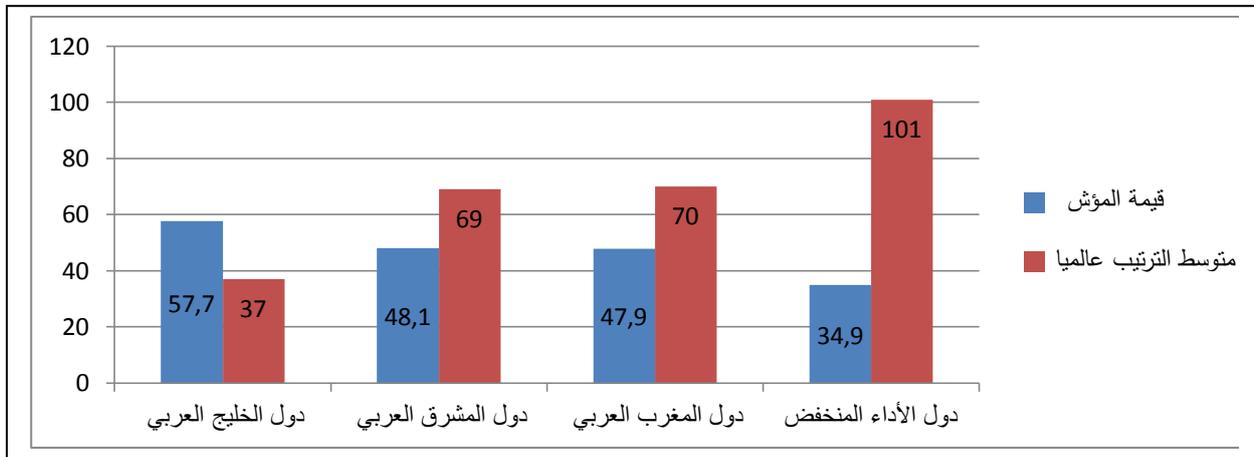
## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

وفي هذا السياق يمكن إستخلاص مجموعة من النتائج لأداء الدول العربية في هذا المجال من بينها:

- الأداء العربي في هذا المؤشر جاء قريبا جدا من الأداء العالمي تحتل المنطقة المرتبة الثالثة عاميا؛
- الأداء العربي جاء أفضل من المتوسط العالمي في متغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد عن الضعف وذلك بفضل توفر النفط وموارد تعدينية أخرى في عدد من الدول وكذلك في متغير متوسط نمو إنتاجية العمل؛
- جاء الأداء العربي قريبا من الأداء العالمي في مؤشر التنمية البشرية، فيما جاء أقل من المستوى العالمي في مؤشري متوسط سنوات الدراسة للباغين، وسنوات التعليم المتوقعة للأطفال؛
- تقدمت دول الخليج الدول العربية في المؤشر وجميع مكوناته الفرعية وبفارق كبير عن متوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا، ثم دول المغرب العربي بفارق ضئيل وأخيرا جاءت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبمستوى أداء ضعيف جدا؛
- يكشف المؤشر ضرورة إجراء اصلاحات من قبل دول المشرق والمغرب المنخفض في مؤشر نمو إنتاجية العمل وكذلك قيام دول الأداء المنخفض بإصلاحات في جميع المؤشرات الفرعية فيما عدا نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي؛
- مقارنة بعام 2018 تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر فيما عدا دول الأداء المنخفض التي شهدت تحسنا في الأداء.

سابعا: مؤشر عناصر التكلفة

الشكل رقم (16): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر عناصر التكلفة 2019

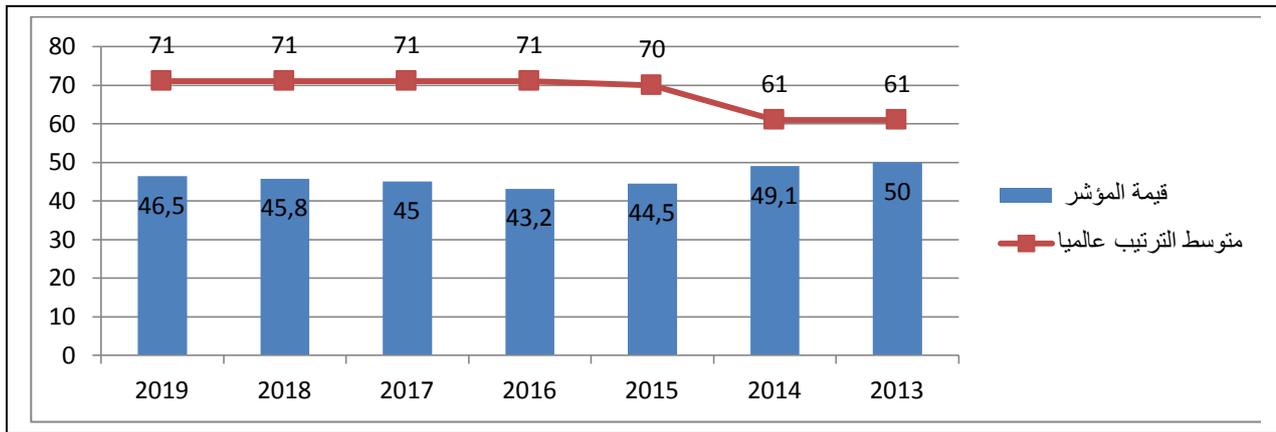


المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 37.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تأتي تكلفة عناصر الإنتاج للمشروعات وإختلافها من بلد لآخر مؤشرا حاكما ورئيسيا لجذب الإستثمار الأجنبي لاسيما مع وجود تباين كبير بين دول العلم في هذا المجال ويقاس مؤشر عناصر التكلفة 4 أنواع رئيسية من المتغيرات هي: ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية وإجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية، والوقت اللازم لدفع الضرائب بساعات سنويا، مؤشر أداء التجارة عبر الحدود(مقياس الإقتراب من الحد الأعلى للأداء) وذلك كمكون جديد بدلا من تكلفة الإستيراد والتصدير وتكشف الوضعية النسبية لدول العربية في هذا المؤشر مجموعة من النتائج منها مايلي:

الشكل رقم (17): تطور قيم وترتيب مؤشر عناصر التكلفة في الدول العربية



المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 37.

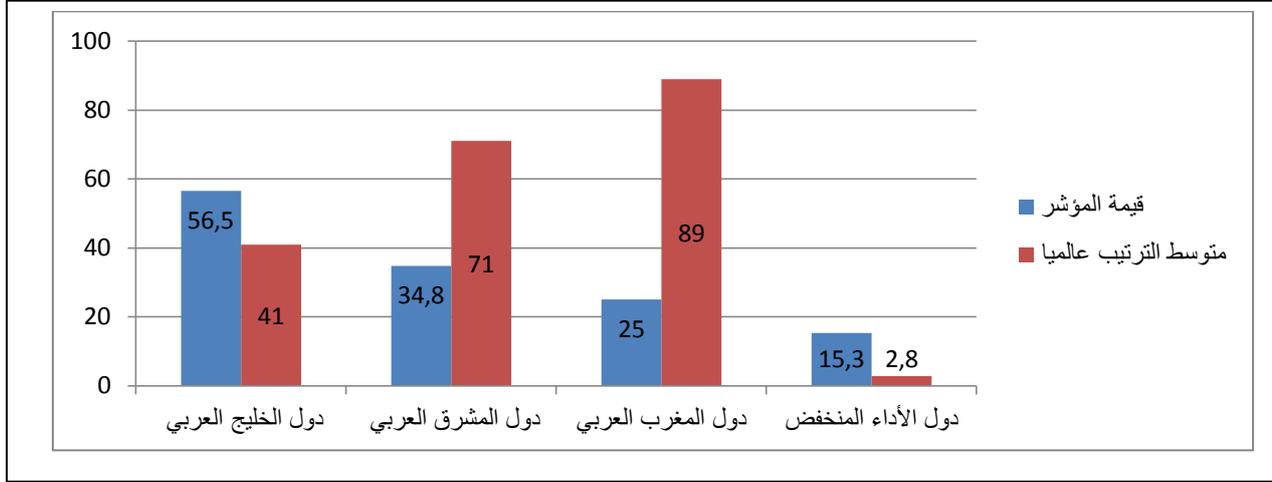
- الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي، عند 46.5 نقطة، لتحل المنطقة المرتبة السادسة عالميا؛
- تصدرت دول الخليج الدول العربية وتوقفت على المتوسط العالمي بقيمة 57.5 نقطة، وجاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيرا جاءت دول الأداء المنخفض؛
- تميز أداء دول الخليج في متغيري الضريبة مقارنة بالمتوسط العالمي وجاء أداء دول المشرق الأعلى من المتوسط العالمي في متغير زمن دفع الضرائب بساعات سنويا، وجاء أداء دول المغرب منخفضا في مكون معدل ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية؛
- دول الأداء المنخفض ودول المغرب العربي عليها الإسراع في إتخاذ خطوات إصلاحية في مجال الضرائب وتكلفة التصدير؛

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

- مقارنة بعام 2018 إرتفع أداء جميع المجموعات العربية.

ثامنا: مؤشر الأداء اللوجستي

الشكل رقم(18): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الأداء اللوجستي 2019

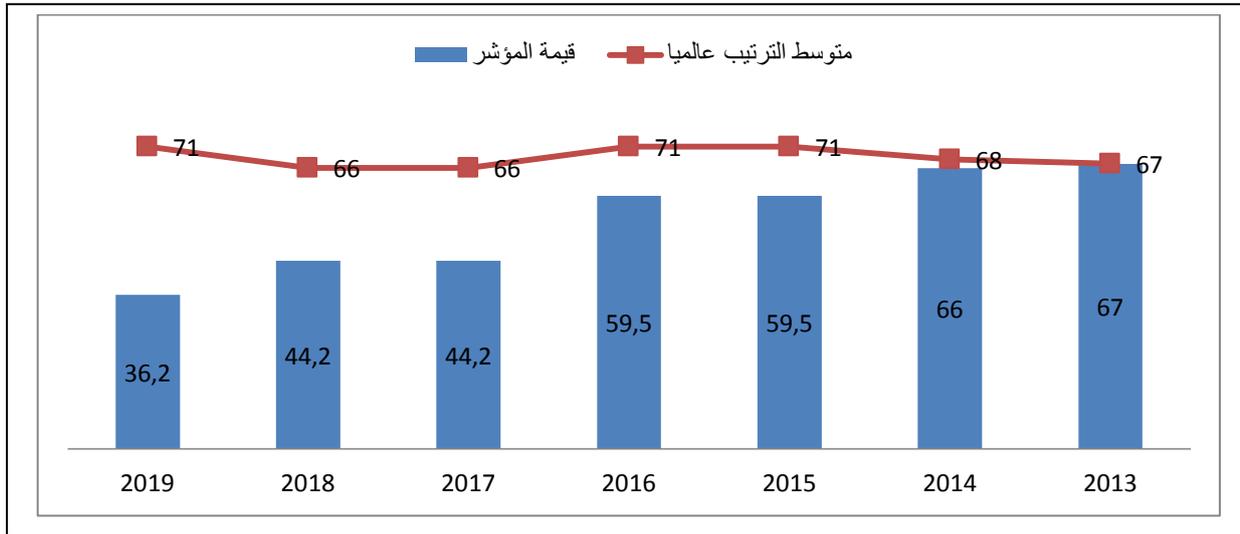


المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 38.

توافر البنية التحتية ومرافق النقل والخدمات اللوجستية، يعد عنصرا حاكما في تأسيس المشاريع الاستثمارية على مختلف أنواعها وتعزيز القدرة التنافسية لتلك المشاريع داخليا وخارجيا. ومن هذا النطلق تم إدراج مؤشر الأداء اللوجستي الذي يتكون من 6 متغيرات هي: كفاءة إجراءات التخليص الجمركي، كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، أداء الشحن الجوي، جودة الخدمات اللوجستية، تتبع وتعقب الأداء، زمن إنجاز الإجراءات، وذلك بعد إلغاء أحد المكونات السبعة للمؤشر وهو جودة البنية التحتية وذلك لوجود ارتباط عال بين هذا المتغير وبقية المؤشرات الستة ضمن المؤشر.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم (19): تطور قيم وترتيب الأداء اللوجستي في الدول العربية



المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 38.

ومن واقع القراءة لوضعية الدول العربية في هذا المؤشر يمكننا إستخلاص مجموعة من النتائج منها

مايلي:

- بشكل عام جاء متوسط الأداء العربي في المؤشر أقل من متوسط الأداء العالمي البالغ 48.2 نقطة لتحتمل المنطقة المرتبة الرابعة عالميا؛

- الأداء العربي جاء أقل من المتوسط العالمي في جميع المتغيرات ولكن بفوارق متباينة؛

- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وتوقفت على المتوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير عن دول الخليج ثم جاءت دول المغرب العربي، ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة؛

- تميز أداء دول الخليج في جميع المتغيرات الفرعية مقارنة بالمتوسطات العالمية، سجلت بقية المجموعات العربية أداء متباينا فيما عدا دول الأداء المنخفض فقد سجلت أداء ضعيفا جدا في غالبية المتغيرات؛

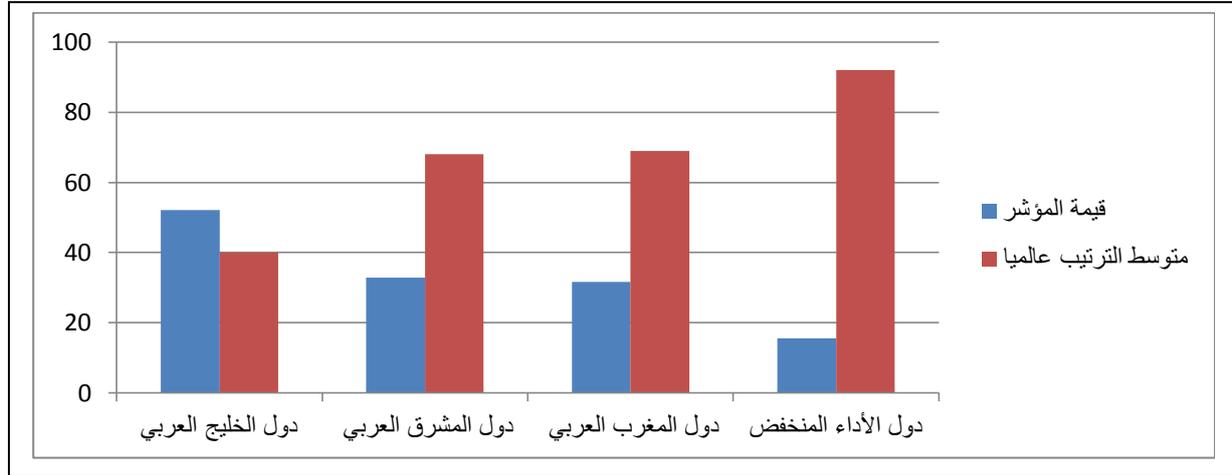
- يوضح المؤشر أن دول الأداء الضعيف عليها الأسراع في تنفيذ إصلاحات تشمل جميع متغيرات المؤشر؛

- مقارنة بعام 2018 إنخفض أداء جميع المجموعات العربية فيما إرتفع أداء دول الخليج العربي.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تاسعا: مؤشر الأداء وتكنولوجيا المعلومات

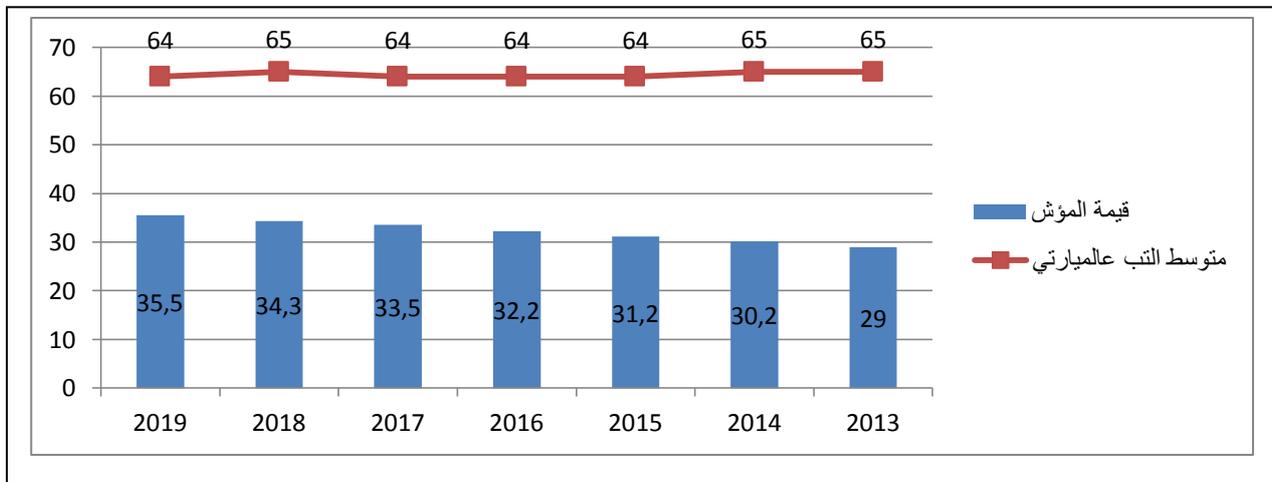
الشكل رقم (20): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2019



المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 39.

مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم زادت أهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دعم نمو وتطور جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية في أي اقتصاد ولذا فقد أصبح من العناصر الهامة والمؤثرة على جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية، والذي يمكن قياس تطوره من خلال رصد 4 متغيرات رئيسية: اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، ونسبة مستخدمي الإنترنت من السكان، واشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان، واشتراكات خدمات النطاق العريض البردياند.

الشكل رقم (21): تطور قيم وترتيب مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية



المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 39.

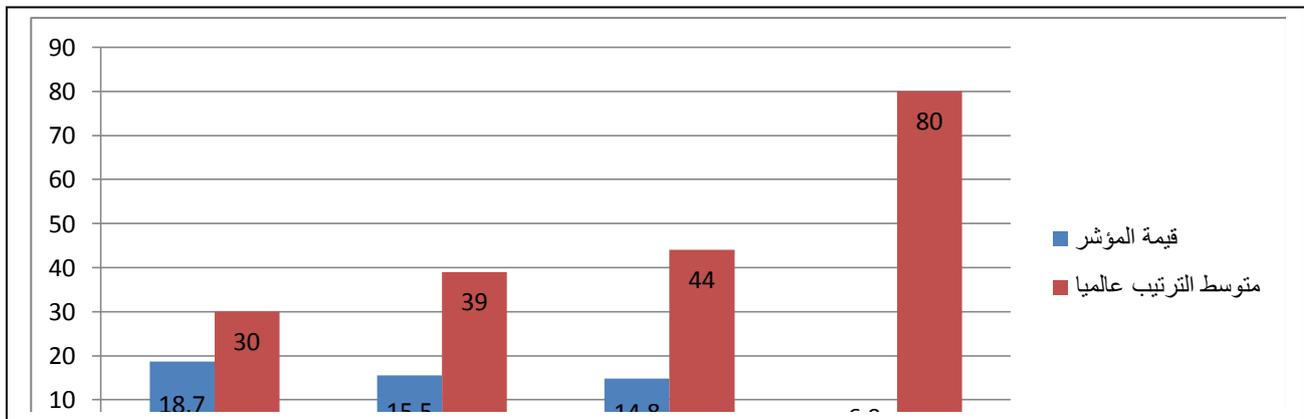
## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

ومن واقع قراءة الوضعية النسبية للدول العربية في هذا المؤشر يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج منها مايلي:

- متوسط الأداء العربي في هذا المؤشر بلغ 35.5 نقطة لتحل المنطقة في المرتبة الرابعة عالميا، وجاء أقل من المتوسط العالمي البالغ 41.8 نقطة؛
- الأداء العربي استمر أعلى من المتوسط العالمي في متغيري نسبة مستخدمي الأنترنت واشتراكات الهاتف النقال؛
- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وتفوقت على المتوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير عن دول الخليج ثم دول المغرب العربي ثم دول الأداء المنخفض؛
- تصدرت دول الخليج بأداء متميز أعلى من المتوسط العالمي في مكوني مستخدمي الأنترنت واشتراكات الهاتف النقال فيما سجلت مجموعة المشرق العربي أداء أعلى من المتوسط العالمي في نسبة مستخدمي الأنترنت، فيما تفوقت دول المغرب العربي على المتوسط العالمي أيضا في اشتراكات النقال؛
- تكشف البيانات ضرورة تحرك جميع المجموعات في اشتراكات الهاتف الثابت والبرودباند لتحسين وضعها على صعيد غالبية المتغيرات؛
- مقارنة بمؤشر عام 2018 تحسن أداء مجموعتي المغرب العربي والأداء المنخفض فيما تراجع أداء مجموعتي الخليج والمشرق.

عشرا: مؤشر اقتصاديات التكتل

الشكل رقم (22): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر اقتصاديات التكتل لعام 2019

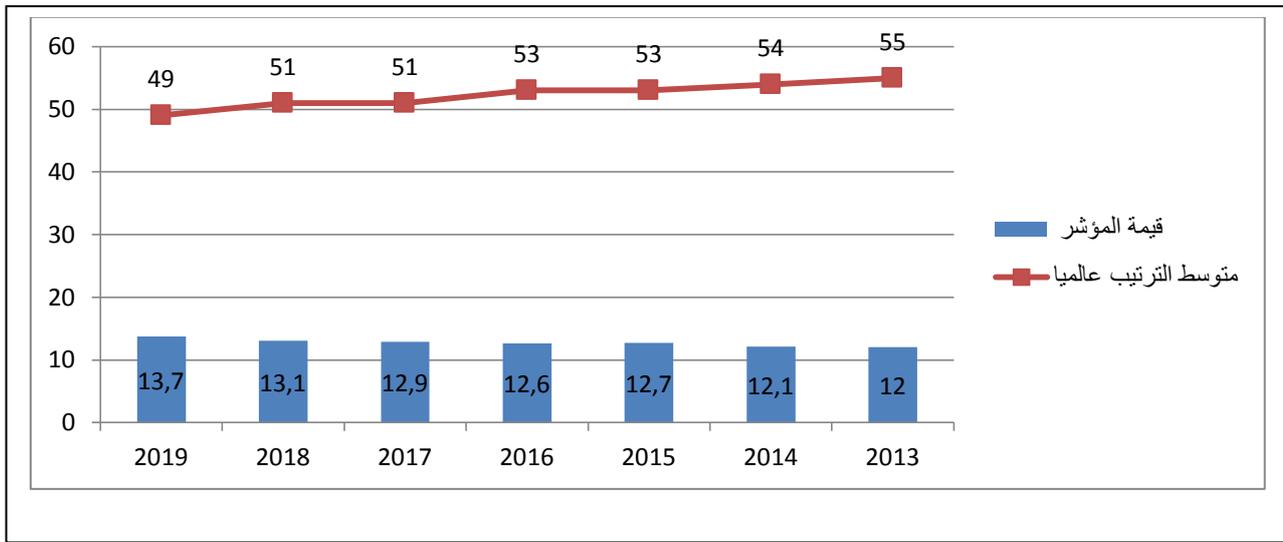


المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 40.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تقوم الشركات متعددة الجنسية بالغالبية العظمى للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، كما أن ارتباط الدول معها يعد عنصرا مهما في قدرتها على جذب الإستثمارات، وفي هذا السياق تم إدراج مؤشر إقتصاديات التكتل الذي يركز على ثلاث متغيرات رئيسية هي: عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة من دول منظمة التعاون الإقتصادي وذلك بدلا من عدد الشركات متعددة الجنسيات العاملة داخل الدول، ثم رصد الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الإجمالي العالمي، وأخيرا الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الإستثمار التي أبرمتها الدولة.

الشكل رقم (23): تطور قيم وترتيب مؤشر إقتصاديات التكتل في الدول العربي



المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 40.

ووفق ما جاء رصده من أداء الدول العربية في المؤشر ومتغيراته الثلاثة الرئيسية توضح مايلي:

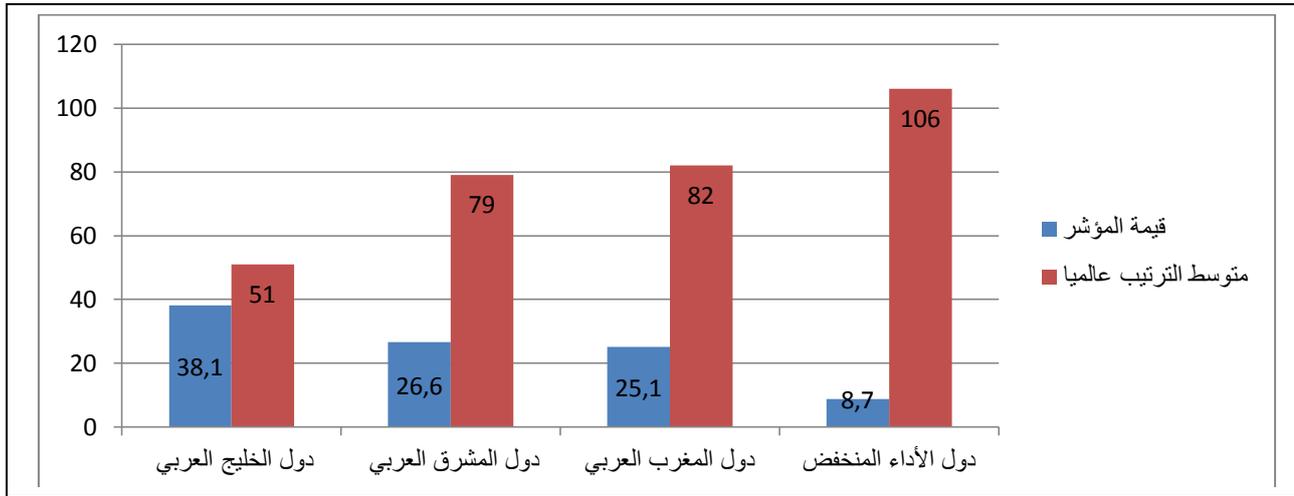
- جاء أداء المتوسط العربي بقيمة 13.7 نقطة في هذا المؤشر قريبا من الأداء العالمي البالغ 13.9 نقطة؛
- أداء الدول العربية أفضل من المتوسط العالمي بالنسبة للرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة، واقل من المتوسط العالمي في المكونين الآخرين؛
- تصدرت دول المشرق العربي المجموعات العربية وتوقفت على المتوسط العالمي، ثم حلت دول المغرب العربي، ثم دول الخليج العربي في المرتبة الثالثة ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة؛

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

- حلت دول الخليج في المقدمة في عدد المشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج، فيما حلت دول المشرق في المقدمة في مكون رصيد اتفاقيات تشجيع الاستثمار؛
- تكشف البيانات ضرورة تحرك دول الأداء المنخفض لتحسين جاذبيتها لمشاريع الاستثمار الأجنبي الجديدة وكذلك بقية المجموعات ولكن بدرجة أقل؛
- مقارنة بمؤشر عام 2018 ارتفع أداء جميع المجموعات في مؤشر اقتصاديات التكتل.

احدى عشر- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

الشكل رقم (24): أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي لعام 2019

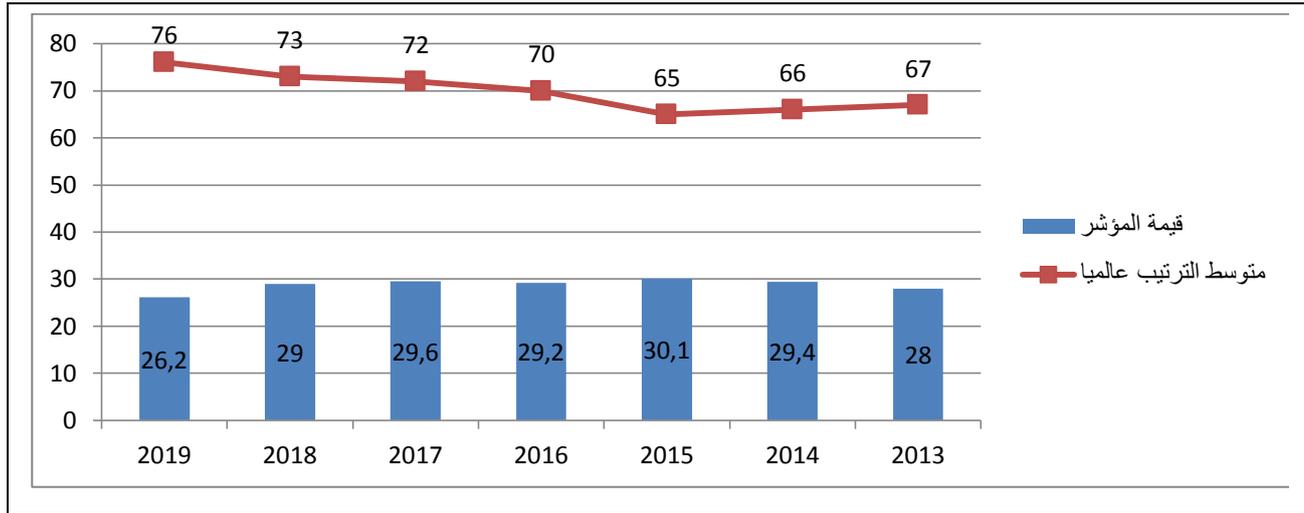


المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 41.

تعد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي عنصرا حاسما في جذب الاستثمارات التي تبحث عن ميزة تنافسية لتتبع وتمييز المنتج كوسيلة لتعظيم الربحية، ونتيجة لذلك تم تصميم المؤشر الذي يتضمن خمسة أنواع رئيسية من المتغيرات هي: مؤشر تطور السوق ومؤشر تطور بيئة الأعمال، ومؤشر المعرفة، والمشاركة في إجمالي طلبات التصميم المباشرة وعبر نظام لاهاي، ومؤشر الحكومة الإلكترونية.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم(25): تطور قيم وترتيب مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي في الدول العربية



المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 41.

ومن الواقع رصد أداء الدول العربية في هذا المؤشر نوضح مايلي:

- أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر بلغ 26.2 نقطة وجاء أقل بشكل واضح من متوسط الأداء العالمي البالغ 37.9 نقطة؛
- أداء الدول العربية جاء أقل من المتوسط العالمي بالنسبة لجميع المتغيرات المكونة للمؤشر؛
- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وبزيادة طفيفة عن المتوسط العالمي، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية، ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة، وأخيرا دول الأداء المنخفض بأداء ضعيف جدا؛
- من واقع رصد المتغيرات الأساسية المكونة للمؤشر يلاحظ وجود تميز لدول الخليج على صعيد تطور السوق والحكومة الإلكترونية، في مقابل تراجع واضح لدول المغرب العربي في مؤشر تطور بيئة الأعمال ودول الأداء المنخفض في جميع المتغيرات الأساسية للمؤشر؛
- مقارنة بعام 2018 تراجع أداء جميع المجموعات العربية بنسب متفاوتة.

### المطلب الثالث: فجوة جاذبية الدول العربية

فجوة الجاذبية التحدي الذي تواجهه الدول العربية من أجل تحسين موقعها التنافسي في استقطاب الأجنبي المباشر، ومن المهم مقارنة الدول العربية في مؤشر الجاذبية مع الدول المتقدمة متمثلة في دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD وبالتالي استخلاص عناصر القوة والضعف بالإعتماد على المؤشرات الفرعية المختلفة

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

لجاذبية الإستثمار ومتغيراتها الرئيسية، قياس تلك الفروق من خلال ما يسمى فجوة الجاذبية، ويتم احتساب الفجوة كنسبة مئوية تقيس الفرق بين أداء الدول العربية على صعيد الجاذبية معبرا عنها بمتوسط القيمة التي حصلت عليها في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار مع متوسط القيمة التي حصلت عليها الدول المتقدمة في ذات المؤشر منسوبا إلى أداء دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD والمنقسمة إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي المتطلبات الأساسية، العوامل الكامنة والعناصر الخارجية الإيجابية.

الجدول رقم(26): فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية %

المجموعات الجغرافية	مجموعات المتطلبات الأساسية		مجموعة العوامل الكاملة		مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية		المؤشر للجاذبية العام
	2018	2019	2018	2019	2018	2019	
إفريقيا	34.2	32.8	54.7	55.7	60.6	63.2	50.1
جنوب آسيا	30.1	28.7	47.4	47	50.4	46.2	42.5
عن دول منظمة التعاون عن المنطقة العربية	29.2	27.9	35.9	37.6	47.4	50.4	37.2
دول الخليج	16	14.5	15.5	17.5	30.2	31.1	19.5
دول المشرق العربي	32.4	31	35.2	38.8	39.9	46.4	35.4
دول المغرب العربي	48.3	46.8	64.1	63.9	78.3	81.9	64.2
دول الأداء المنخفض	28.1	27.5	39.5	40.2	44.8	47.6	37
أمريكا اللاتينية والكاريبي	15.9	14.6	19.3	20.6	26	25.1	19.7
أوروبا وآسيا الوسطى	27	26.5	39.8	41.3	49.7	50.8	38.1
ر الفرعي شرق آسيا والمحيط	11.7	10.6	23.8	23.3	15.6	15.1	17.6

المصدر: المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات،

مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 42.

يتبين لنا من الجدول رقم(26) أن الدول العربية أقل في قدرتها وإمكانياتها في جذب الاستثمار وفق المؤشر العام للجاذبية بنسبة 38.2% سنة 2019م مقارنة بالسنة الماضية 2018م حيث قدرت بنسبة 37.2% عن دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD، أما وضع الفجوة في الدول العربية على مستوى المجموعات الثلاثة وأكبرها فجوة العوامل الخارجية الإيجابية التي قدرت ب 50.4% سنة 2019م وتليها فجوة العوامل الكاملة قدرت ب 37.6% ثم فجوة المتطلبات الأساسية ب 27.9% سنة 2019م والتي تبرز بشكل واضح أهمية التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية من أجل جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

ويعتبر ميزان الجاذبية أداة تمكن من تحديد مكان القوة والضعف لكل دولة أو مجموعة جغرافية معينة على صعيد جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، ويعتبر أيضا أداة دولة أو نقطة قوة اذا كان موقعها في الترتيب الأعلى من ترتيب بالنسبة للمتغير الذي يتضمنه المؤشر الفرعي للجاذبية ونقطة ضعف اذا كان ترتيبها في الترتيب الأخير من قيم المتغير تحت الدراسة.

واستنادا إلى نتائج الميزان الإجمالي الذي يتم قياسه بطرح مجموع نقاط الضعف من مجموع نقاط القوة، يمكن إعادة ترتيب الدول حسب هذا الميزان يشكل نظام معلومات يسترشد به صاحب القرار لتقليل الخسوم أو نقاط الضعف وتحويلها إلى نقاط قوة

### الجدول رقم 27: الجاذبية في الدول العربية نقاط القوة والضعف بالمقارنة مع المجموعات الأخرى

المجموعات الجغرافية		مجموعة العوامل الأساسية		مجموعة العوامل الكامنة		المجموعة الخارجية والإيجابية	
نقاط الضعف	نقاط القوة	نقاط الضعف	نقاط القوة	نقاط الضعف	نقاط القوة	نقاط الضعف	نقاط القوة
11.7	60.5	7.5	65.4	4.2	68.9	دول ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
18.4	44	25.5	31.3	12.5	55.6	شرق آسيا والمحيط	
24.8	34.8	11.9	27.4	13.8	33.8	أوروبا وآسيا الوسطى	
46.7	17.9	38.9	17.8	42.2	12.5	المنطقة العربية	
44.7	16.1	62.8	9.2	49.1	10.7	أمريكا اللاتينية والكاريبي	
52.2	15.2	38.6	7.7	40.6	18.8	جنوب آسيا	
57.1	13.4	54.6	7.4	77.7	2.7	إفريقيا	

المصدر: من أعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،

مناخ الإستثمار في الدول العربية، مؤثر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019، ص 44.

توضح نتائج التحليل أن أعلى نسبة للأصول أو نقاط القوة من مجموع النقاط المحتملة ( مجموع نقاط

البيانات وهي تساوي عدد الدول في المنطقة الجغرافية مضروبا في عدد المتغيرات الرئيسية) حققتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المجموعات الرئيسية الثلاث المكونة للمؤشر العام بنسب مئوية 60.5% و 65.4% و 68.9% لمجموعات المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة والعوامل الخارجية كما حصلت دول شرق آسيا والمحيط الهادي على ثاني أعلى نسبة للأصول تم حلت دول مجموعة دول أوروبا وآسيا الوسطى.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

حلت الدول العربية بالمرتبة الرابعة في ميزان الجاذبية بنسبة مئوية للأصول تبلغ 17.9% و 17.8% لمجموعتي المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة تم حلولها في المرتبة الخامسة بقيمة 12.5% في العوامل الخارجية الإيجابية .

### المبحث الأول: الدراسة القياسية

في هذا المبحث سنتطرق إلى الإطار النظري لبيانات وتقديم المتغيرات التي سنعتمد عليها في دراستنا، بالإضافة على صياغة النماذج القياسية التي تسمح لنا بقياس العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر عينة الدراسة.

### المطلب الأول: مفهوم بيانات لباثل

سنتطرق في هذا المطلب بعض المفاهيم النظرية الخاصة بمعطيات البائل ووضع صورة مبسطة للنماذج بالإضافة إلى طرق التقدير والإختبارات الطبقة عند دراسة مثل هذا النوع من المواضيع.

### أولاً: تعريف بيانات لباثل

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، بمعنى يقصد ببيانات باثل المشاهدات المقطعية، مثل (الدول، الشركات، الأسر...) المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد.<sup>1</sup>

تطلق تسميات عدة على هذا النوع من البيانات، فمنهم من يطلق عليها البيانات المدمجة، ومنهم من يطلق عليها البيانات الطولية،<sup>2</sup> LONJITUDINAL DATA، ويمكن تعريفها بأنها البيانات التي يمكن الحصول عليها من خلال المشاهدات المكررة لظاهرة ما حول (N) من المقاطع العرضية خلال سلسلة زمنية (t) معينة (Time series)، يمتاز هذا النوع من البيانات بأنها تتغير على مستويين، التغير على مستوى العرض

<sup>1</sup>صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بلحويصل، استخدام بيانات البائل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرا التجارة الخارجية بالنمو الإقتصادي في اليمن (2006-2013)، مجلة الرياض للعلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة عدن وحضر موت، المجلد 02، العدد 01، 2019، ص 262.

<sup>2</sup>المرجع السابق، 264.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

(الأفقي) والمتمثل بالبيانات المقطعية (Cross –sections data) ، والتغير على مستوى الطول (العمودي) والمتضمن بيانات السلسلة الزمنية (Time series Data).

### ثانياً: خصائص نماذج البائل

تتمتع نماذج بيانات البائل أو ما تعرف بنماذج البيانات الطولية في استخدامها مقارنة عند استخدام نماذج البيانات المقطعية بمفردها أو نماذج بيانات السلسلة الزمنية بمفردها بالعديد من المزايا منها:<sup>1</sup>

- التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية.

- تعطي البيانات الطولية كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات، ومحتوى معلوماتي أكثر ما تم استخدام البيانات المقطعية أو الزمنية.

وتأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاث أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

- تتضمن بيانات البائل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في السلاسل المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز بيانات البائل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أكبر.

- تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلات المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص غير المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة.

### - ثالثاً: أهمية نماذج لبائل

تكتسب بيانات البائل أهمية بالغة نوجزها في النقاط الآتية:<sup>2</sup>

1- الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل: تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسة أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي إن معطيات البائل ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن.

<sup>1</sup>رتيبة محمد، استخدام نماذج بيانات البائل في تقدير دالة النمو الإقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 02، 2014، ص154.

<sup>2</sup> William Gree, Econometric analysis. Sed New Jersey. prentice Hall, Apper Saddle River, 2003, p 272.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

2- القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية، مثل التقدم التقني واقتصاديات الحجم، وبالتالي علاج مشكلة عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الانتاج.

3- يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد، بحيث إن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات البائل يمكن ترجمته بأنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية.

4- تعد معطيات البائل الأطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية.

5- تتميز بيانات البائل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات، أي تتضمن بيانات البائل محتوى معلوماتيا، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات البائل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

6- توفير نماذج البائل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعد مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة والفقر. ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات البائل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى

### خامسا: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البائل الساكنة

تضم الصياغة الأساسية لانحدارات بانل (نماذج البيانات الطويلة) والمقدمة من قبل جارين Green في عام 1993 ثلاث نماذج هي:

- نموذج المشترك (التجميعي)

- نموذج التأثيرات الثابتة

- نموذج التأثيرات العشوائية

### 1- النموذج المشترك: (PME) Pooled Regression Model

يتم تقديره حسب طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary List Square) ويعد النموذج التجميعي

من أبسط نماذج البيانات الطويلة، حيث تكون فيه جميع المعاملات  $B_{0,i}$

و  $B_0$  ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يمهل أي تأثير لزمان).

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

النموذج التجميعي يكتب بالصيغة الآتية

$$y_{it} = b_0 + \sum_{j=1}^k (b_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, 2, \dots, n, t = 1, 2, \dots, t$$

$$\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \text{ و } e(\varepsilon_{it}) = 0 \quad \text{حيث أن :}$$

$Y_{it}(it)$ : المشاهدات الخاصة بكل وحدة مقطعية  $ai$  خلال الفترة الزمنية  $t$

$U(it)$ : تمثل باقي المتغيرات المهملة في النموذج، التي تتغير بين الوحدات المقطعية وعبر الزمن.

2- نموذج التأثيرات الثابتة ( **FEM:Fixed Effects Mode**): وفيه يكون الهدف معرفة سلوك كل

مجموعات بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة الحد الثابت متفاوتة من مجموعة لأخرى، مع

بقاء معلمة ميل خط الانحدار ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية ( يتم التعامل مع حالة عدم التجانس في

التباين بين المجامع). وتكتب صيغة النموذج كمايلي:<sup>1</sup>

$$3-y_{it} = b_0 + \sum_{j=1}^k (b_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, 2, \dots, n, t = 1, 2, \dots, t$$

$$\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \text{ و } e(\varepsilon_{it}) = 0 \quad \text{حيث أن}$$

ومن أجل تقدير نموذج التأثيرات الثابتة عادة ما يتم استخدام ما يسمى المتغيرات الوهمية ( **Dummy**

**Variables**) بمقدار  $(N-1)$  حيث تمثل  $N$  عدد المقاطع ويتم التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى

الاعتيادية. وبعد إضافة المتغيرات الوهمية نموذج التأثيرات الثابتة كما يلي:

حيث يمثل مقدار:

$$\alpha_1 + \sum_d^n = 2 (\alpha_d d_\alpha$$

Panel Data لزهر ساحلي، تقدير دالة الطلب على الواردات في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوبك)، دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل ( )  
للفترة 2000-2018، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة 20 أوت، المجلد 11، العدد 03، 2021، ص 458. Models)

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة الحد الثابت ( $B_0$ )، وبعد حذف  $a_1$  من المعادلة الأخيرة تصبح الصيغة النهائية لنموذج التأثيرات الثابتة بعد إضافة المتغيرات الوهمية كما يلي:

$$y_{it} = \sum_d^n = 2 (\alpha_d d_d + \sum_{j=1}^k (b_j x_j + \varepsilon_{it}), \quad i = 1, 2, \dots, n, t = 1, 2, \dots$$

### 4- نموذج التأثيرات العشوائية (REM Random Effects Model): على خلاف نموذج الآثار الثابتة

يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع الآثار المقطعية و الزمنية على انها معالم عشوائية مستقلة بوسط يساوي صفر وتباين محدد وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج ويقوم هذا النموذج على افتراض اساسي: وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية، وبمقارنتهما معا فإن نموذج الآثار ثابتة يفترض أن كل بنك أو وكل سنة تأخذ قاطعا مختلفا في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل دولة وكل بنك تختلف في حدها العشوائي ويكون نموذج التأثيرات العشوائية على النحو التالي:

$$y_{it} = u + \sum_{j=1}^k (b_j x_j (it) + v_i + \varepsilon_{it}), \quad i = 1, 2, \dots, n, t = 1, 2, \dots, t$$

وبالتالي يصبح حد الخطأ في النموذج كما يلي:

$$w_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$$

$$\text{var}(w_{it}) = \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2 \text{ و } e(\varepsilon_{it}) = 0$$

### المطلب الثاني: الاختبارات الأساسية على بيانات لبائل

تعتبر اختبارات علة بيانات بائل احدى أهم المراحل بناء النموذج الاقتصادي القياسي ونوجز أهمها فيما يلي:

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

أولاً: اختبارات جذر الوحدة في بيانات بانل (الإستقرارية )

### 1- اختبار (LLC) Levin Lin and Chu (2002)

يستند هذا الاختبار على افتراضين: تجانس جذر الانحدار الذاتي، والاستقلال بين الأفراد. إجراء اختبار مستوحى من اختبار المقدم في نماذج ديكي فولار الصاعد (ADF) في السلاسل الزمنية. تستعمل ثلاث نماذج لإجراء هذه الاختبار:<sup>1</sup>

$$\nabla y_{it} = b_i y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^k (y_{ij} \Delta y_{i,t-j} + \epsilon_{it}) \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$\nabla y_{it} = a_{it} + b_i y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^k (y_{ij} \Delta y_{i,t-j} + \epsilon_{it}) \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$\nabla y_{it} = a_i + s_{it} + b_i y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^k (y_{ij} \Delta y_{i,t-j} + \epsilon_{it}) \quad \text{النموذج الثالث:}$$

تصاغ فرضيات اختبار النماذج الثلاثة كالآتي:

الفرضية الأولى:

$$H_0: \rho=0$$

$$H_1: \rho<0$$

الفرضية الثانية:

$$\{ N, \dots, h_0: \rho = 0 \dots \dots \dots \text{et} \dots \alpha_1 = 0 \dots \forall i = 1 \}$$

$$NN, \dots, H_1: \rho < 0 \dots \dots \dots \text{et} \dots \alpha_i \in r \dots \forall i = 1$$

الفرضية الثالثة:

$$\{ N, \dots, h_0: \rho = 0 \dots \dots \dots \text{et} \dots b_1 = 0 \dots \forall i = 1 \}$$

$$N, \dots H_1: \rho < 0 \dots \dots \dots \text{et} \dots \alpha_i \in r \dots \forall i = 1$$

<sup>1</sup> علي عيشاوي، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 158.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

اختبار إحصائية (LLC):

$$t_p^* = \frac{1}{\sigma_{mt}^*} \left\{ t_p - \frac{NTS_n}{\sigma_\varepsilon^2} \sigma_p u_{mt}^* \right\} \rightarrow n(0,1)$$

حيث  $u_{MT}^*, \sigma_{mt}^*$ : تمثل مكونات تصحيح الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي على الترتيب، وقيم هذين المقياسين مقدمة في جداول (LLC) معدة تحت فرضية انعدام  $P_i$  وهو ما لا يسمح بظهور أثر التأخيرات على النتائج.

$\hat{S}_n$ : متوسط نسبة التباين طويل المدى للنموذج  $(\Omega_i^2)$  على تباين المدى البواقي الفردية قصير  $\sigma_\varepsilon^2$

:  $t = t - \hat{p} - 1$  مقدر  $\hat{p}$  باستخدام طريقة المربعات الصغرى مقدر  $\rho$  باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)

$\sigma_\varepsilon^2$  مقدر تباين  $\varepsilon_i$  ،  $\hat{\rho}$  مقدر تباين المعلمة.

القرار: إذا كان  $tp^* < -1,64$  نقبل الفرضية  $H_0$  لعدم وجود جذر الوحدة لكل أفراد لبنان.

### 2- اختبار (IPS) Im, Pesaram And Shin (2003)

جاءت بعد ذلك الأعمال المشتركة لعلماء الاقتصاد **Im, Pesaram And Shin** في السنوات (2003-1997) لمعالجة المشكلة الأساسية التي تقف أمام اختبار **levin. Lin And schu** والتي تكمن في فرضية تجانس جذر الانحدار الذاتي تحت الفرضية البديلة  $H_1$  ، والتي تقتضي بوجود انحدار ذاتي مشترك  $P_i$  لكل الأفراد فقد سمح اختبار **Im, Pesaram And chin** بمعالجة هذه الفرضية وهذا الاختبار أيضا يندرج ضمن نماذج الجيل الأول وقد عد هؤلاء الاقتصاديين أول من قاموا بتطوير اختبار التجانس تحت الفرضية البديلة مع اختلاف جذر الانحدار الذاتي<sup>1</sup>. إن النموذج المقدم في هذه الحالة هو نموذج بآثار فردية ودون اتجاه عام و المطابق لنموذج الثاني الخاص بكل من LLC وغياب الارتباط بين البقية، ويكتب بالصيغة والفرضيات حسب ما هو موضح :

$$\Delta y_{it} = \alpha_i + \rho y_{i,(t-1)} + \varepsilon_{i,t} \quad i = 1, 2, \dots, n, \quad t = 1, 2, \dots, t$$

<sup>1</sup>صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بلحوصل، مرجع سبق ذكره، ص 273.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

مقترح اختبار الفرضيات:

$$H_0: p = 0, \quad \forall_i = 1, 2, \dots, n$$

$$h_1: p < 0, \quad \forall_i = 1, 2, \dots, n$$

$$h_1: p = 0, \quad \forall_i = n_1 + 1, n_1, \dots, n$$

### 3- اختبار فيليبس (p-p) philips and perron test

هو من أشهر الاختبارات الخاصة باستقرارية السلاسل الزمنية، ويختلف اختبار فيليبس بيرون (p-0) عن اختبار ديكي فولر في كونه يحتوي على قيم متباطئة للفروق، فهو يعالج الارتباط الذاتي من الدرجة الأعلى وكذلك عدم التجانس، إذ يقوم بعملية تصحيح غير معلمية (parametric-non) لإحصاء (t) للمعلمة (φ) في حالة التباين المتغير والارتباط الذاتي، في حين أن اختبار (DF) يواجه مشكلة الارتباط الذاتي بعملية تصحيح معلمية من خلال إضافة حدود الفروق المبطة للمتغير، ويعتمد اختبار فيليبس بيرون في تقديره على معادلة ديكي فولر البسيط عدا الصيغة الأولى (a) ويقوم اختبار فيليبس بيرون على افتراضية أن السلسلة متولدة بواسطة عملية ARIMA. ويتطلب تقدير المعادلة  $\Delta Z_t = \phi_0 + \phi_1 Z_{t-1} + a_t$  بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

ويتم تقدير تباين الخطأ كما يلي:

$$s_1^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n a_t^2 + \frac{2}{n} \sum_{s=1}^i \sum_{t=s+1}^n a_t a_s,$$

وتتمثل فروض اختبار فيليبس بيرون كالاتي:

$$h_0: \phi_1 = 0 \quad \text{فرضية العدم (السلسلة غير مستقرة)}$$

$$h_1: \phi_1 \neq 0 \quad \text{الفرض البديل (السلسلة مستقرة)}$$

$$t^* = \frac{\phi_1}{s(\phi_1)} \quad \text{وإحصاءه الاختبار هي}$$

ويتم مقارنة هذه الإحصاءات بالقيمة الجدولية لديكي فولر ADF، وذلك أن الاختبارين لهما نفس

التوزيع (في العينات الكبيرة فقط) كما يلي (17):

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

أ- إذا كانت القيمة المطلقة لإحصائه المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة الجدولية نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$ ، وهذا يعني معنوية المعلمة وعدم وجود جذر الوحدة وبالتالي استقرار السلسلة.

ب- إذا كانت القيمة المطلقة لإحصائه المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة الجدولية نقبل  $H_0$  ونرفض  $H_1$  وهذا يعني عدم معنوية المعلمة ووجود جذر الوحدة وبالتالي عدم استقرار العينة.

### ثانياً: اختبار التجانس (Hsiao (1986)

إذا كان لدينا  $N$  من المشاهدات المقطعية خلال فترة زمنية  $T$  فإن نموذج السلاسل الزمنية المقطعية. يأخذ الصيغة التالية:<sup>1</sup>

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^k (b_j x_j(it) + \varepsilon_{it}, i = 1, 2 \dots n, t = 1, 2 \dots t$$

حيث:

$y_{it}$  : قيمة المتغير التابع في المشاهدة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$ .

$a_i$  : قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة ( $i$  الثابت  $B_j$ ) قيمة ميل خط الانحدار.

$x_j(it)$ : المتغير المستقل  $j$  في المشاهدة  $i$  عند الفترة الزمني  $t$ .

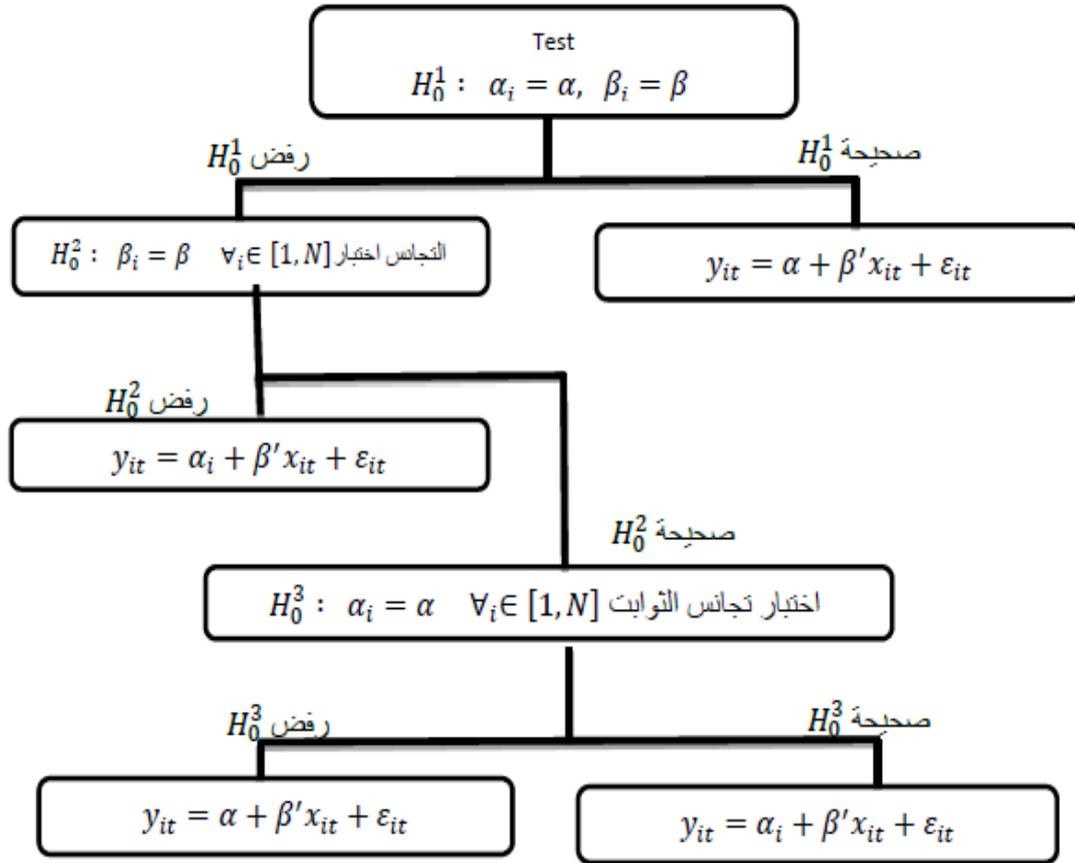
$\varepsilon_{it}$ : قيمة الخطأ في المشاهدة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$ .

استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية يتطلب أولاً التحقق من تجانس البيانات محل الدراسة وإمكانية تطبيق هذه النماذج من عدمه، وذلك من خلال اختبار Hsiao المقدم عام 2022 ، ويمكن إيجاز خطوات اختبار (Hsiao (1986) في الشكل التالي:

<sup>1</sup> عماد الدين إبراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data في تحديد أهم العوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد 02، 2020، ص 101، 102.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الشكل رقم (26): خطوات اختبار Hsiao



Regis Bourbonnais, Econometrie cour et exercices corriges, 9sdition, dunod, paris  
2015, p349

المرحلة الأولى: مرحلة اختبار التجانس الكلي

أي التأكد أن الثوابت  $\alpha_i$  او المعاملات  $\beta_j$  متطابقة وفقا للفرضية التالية :

$$H_0^1: \alpha_1 = \alpha, b_i = b \quad \forall_i \in \{1, n\}$$

ويتم اتخاذ قرار بناء على القيمة الإحصائية Fisher وتحسب وفقا لصيغة التالية:

حيث:

$$f_1 = \frac{(SCR_{1,C} - SCR_1) / \{(N-1)(k+1)\}}{SCR_1 / \{NT - N(k+1)\}}$$

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

$SCR_1$ : مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد، وتساوي مجموع مربعات البواقي ل  $N$  وحدة لكل مشاهدات  $T$  لكل وحدة على حده أي أن:

$$SCR_1 = \sum_{i=1}^N SCR_i$$

$SCR_1$  مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد تحت الفرضية  $H_0^1$  أي تقدير النموذج بدمج كل المشاهدات

$N$ : عدد الدول،  $T$ : عدد السنوات،  $k$ : عدد معاملات النموذج.

-في حالة قبول  $H_0^1$  يكون النموذج الأمثل هو نموذج التجانس الكلي (المقيد):

$$y_{it} = \alpha + B'X_{it} + \varepsilon_{it}$$

-في حالة رفض  $H_0^1$  ننتقل إلى المرحلة الثانية لتحديد إذا كان عدم التجانس مصدره اختلاف المعاملات  $B_i$  بين الدول.

المرحلة الثانية: مرحلة اختبار تجانس المعاملات  $B_i$

أي تحديد ما إذا كان عدم التجانس مصدره المعاملات  $B_i$  أم لا.

ويتم ذلك وفقا للفرضية التالية:

$$H_0^2 = b_i = b \quad \forall i \in \{1, N\}$$

ويتم اتخاذ القرار بناء على القيمة الإحصائية Fisher (F) وتحسب وفقا لصيغة الآتية:

حيث:

$$f_2 = \frac{(SCR_{2,C} - SCR_1) / \{(N - 1)(k)\}}{SCR_1 / \{NT - N(k + 1)\}}$$

$SCR_{2,C}$ : مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد تحت الفرضية  $H_0^2$  أي تقدير نموذج التأثيرات الفردية الثابتة.

- في حالة قبول  $H_0^2$  فإنه يسمح بنماذج السلاسل الزمنية المقطعية، وننتقل للمرحلة الثالثة للاختبار.

- في حالة رفض  $H_0^2$  تم رفض بنية نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت

متماثلة فقط بين المفردات وتكون بالشكل التالي:

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

$$y_{it} = \alpha + B_i' X_{it} + \varepsilon_{it}$$

المرحلة الثالثة: اختبار تجانس الثوابت

أي اختبار مساواة الثوابت الفردية في ظل فرضية أن المعاملات  $B_i$  المشتركة لكل المفردات، ويتم ذلك وفقا للفرضية التالية:

$$H_0^3: \alpha_i = \alpha \quad \forall i \in \{1, N\}$$

ويتم اتخاذ القرار بناء على القيمة الإحصائية Fisher (F) وتحسب وفقا لصيغة الآتية:

$$f_3 = \frac{(SCR_{1,C} - SCR_{2,C}) / \{(N - 1)\}}{SCR_{2,C} / \{N(T - 1) - k\}}$$

ففي حالة رفض فرضية العدم لتجانس الثوابت نحصل على نموذج البائل مع التأثيرات الفردية، يمثل بالصيغة التالية:

$$Y_{i,t} = \alpha_i + B X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

ثانيا: المفاضلة بين نماذج لبائل الساكنة

من أجل المفاضلة بين نماذج البائل الساكنة توجد عدة اختبارات التي تمكننا من معرفة النموذج الملائم هذه الاختبارات نوجزها كما يلي:

1- اختبار هوسمان (Hausman(1978) (المفاضلة بين التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية):

يعتمد هذا الاختبار على الفرق بين مقدار متقارب وفعال تحت فرضية العدم وغير متقارب تحت الفرضية البديلة ومقدار فعال تحت الفرضيتين<sup>1</sup>:

في حالة معنوية الآثار الثابتة تتم المفاضلة بينه وبين نموذج الآثار العشوائية باستخدام اختبار Hausman و ينص الاختبار على ما إذا كان هناك ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والآثار غير الملحوظة وتحديدًا يختبر مقدرات النموذجين في ظل فرضية العدم التي  $H_0$  تفرض بأن مقدار الآثار العشوائية متنسقة وكفأه مقابل

<sup>1</sup> Régis Bourbonnais, économétrier : cour et exerci corrigés, 9édit, Bunord, Franee,2015, p385.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الفرض البديل بأن مقدرة الآثار العشوائية غير متسقة و يستخدم الاختبار إحصائية (H) التي لها توزيع كاي مربع ( $x^2$ ) بدرجة (K) وفق الصيغة التالية:

$$H = (B_{FE} - B_{RE})' \{var(B_{FE}) - var(B_{RE})\}^{-1} (B_{FE} - B_{RE}) \sim X^2 K,$$

حيث:

$(B_{FE} - B_{RE})$ : يمثل الفرق بين مقدار التأثيرات العشوائية ومقدار التأثيرات الثابتة.

$var(B_{FE}) - var(B_{RE})$ : يمثل الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدار التأثيرات الثابتة و العشوائية.

فإذا كانت الصيغة الإحصائية كبيرة فهذا يعني أن الفرق بين المقدرتين معنوي وعليه يمكن رفض فرضية العدم القائل بأن الآثار العشوائية متسقة والقبول بنموذج الآثار الثابتة. أما إذا كانت القيمة صغيرة وغير معنوية فيكون نموذج الآثار العشوائية هو الأنسب.

ويقوم هذا الاختبار على فرضيتين:

$$H_0: B_{FE} - B_{RE} = 0 \dots \dots \dots E(U_i X_{i,t}) = 0 \forall_{i,t}$$

$$H_1: B_{FE} - B_{RE} \neq 0 \dots \dots \dots E(U_i X_{i,t}) \neq 0 \forall_{i,t}$$

### 2- اختبار فيشر (المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة)

يسمح هذا الاختبار بمعرفة وجود اختلاف بين الدول من عدمه، بمعنى هل ثابت الانحدار مشترك بين الدول محلا لدراسة أم لكل دولة ثابت خاص، ويتم حساب قيمة (F) من خلال المعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$f = \frac{(R_{ur}^2 - R_t^2)/(n - 1)}{(1 - R_{UR}^2)/(nt - n - k)}$$

حيث:

$R_{UR}^2$ : معامل التحديد للنموذج غير المقيد (نموذج التأثيرات الثابتة)

<sup>1</sup>سارة بكوش، أثر إدارة وتطوير المنتجات المالية، دراسة مقارنة بين الأسواق المالية لكل من الجزائر والمغرب وتركيا للفترة (2005-201)، مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة، العدد 01، 2020، ص 144.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

$R_T^2$ : معامل التحديد للنموذج المقيد (النموذج التجميعي).

$n$ : عدد الأفراد في النموذج.

$nt$ : عدد المشاهدات.

$K$ : عدد المعاملات في النموذج غير المقيد باستثناء الحد الثابت.

### 3- اختبار مضاعف لاغرونج (lagrange)

من خلال حساب إحصائية مضاعف lagrange التالية و التي تتبع توزيع مربع كاي بدرجة حرية  $ddl=1$

$$g = \frac{NT}{2(T-1)} \left\{ \frac{\sum_n^N = 1 (\sum_t^T = 1 \varepsilon_{nt})}{\sum_n^N = 1 \sum_t^T = 1 \varepsilon_{nt}^2} - 1 \right\} 2 \sim X_{(1)}^2$$

وإذا كانت هذه الإحصائية المحسوبة انطلاقاً من بواقي نموذج OLS أكبر من 3.84 تحت مستوى معنوية  $a=5\%$ ، نرفض فرضية العدم التي تشير إلى غياب التأثيرات الخاصة.

### ثالثاً: اختبارات التكامل المشترك لبيانات بانل

#### - اختبار Kao

قدم Kao سنة 1999 اختبار عدم التكامل المتزامن انطلاقاً من اختبارات ديكي فلور المطور ADF معتبراً إياها لا تأخذ بالحسبان عدم التجانس الفردي في ظل الفرضية البديلة واستنتج هو أيضاً أن إحصائية تخضع للتوزيع الطبيعي المختصر المركز.

#### رابعاً: نماذج لبانل الديناميكي

#### 1- طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك

هناك العديد من الطرائق لتقدير انحدار التكامل المشترك ومن بينها ما يلي:

أ - طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS): هي طريقة لتصحيح لا معلمية لطريقة المربعات الصغرى العادية أوجدها الباحثان 1990-1995 andhanfem philips في محاولة للتخلص من التحيز من الدرجة الثانية إذ أن الفكرة الأساسية لهذه الطريقة هي الحصول على وسيط غي متحيز وغير مقارب للتوزيع الطبيعي، تركز هذه الطريقة على إجراء تحويلات في المتغير المعتمد (التصحيح المعلمي) في الخطوة التالية

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

يتم تصحيح مقدرات طريقة OLS في الانحدار للتعديل لذلك سميت بطريقة المربعات الصغرى المعدلة (FMOLS).

تتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي تحيز المعلمات، والهدف من هذه الطريقة هو الحصول على أعلى كفاءة في التقدير.<sup>1</sup>

### ب\_ طريقة العزوم المعممة GMM

هذه الطريقة تستعمل تحت إن المتغيرات هي مفسرة أو خارجية أي،  $\text{COS}(\varepsilon_t) = 0$

وعلاوة على ذلك مصفوفة التباين والتباين المشترك لحد الخطأ  $E(\varepsilon_t, \varepsilon_t') = \sigma^2 I$  فالمقدرات بواسطة طريقة العزوم المعممة توفق بينها وبين طريقة المربعات الصغرى المعممة وطريقة المتغيرات الوسطية.<sup>2</sup> حيث إن المقدرات بطريقة العزوم المعممة GMM معطى بالشكل التالي:

$$\hat{a} = (X'Z(z'\Omega Z)^{-1}Z'X)^{-1}X'Z'(z'\Omega Z)^{-1}Z'Y$$

حيث:

Y: المتغير التابع

X: المتغيرات المستقلة

Z: المتغيرات الوسيطة

$\Omega$  مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدر في المرحلة الأولى بواسطة طريقة المتغيرات الوسطية. كما انه في حالة تحقق الفرضيات الكلاسيكية فان المقدر الخاص بطريقة العزوم المعممة يحدد ويقلل من تأثير

مقدرات المتغيرات الوسيطة تحقق الفرضية التالية:  $E(\varepsilon_t, \varepsilon_t) = \sigma^2 L$

### ج- طريقة المربعات الصغرى ذات مرحلتين (Two Stage least Squares)

تعد طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين من الطرائق المهمة في تقدير معادلة هيكلية منفردة في منظومة المعادلات الآتية التي تحمل صفة فوق التشخيص والمشخصة تماماً، إذ تأخذ بنظر الاعتبار تأثير كل

<sup>1</sup>Alamro Hassan, the impact of fiscal on the price competitiveness of the manufacturing Sector of Jordan, MPRA paper N°56286? 2014?P13.

<sup>2</sup>ظهراوي فريد، محاضرات في الإقتصاد القياسي، تخصص اقتصاد كمي، جامعة اكلي محند أولحاح، بويرة، 2017/2016، ص 125.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

المتغيرات المحددة مسبقاً على المتغير المعتمد في المنظومة، كما أنها تعطي تقديرات متسقة وغير متحيزة، فضلاً عن أنها طريقة بسيطة في حساباتها مما جعلها من أكثر الطرائق أهمية في القياس الاقتصادي سميت هذه الطريقة بذات المرحلتين، وذلك لأنها تمر بمرحلتين، الأولى: <sup>1</sup>هي في تحديد المتغير الداخلي في المعادلة المطلوب تقدير معالمها، ثم إيجاد الصيغة المختزلة لهذا المتغير ومن ثم استخدام طريقة (OLS) لإيجاد القيم التقديرية للشكل المختزل، أما المرحلة الثانية: فهي في إحلال القيم التقديرية محل القيم الحقيقية للمتغيرات الداخلية في المعادلات الهيكلية، ومن ثم استخدام طريقة (OLS) مرة أخرى لإيجاد المعلمات التقديرية للمعادلات الهيكلية لمنظومة، الآتية المعادلات كذلك يمكن الوصول إلى مقدرات طريقة (2)SLS باستخدام طريقة المربعات الصغرى العامة (GLS) (Squares Least Generalized) ولتوضيح هذه الطريقة بالصيغة الرياضية، نفرض أنه لدينا (N) من المشاهدات، وأن المعادلة الهيكلية المراد تقدير معالمها في منظومة المعادلات الآتية هي:  $y_i = z_i s_i + \varepsilon_i$

$$Z_i = \{Y \quad X_i\} ; S = \frac{y_i}{B_i}$$

$y_i$  وهو متجه عمودي لمشاهدات المتغير الداخلي والذي يمثل متغير الاستجابة في المعادلة الأولى.

$y_i$ : هي مصفوفة ذات رتبة لمتغيرات التوضيحية ( هي متغيرات الإستجابة التي تظهر مع المتغيرات التوضيحية في الجهة اليمنى من المعادلات ).

$X_i$ : هما متجهان لمعاملات المتغيرات الداخلية والمتغيرات المحددة مسبقاً التوضيحية على الترتيب.

$\varepsilon_i$  هو متجه عمودي ل (N) من الأخطاء العشوائية الهيكلية الإزعاجات و (الاضطرابات) الهيكلية .

بالضرب المسبق للمعادلة 2 بالمصفوفة نحصل على:

$$X' Y_i = X' Z_i s_i + X' \varepsilon_i$$

المعادلة رقم 11 هي منظومة من M من المعادلات متضمنة  $N_i$  من المعلمات  $\delta_i$  وعلى وعلى افتراض أن كل المتغيرات المحددة التوضيحية مسبقاً هي متغيرات ثابتة، فأن المصفوفة التغيرات لمتجه الإزعاجات هي:

$$V(X' Y_i) = E(X' \varepsilon_i \varepsilon_i X) = \sigma_{ii} (X' X)$$

<sup>1</sup> مزاحم محمد يحي، محمود حمدون عبد الله، استخدام طرقتي (2SLS) و (3SLS) في تقدير منظومة المعادلات الآتية للأسعار العالمية للحبوب للمدة (1921-2002)، مجلة تنمية الراقدين، المجلد 31، العدد 93، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، 2009، ص ص 5-7.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

وتكون معادلة طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين كالآتي:

$$S_i = \{Z_{\varepsilon}^t X (\sigma_{iii} X' X)^{-1} X' Z_t\}^{-1} z_i' X (\sigma_{iii} X' X)^{-1} X' Y_i$$

وبذا تكون مصفوفة التباين ل  $\delta_I$  هي:

$$V(S_i) = \sigma_{iii} \{z_i' X (X' Z_i)\}^{-1}$$

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة

أولاً : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

سنقوم في هذا الجزء بتقديم عرض لمتغيرات الدراسة للإستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال الفترة الممتدة بين 2000-2020.

الجدول رقم ( 28): التحليل الوصفي للمتغيرات.

	FDI	GDP	INFL	OPEN	GOV	ADMI
Mean	2271.65 7	151338. 6	6.7778	84.6808 9	-0.2589	-0.3155
Median	1480.50 0	77505.0 0	3.2000	86.0500	-0.1400	-0.2700
Maximum	29232.0 0	186720 4	84.9000	180.470 0	1.5100	1.5700
Minimum	- 48861.0 0	401.000 0	- 2.4000	8.4000	- 2.3100	- 1.6800
Std. Dev.	5678.83 8	212479. 2	11.6393	37.1457	0.7958	0.7720

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

Skewness	-	4.0111	3.6307	0.3826	-	0.1986
	3.1993				0.0747	
Kurtosis	42.4043	27.4664	18.9206	2.92626	2.74934	2.41275
	5	6	0	5	3	2
Jarque- Bera	11553.9	4806.50	2219.91	4.28563	0.61752	3.64450
	3	4	3	3	7	4
Probability	0.00000	0.00000	0.00000	0.11732	0.73435	0.16166
	0	0	0	4	4	1
Sum	395268.	263329	1179.34	14734.4	-	-
	4	09	1	7	45.0513	54.9040
					3	0
Sum Sq. Dev.	5.58E+0	7.81E+1	23437.2	238706.	109.577	103.131
	9	2	1	3	9	5
Observati ons	174	174	174	174	174	174

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات VIEWS10

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

من خلال الجدول رقم ( 28 ) تبين النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أدنى قيمة للمتغير التابع المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر ( FDI ) كانت -4.886100 بينما القيمة العليا كانت 2923200 والمتوسط 1480.500 بانحراف معياري كان 5678.838.

القيمة الأدنى للنتائج المحلي الإجمالي (GDP ) كانت 401000 بينما القيمة العليا 1867204 في حين المتوسط 7750500 بانحراف معياري كان 212479.

القيمة الأدنى لمعدل التضخم كانت -2.400000 بينما القيمة العليا كانت 8490000 في حين المتوسط 3.200000 بانحراف معياري كان 11.63938.

القيمة الأدنى لدرجة الانفتاح التجاري (OPEN) كانت 8.400000 بينما القيمة العليا كانت 180.4700 في حين المتوسط كان 86.05000 بانحراف معياري كان 37.14573.

القيمة الأدنى لفعالية الحكومة (GOV) كانت -2.310000 بينما القيمة العليا كانت 1.510000 في حين المتوسط -0.140000 بانحراف معياري كان 0.795863.

القيمة الأدنى للفساد الإداري (ADMI) كانت -1.570000 بينما القيمة العليا كانت 1.570000 في حين المتوسط -0.270000 بانحراف معياري كان 0.772098.

### ثانياً: نتائج الدراسة القياسية

سنقوم في هذا الجزء بتحليل نتائج الدراسة القياسية انطلاقاً من مصفوفة الارتباط الثنائية لمعرفة حدة ارتباط المتغيرات ببعضها البعض بعد ذلك نقوم بتحليل اختبار التجانس وتقدير نماذج انحدار البانل الثلاث والتحليل في الأجل الطويل وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (Eviews10)

#### 1- مصفوفة الارتباط الثنائية.

يهدف تحليل مصفوفة الارتباط بتحليل الارتباط إلى قياس درجة الارتباط بين متغيرات المستقلة والمتغير التابع من جهة، وكذا المتغيرات المستقلة فيما بينها، وهو ما يسمح بإعطاء نظرة أولية عن وجود علاقة تأثير بين متغيرات الدراسة، وعادة ما تعتبر العلاقة قوية نسبياً إذ كان معامل الارتباط أكبر أو يساوي 5%.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

الجدول رقم (29): مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة.

	FDI	GDP	INFL	OPEN	GOV	ADMI
FDI	1					
GDP	0.3059	1				
INFL	-0.00997	-0.1459	1			
OPEN	0.2320	0.0398	-0.4644	1		
GOV	0.3128	0.3230	-0.5454	0.7249	1	
ADMI	0.3059	0.3362	-0.5047	0.6926	0.9598	1

المصدر: من إعداد الطالبتين على مخرجات EVIEWS10

نلاحظ من خلال الجدول رقم ( ) بأن مصفوفة الإرتباط بين متغيرات النموذج تبين النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية عند 5% بين متغيري الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي بحيث قدر معدل الارتباط بينهما 30.59%.
- وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية عند 5% بين متغيري الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل التضخم بحيث قدر معامل الارتباط بينهما ب 0.90- % .
- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية عند 5% بين متغيري الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة الانفتاح التجاري بحيث قدر معامل الارتباط بينهما ب 23%.
- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية عند 5% بين متغيري الاستثمار الأجنبي المباشر وفعالية الحكومة بحيث قدر معامل الارتباط ب 31 %.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية عند 5% بين متغيري الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد الإداري بحيث قدر معامل الارتباط ب 30 %.

### 2- اختبار التجانس لـ Hsiao

يستخدم اختبار التجانس لـ Hsiao من أجل معرفة هل هناك تطابق تام للأثر الفردي بالنسبة لكل إستثمارات وعبر الزمن أم أن هناك إختلاف في الأثر الفردي وبالتالي ضرورة تضمين الآثار الفردية في النموذج.

### جدول رقم ( 30): نتائج اختبار التجانس Hsiao

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	1.513999	0.030803
H2	0.906952	0.664188
H3	4.766648	1.93E-07

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews10

في المرحلة الأولى: ( التجانس الكلي ) وجدنا ان  $F1=1.51$  عند مستوى معنوية 5% حيث نلاحظ ان الاحتمال (  $prob1=0,030<0,05$  ) وبالتالي يتم رفض الفرضية (  $H_0^1$  ).

بينما تقوم المرحلة الثانية ( التجانس الكلي ) نتوجه إلى الفرع الأيسر من مخطط Hsiao 1986 حيث وجدنا أن  $F2= 0.90$  عند مستوى معنوية 5% حيث نلاحظ أن الإحتمال (  $Prob2= 0.66>0.05$  ).

وبالتالي يتم قبول الفرضية (  $H_0^2$  ) والاتجاه نحو الفرع الأيمن من مخطط 1986م hsiao.

أما بالنسبة للمرحلة الثالثة تجانس الثوابت وجدنا أن  $F3= 4.76$  عند مستوى معنوية 5% حيث نلاحظ أن الإحتمال (  $Prob2= 1.93>0.05$  ) وبالتالي يتم قبول الفرضية (  $H_0^3$  ).

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

يظهر الجدول أعلاه أنه لا يوجد تجانس تام للأثر الفردي للإستثمار الأجنبي المباشر عينة الدراسة عبر الزمن، وبالتالي ضرورة تضمين الآثار الفردية في النموذج، وإعتبار نموذج البائل ذو التأثيرات الفردية.

ثالثاً: تقدير نماذج البائل الساكنة.

سنقوم فيما يلي بتقدير نماذج البائل الثلاثة : النموذج التجميعي PRM، والنموذج الثابت FEM النموذج العشوائي REM، لمتغير الإستثمار الأجنبي المباشر على كل المتغيرات المستقلة عينة الدراسة للفترة الممتدة (2010-2020).

### 1- تقدير النموذج التجميعي PRM:

النتائج الموضحة في الجدول عبارة عن نتائج تقدير إحصائي لنموذج الانحدار التجميعي لمعرفة اثر الإستثمار الأجنبي المباشر على كل المتغيرات المستقلة عينة الدراسة للفترة الممتدة (2000-2020).

### جدول رقم ( 31):تقدير معاملات النموذج التجميعي PRM

النموذج	المعاملات	الخطأ المعياري	القيمة الاحصائية	الاحتمال
GDP	0.006816	0.002067	3.297987	0.0012
GOV	2206.628	1902.673	1.159752	0.2478
INFL	114.1605	40.88580	2.792179	0.0058
OPEN	22.79827	1627232	1.401045	0.1630
ADMI	-454.4168	1838.422	-0.247178	0.8051
C	-1036.251	1755.78	-0.590188	0.5559
$\overline{R^2}$			0.188124	
F			(0.000001)7.785632	
DW			10240553	

المصدر :من اعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EViews10

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

### 2- تقدير النموذج الثابت FEM

النتائج الموضحة في الجدول عبارة عن نتائج تقدير إحصائي لنموذج الثابت FEM على كل المتغيرات المستقلة عينة الدراسة للفترة الممتدة (2000-2020).

#### جدول رقم (32) : تقدير معلمات التأثيرات الثابتة FEM

النموذج	المعاملات	الخطأ المعياري	القيمة الاحصائية	الاحتمال
GDP	-0.001226	0.002432	-0.503955	0.6150
INFL	25.36284	47.76138	0.531032	0.5962
OPEN	46.33000	23.52034	1.969785	0.0507
GOV	887.8981	2598.075	0.341752	0.7330
ADMI	-29.7686	2768.350	-0.106839	0.9151
C	-1501.455	2259.320	-0.664560	0.5073
$\overline{R^2}$	0.3743			
F	(0.000000)6.175986			
DW	10710262			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EViews10 .

### 3- تقدير النموذج العشوائي REM:

النتائج الموضحة في الجدول عبارة عن نتائج تقدير إحصائي لنموذج العشوائي REM على كل المتغيرات المستقلة عينة الدراسة للفترة الممتدة (2000-2020).

#### جدول رقم(33): تقدير معلمات التأثيرات العشوائية REM.

النموذج	المعاملات	الخطأ المعياري	القيمة الاحصائية	الاحتمال
GDP	0.002292	0.002136	1.072735	0.2849
INFL	62.55212	42.89469	1.458272	0.1466

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

0.1377	1.491405	18.63028	27.78530	OPEN
0.5183	0.647291	2093.990	1355.420	GOV
0.8998	0.126080	2085.143	262.8955	ADMI
0.8290	0.216357	1986.326	-429.7548	C
0.062636				$\overline{R^2}$
(0.052119)2.245191				F
1.117736				DW

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EViews10 .

ثالثا: المفاضلة بين النماذج الثلاثة

1- المفاضلة بين النموذج التجميعي PRM ونموذج التأثيرات الثابتة FEM:

تقوم المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة لمعرفة النموذج الافضل بينهما بالاعتماد على اختبار فيشر F المقيد من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

➤ نموذج PRM هو الافضل  $H_0$

➤ نموذج FEM هو الافضل  $H_1$

جدول رقم (34) : نتائج اختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

Effects Test	Statistic	d.f	Prob
Gross-section F	4.711756	(15.152)	0.0000
Gross-section chi-square	66.439957	15	0.0000

المصدر من اعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EViews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الإحصائيتين (Cross- Section F=4.711756) و (Cross- Section Chi-Square= 66.439957) لهما دلالة إحصائية عند 5% وبالتالي ترفض فرضية العدم التي

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تتص بأن النموذج التجميعي هو الأفضل أي أنه تقبل الفرضية البديلة التي تتص على نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

### 2- المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة العشوائية REM

نقوم بالمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لمعرفة النموذج الأفضل بينهما من خلال معطيات الدراسة تطبيق إختبار هوسمان على معطيات الدراسة حيث أن الفرضيتين تكونان على الشكل التالي:

➤ نموذج FEM هو الافضل  $H_0$

➤ نموذج REM هو الافضل  $H_1$

الجدول رقم(35) : نتائج اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

Hausman Test	
Chi-Sq. Statistique	Prob
13.115468	0.01412

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews10 .

من خلال نتائج الاختبار نلاحظ ان قيمة الاحتمال تقدر ب 0.04% وهي اصغر من 5% وبالتالي قيمة اختبار هوسمان معنوية ، أي تقبل الفرضية البديلة  $H_1$  وترفض فرضية العدم  $H_0$  التي تتص على ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل.

### 3- المفاضلة بين النموذج التجميعي PRM ونموذج التأثيرات العشوائية REM :

تقوم بالمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية لمعرفة النموذج النهائي الملائم لبيانات الدراسة من خلال تطبيق إختبار لاغرونج على معطيات الدراسة حيث أن الفرضيتان تكونان بالشكل التالي:

➤ نموذج PRM هو الافضل  $H_0$

➤ نموذج REM هو الافضل  $H_1$

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

جدول رقم (36): نتائج إختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي و نموذج التأثيرات العشوائية

Null(no rand Effect)Alternatve	Section Cross	Time	Both
Breusch-Pagan	25.92867	0.029504	25.95818
Prob	0.0000	0.8636	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج **EIEWS10** .

نلاحظ ان القيمة الاحصائية لاختبار لاغرونج تساوي 25.92 باحتمال (0.0000) الامر الذي يؤدي إلى رفع فرضية العدم  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة  $H_1$  اي ان النموذج العشوائي افضل . من خلال الاختبارات اعلاه نلاحظ ان النموذج الثابت هو الافضل.

من خلال الجدول رقم (36) نلاحظ أن جميع المعلمات غير معنوية عند 5% وهذا ما يقودنا إلى ان نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشاكل كبيرة، وبالتالي يقودنا إلى استعمال نماذج البائل الديناميكي.

رابعاً: تقدير نماذج البائل الديناميكي

نقوم بتحليل نماذج البائل الديناميكي باستخدام طريقة المربعات الصغرى **GMM** و طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين

أولاً: طريقة العزوم المعممة **GMM**

جدول رقم (37) تقدير النموذج بطريقة **GMM**

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	القيمة الاحصائية	الاحتمال
(1-)FDI	0.030284	0.031488	0.961767	0.3379
GDP	0.001983	0.000948	-2.091885	0.0383
INFL	-70.33867	38.37996	1.832693	0.0690
OPEN	38.57574	17.28347	20231945	0.0273
GOV	1245.629	1647.290	0.756168	0.4509
ADMI	4935.586	2140.696	-2.0305599	0.0226
J	50.91390			

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

0.220095	PROB
50	INST

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج **EIEWS10** .

من خلال نتائج الجدول رقم ( 37 ) نلاحظ:

- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية عند 5% بين الاستثمار الأجنبي المباشر FDI والانفاق الحكومي GDP حيث يؤثر GDP ايجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتغير بوحدة واحدة في GDP يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.0019 وحدة.

- وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة احصائية عند 5% بين الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ومعدل التضخم INFL حيث يؤثر INFL سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتغير بوحدة واحدة في معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر ب 70.33 وحدة .

- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية عند 5% بين الاستثمار الأجنبي المباشر FDI و OPEN ايجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتغير بوحدة واحدة في OPEN يؤدي إلى زيادة الاستثمار ب 38.57 وحدة.

- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية عند 5% بين الاستثمار الأجنبي المباشر FDI و GOV ايجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر، فتغير بوحدة واحدة في GOV يؤدي إلى زيادة الاستثمار ب 1245.62 وحدة.

- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية عند 5% بين الاستثمار الأجنبي المباشر FDI و ADMI ايجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر، فتغير بوحدة واحدة في ADMI يؤدي إلى زيادة الاستثمار ب 4935.58 وحدة.

ثانيا: طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين **2SLS**

جدول رقم(38): تقدير النموذج بطريقة **2SLS**.

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	القيمة الاحصائية	الاحتمال
GDP	0.0062	0.0018	3.4279	0.0008
INFL	-108.9394	39.8402	2.7344	0.0069

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

0.0133	2.5030	5.4979	13.7615	OPEN
0.1976	1.2935	1866.286	2414.169	GOV
0.8617	-0.1745	1820.239	317.6501	ADMI
0.1864				$R^2$
0.1671				$\overline{R^2}$
1.2221				DW
6				INST
0.5543				PROB

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EIEWS10 .

من خلال الجدول رقم (38) نلاحظ:

- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية عند 5% بين الاستثمار الأجنبي المباشر و GDP و FDI حيث يؤثر الناتج المحلي GDP ايجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر ، فالتغير بوحدة واحدة في GDP يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0.0008.

-وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية 5% بين الاستثمار الأجنبي المباشر و GDP ومعدل التضخم INFL حيث يؤثر معدل التضخم INFL سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتغير بوحدة واحدة في INFL يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ب 0.0069.

- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية عند 5% بين الاستثمار الأجنبي المباشر و FDI و OPEN حيث تؤثر درجة الانفتاح الاقتصادي ايجابا في على الاستثمار الأجنبي المباشر ، فالتغير بوحدة واحدة في OPEN يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب0.0133.

- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية عند 5% بين الاستثمار الأجنبي المباشر و FDI و الانفاق الحكومي GOV حيث يؤثر الانفاق الحكومي ايجابا في على الاستثمار الأجنبي المباشر ، فالتغير بوحدة واحدة في GOV يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب0.1976 .

- وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية عند 5% بين الاستثمار الأجنبي المباشر و FDI و الفساد الاداري ADMI حيث يؤثر الفساد الاداري ايجابا في المدى الطويل على الاستثمار الأجنبي المباشر ، فالتغير بوحدة واحدة في ADMI يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب0.8617.

دراسة استقراريه متغيرات الدراسة

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

جدول رقم(39): نتائج اختبار الإستقرارية (IPS, LLC, PP).

PP	LLC	IPS		
85.0077	-1.17714	-0.01296	$I_0$	FDI
	-7.68168	-2.40293	$I_1$	
55.5190	-5.20982	-1.95178	$I_0$	GDP
50.5487	-2.74050	-0.72781	$I_0$	GOV
-	-	-1.19308	$I_1$	
-	-	-2.15797	$I_2$	
70.6770	-1.81339	-1.02509	$I_0$	INF
-	-	-2.97602	$I_1$	
-	-	-	$I_2$	
24.0344	-8.07500	-0.33243	$I_0$	OPEN
58.4124		-2.74800	$I_1$	
57.840L	-1.10985	-1.32814	$I_0$	ADMI
-	-4.36311	-2.47872	$I_1$	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10 .

من خلال بيانات الجدول رقم(39) الذي يوضح نتائج إستقرارية متغيرات الدراسة وذلك باستخدام ثلاث اختبارات (IPS- LLC- PP) حيث اشارت نتائج إلى استقراريه متغيرات (INF-GDP- COV) في المستقبل، في حين لم تستقر بقية المتغيرات ( FDI-OPEN- ADMI ) في المستوى مما استدعى القيام بالفروق من الدرجة الأولى مما أدى إلى الاستقرارية المتغيرات في الفروق الأولى، وهذا ما يشير إلى احتمال وجود تكامل مشترك ( علاقة طويلة الأجل).

نتائج اختبار الاستقرارية نقوم الآن باختبارKao الذي يقودنا إلى اختبار علاقة التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات من خلال الجدول التالي:

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

جدول رقم(40): نتائج اختبار KAO.

	t-stad	Prob
ADF	1.967048	0.0246*

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews10 .  
(\* ) مستوى المعنوية 5%

من خلال نتائج الجدول رقم (40) نلاحظ أن احصائية ADF 0.0246 أقل من 5% ومنه يوجد تكامل مشترك بين FDI و open و ADMI ومنه توجد علاقة طويلة الأجل.

- طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل FMols

جدول رقم(41): تقدير النموذج بطريقة FMOLS.

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	القيمة الإحصائية	الاحتمال
OPEN	45.42941	0.059194	767.4703	0.0000
ADMI	253.1979	0.067450	3753.836	0.0000
$R^2$	0.455564			
$\overline{R^2}$	0389454			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج EViews10 .

من خلال الجدول نلاحظ مايلي:

- معامل التحديد يساوي 45.55% أي أن المتغيرات OPEN و ADMI تفسر من التغير الحاصل في الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ، والنسبة المتبقية تعود إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج وهذا على المدى الطويل .

- نلاحظ وجود علاقة طردية بين OPEN و FDI على المدى الطويل وهي معنوية 5% أي إذا تغير OPEN بوحدة واحدة يتغير FDI ب 45 وحدة.

- نلاحظ وجود علاقة طردية بين ADMI و FDI على المدى الطويل وهي معنوية 5% أي إذا تغير ADMI بوحدة واحدة يتغير FDI ب 253 وحدة.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

مناقشة نتائج الدراسة القياسية :

سنقوم فيما يلي بمناقشة و تحليل النتائج المتوصل إليها

### أولاً: تأثير معدل نمو الناتج المحلي GDP على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي GDP والاستثمار الأجنبي المباشر FDI وهذا ما أثبتته النموذج الديناميكي GMM و 2SLS ،ويمكن تفسير ذلك بارتباط معدل نمو الناتج المحلي وحجم السوق المحلي وانفتاحها ، فإن حجم سوق أي بلد يتأثر بمدى انتمائه إلى الاتحادات الاقتصادية والإقليمية حيث يساهم في غزالة القيود أمام التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات الشيء الذي يؤثر في مدى جاذبية أسواق هذا البلد للمستثمرين الجدد، فنمو مستوى الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد مما يجعله يتطلع إلى أنماط استهلاكية جديدة وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية الطلبات المتزايدة.

### ثانياً: تأثير الانفتاح الاقتصادي OPEN على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين الانفتاح الاقتصادي OPEN والاستثمار الأجنبي المباشر FDI وهذا ما اثبتته نموذج البائل الديناميكي GMM وهي نفس النتائج التي توصل إليها في نموذج FMOLS في المدى الطويل، ويمكن تفسير ذلك على مدى اعتماد الناتج القومي على الصادرات وعدم وضع قيود أمامها، كذلك وجود رقابة على تدفقات رؤوس الأموال واعتمادها على مدخلات مستوردة بحيث أن ضمان حرية التجارة الخارجية يمثل أحد أهم عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف .

### ثالثاً: تأثير الفساد الإداري ADMI على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين الفساد الإداري ADMI والاستثمار الأجنبي المباشر FDI وهذا ما اثبتته نموذج البائل الديناميكي GMM و 2SLS ، وهي نفس النتائج المتوصل إليها في نموذج FMOLS في المدى الطويل، ويمكن تفسير ذلك بان الدولة استطاعت إن تحافظ على استقرارها وعلى قوتها الداخلية والخارجية ويجعلها تكسب ثقة المستثمرين الأجانب.

## الفصل الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

### رابعاً: تأثير التضخم INFL على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين التضخم INFL و الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وهذا ما أثبتته نموذج البائل الديناميكي GMM و 2SLS ، حيث يؤثر التضخم INFL سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ، ويفسر ذلك أن المعدلات المرتفعة للتضخم INFL تعني عدم استقرار اقتصاد الدولة والمعدل المرتفع للتضخم ترتبط بتدفقات أقل للاستثمار الأجنبي المباشر FDI ، ويفسر أيضاً بانخفاض القوة الشرائية أي تغير قيمة التدفقات المتوقع الحصول عليها أو الثروة المستثمرة.

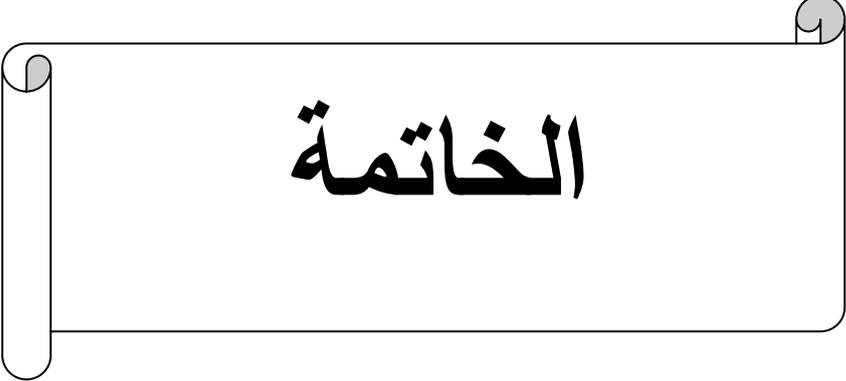
### خامساً: تأثير فعالية الحكومة GOV على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين فعالية الحكومة GOV والاستثمار الأجنبي المباشر FDI وهذا ما أثبتته نموذج البائل الديناميكي GMM و 2SLS ، ويفسر ذلك إلى الحرية السياسية لاختيار الحكومة ، حرية التعبير، حرية تأسيس الجمعيات وحرية وسائل الإعلام إضافة إلى الكفاءة والفعالية الإدارية.

### خلاصة

إن حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية تتسم بالتذبذب من سنة إلى أخرى، فهي دول مستقبلية فقط ولا تكاد تساهم في الإنتاج العالمي إطلاقاً مما يؤدي إلى ضعف الدور الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي فيها ، نجد أن الدول العربية تعاني من مشاكل كثيرة من خلال دراستنا للمؤشرات الفرعية خلال الفترة ( 2010م - 2020م).

ولقد أفلحت طريقة نموذج البائل بإيجاد ارتباط هام بين أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية قصد دراسة استقرارية المتغيرات ولأجل تقدير النماذج الثلاثة للبائل اعتمدنا على عدة إختبارات للمفاضلة بين هذه النماذج، ولأجل معرفة أحسن نموذج استعملنا اختبار هوسمان.



الخاتمة

### الخاتمة

نتيجة لتطور التكنولوجي وسرعة انتقال رؤوس الأموال أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر محور نقاش واهتمام الكثير من رجال الأعمال في العديد من دول العالم وخاصة الدول العربية التي تسعى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوطينها في الوطن العربي، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة نسبياً، وقد شهد في الأعوام الأخيرة تطور وانتشاراً هائلاً، فأصبح اليوم أحد أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموماً وفي الدول النامية بشكل خاص، إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدول المضيفة في أشكال مختلفة من حيث تطبيق سياسات الدولة المضيفة واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات، وذلك من أجل استقطابه وذلك من خلال توفير بيئة وعوامل استثمارية تساهم في تحفيز المزيد من المستثمرين وجلبهم إلى الدول العربية.

وفي إطار سعي الدول العربية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت ولا زالت تعمل على تحسين مناخها الاستثماري وتطويره بما يتوافق مع متطلبات المستثمرين الأجانب وقد استطعنا معرفة مكانة الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار التي تصنف هذه الدول حسب ما توفره للمستثمرين الأجانب في مناخها الإستثماري وقد تصدرت دول الخليج العربي قائمة الدول العربية سواء في حصة تدفقاتها في الاستثمار الأجنبي المباشر أو في مجال تهيئة المناخ الإستثماري.

وفي الجانب التطبيقي للدراسة قمنا بتطرق إلى أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وقمنا بتطبيقها على الدول العربية وذلك بالإعتماد على أسلوب نماذج لبائل الذي اكتسب في الأونة الأخيرة اهتماماً كبيراً خصوصاً في الدراسات الاقتصادية، نظراً لأنها تأخذ في الاعتبار اثر تغير الزمن وأثر تغير الإختلاف بين الوحدات المقطعية على احد سواء الكامن في بيانات عينة الدراسة، ويتفوق تحليل بانل في إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى.

### نتائج الدراسة

من أهم نتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

#### أولاً: النتائج النظرية

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأكثر تفضيلاً من طرف الدول المضيفة والمقصد المفضل لها في بناء استراتيجياتها التنموية على المدى الطويل، نظراً لخاصية انخفاض درجة التغلب التي يتميز بها حيث اثبت مرونته في العديد من المرات مقارنة بالأشكال الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال.
- تعتبر الشركات متعددة الجنسيات المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي، فهي بدورها تدفع عجلة التنمية في الدول المضيفة (النامية).
- تتوقف التأثيرات الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات البلدان المضيفة في مدى توفر بيئة متكاملة وجاذبة للاستثمارات الأجنبي المباشر وقدرتها على توجيه هذه الاستثمارات حسب التطور التنموي الشامل للبلد.
- الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة للدولة المضيفة باعتباره دعامة نمو إقتصادها وإنعاش مستويات نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال دفع من طاقاتها الانتاجية والتحسين من كفاءتها وأدائها..إلخ.
- تظهر تقارير مناخ الاستثمار أن دول الخليج العربي من البلدان التي حققت قفزة في مختلف مؤشرات تقييم مناخ المعتمدة من طرف تقارير الصادرة من الهيئات والمنظمات الدولية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وجه من أوجه حركة رؤوس الأموال على المدى الطويل، هو بمثابة ميكانيزم أساسي تستخدمه الدول الصناعية الكبرى لإختراق الأسواق الأجنبية ومن ثم إحتكارها، وبالتالي التحكم في اقتصاديات الدول النامية.
- إن الإستثمارات الأجنبية المباشرة لها العديد من المخاطر نتيجة المدى الزمني الطويل لها وكذلك اختلاف ظروف البلد المصدر من طرف البلد المضيف، مما يزيد من احتمال وقوع بعض الأحداث غير المرغوبة من طرف المستثمر الأجنبي.
- يعمل المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق ثقة المستثمرين وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار ويساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ترتيب دول العالم حسب مؤشرات مناخ الإستثمار.

- توجد محددات عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر.

### ثانياً: النتائج التطبيقية

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لا يرقى إلى المستوى المطلوب.
- يوجد تباين بين الدول العربية حيث استحوذت دول الخليج العربي على نسبة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- قطاع النفط هو القطاع المستحوذ على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.
- موقع الدول العربية بالنسبة لمؤشر جاذبية الاستثمار و مؤشرات فرعية أخرى.
- أظهرت النتائج التطبيقية أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أظهرت النتائج الدراسية ( النموذج الثابت) في التغير الحاصل في الاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى المتغيرات المستقلة (ADMI،GOV،OPEN،INFL،GDP) في حين النسبة المتبقية تعود إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.
- - كشفت نتائج البائل الديناميكي ان نسبة تأثير المتغيرات المستقلة 50.91% حسب طريقة GMM.
- - كشفت نتائج البائل الديناميكي ان نسبة تأثير المتغيرات المستقلة 45.55% حسب طريقة FMOLS.
- - كشفت نتائج البائل الديناميكي ان نسبة تأثير المتغيرات المستقلة 18.64% حسب طريقة 2SLS.
- - اثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية بين معدل الناتج المحلي GDP و الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في نماذج البائل الديناميكي.
- - اثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة احصائية بين معدل التضخم INFL و الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في نماذج البائل الديناميكي.
- - اثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية بين درجة الانفتاح التجاري OPEN و الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في نماذج البائل الديناميكي.
- - اثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية بين فعالية الحكومة GOV و الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في نماذج البائل الديناميكي.
- - اثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية بين معدل التضخم ADMI و الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في نماذج البائل الديناميكي.

### إختبار فرضيات الدراسة

✓ **الفرضية الأولى:** أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يعني إثبات صحة الفرضية الأولى التي أشارت إلى وجود أثر سلبي بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ **الفرضية الثانية:** أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني إثبات صحة الفرضية الثانية التي أشارت إلى وجود أثر إيجابي بين الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ **الفرضية الثالثة:** أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية بين الإنفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني إثبات صحة الفرضية الثانية التي أشارت إلى وجود أثر إيجابي بين الإنفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ **الفرضية الرابعة:** أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية بين الفساد الإداري والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني إثبات صحة الفرضية الثانية التي أشارت إلى وجود أثر إيجابي بين الفساد الإداري والاستثمار.

✓ **الفرضية الخامسة:** أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة طردية بين فعالية الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني إثبات صحة الفرضية الثانية التي أشارت إلى وجود أثر إيجابي بين فعالية الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر.

### التوصيات:

- ضرورة تنفيذ سياسات وإجراءات تضمن الشفافية الكافية للمستثمرين المحتملين قبل استخدام تدابير أخرى لجذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تنويع أنشطة الإقتصاد بدلا من الإعتماد على قطاع المحروقات فقط وتشجيع التكامل الإقتصادي، وذلك من أجل جذب أكثر للمستثمرين الأجانب.

- تركيز الجهود على إزالة العوائق والعراقيل التي تحجب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التدفق إلى الداخل بدلا من منح المزيد من الحوافز والمزايا، خاصة الجبائية منها والتي تؤثر سلبا على بعض النشاطات القائمة.

- مكافحة الفساد الإداري والمالي و تعزيز مستوى النزاهة بكل الوسائل المتاحة.
- القيام بإصلاحات هيكلية في البنية التحتية للدول بشكل مدروس وتوفير شبكات توزيع تغطي جميع المناطق الإستثمارية.
- العمل على تطوير أسواقها المالية التي تعتبر الممول الرئيسي لمختلف الاستثمارات وإقامة تكامل مالي عربي من خلال إحداث تكامل ما بين مختلف البورصات العربية لتسهيل حركة رؤوس الأموال.

# قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر (1998-2008)، رسالة ماجستير، مدرسة الدكتوراه تسيير ومناجمت، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
2. رضا عبد السلام، محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2007.
- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمّان، 2004.
- حمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.
3. زاهد محمد ديري، إدارة الشركات متعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، دار الاعصار العلمي، 2020-1441هـ، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن،
4. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.
5. عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998.
6. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الثانية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
7. عصام عمر مندور، محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، 2010.
8. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

ثانياً: المجالات

1. أمينة بن خرناجي، منور أو سرير، تطور الاستثمار الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالأمن الغذائي في الجزائر (دراسة تحليلية لفترة 1995-2015)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 11، جامعة بليدة 2، الجزائر، 2017.
2. عطا الله بن مسعود، محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 04، العدد 01 جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2010 .
- بهاء أنور حبش، تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 11، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة

- تكريت ، 2008.
- بولرياح بوخاري، لخضرمداح، دراسة تحليلية لواقع مؤشرات قياس المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد 01، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019.
3. بوكبوس سعدون، أهمية التسويق الدولي في النشاط التسويقي للمؤسسة، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 01، العدد 01، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، الجزائر، ديسمبر 2006.
4. بلقاسم دواح، زهرة ولد بن زازة ، أهمية المناخ الاستثماري في تعزيز القدرة التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة revue les cahiers du poindex، المجلد 03، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2014.
- عبد الصمد بن عبدالرحمن، عبد النور قمار عمران، أثر متغيرات الحرية الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 2، المركز الجامعي إليزي، الجزائر، 2018.
5. مفيدة لمزري، وردة سالم، الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مجلة ايليز للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، المركز الجامعي إليزي، الجزائر، 2020.
6. ليليا بن منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر ودراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد 5، العدد 2، جامعة بليدة، الجزائر، 02، 2014.
7. سعيد مزيان، حكيمة حليمي، أثر الأداء الاقتصادي والجودة المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية (2000-2019)، المجلد 17، العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021.
8. نواري لزهار، مختار بونقاب، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 02، العدد 01، جامعة بشار، الجزائر، 2018.
9. ربيعة بوقرط، محمد بلمدوني، دور الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق التنمية، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2022.
10. جميلة الجوزي، سامية دحماني، دور استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 06 العدد 01، جامعة الجزائر، الجزائر، 03، 2015.
11. نور الهدى دحماني، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة قياسية (2000-2017)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، 2019.
11. دلال بن سمينة، تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2014)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2008.

12. زبير عياش، سمية عبايسة، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 02، العدد 02، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015.
13. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية-نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 01، العدد 01، جامعة حسبية بن علي بالشلف، الجزائر، 2004.
14. طلال زغبة، عبد الحميد برحومة، الأشكال الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي غير القائم على المساهمة في رأس المال وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، جامعة مسيلة، 2014.
15. مفيدة لمزري، الشركات متعددة الجنسيات والاستعمار الاقتصادي الحديث، المجلة -المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد 05، العدد 02، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2020.
16. هندا مدفوني، مريم عمارة، سعدي عبد الحليم، استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل الجذب والطرء-الفرض والقيود-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2015.
17. منقر أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 02، العدد 02، 2005.
- أحمد موفق، حلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، الجزائر، 2010.
18. الياس ميدون، الاتجاهات الحديثة لتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق احصائه، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 04، العدد 02، المركز الجامعي إليزي، الجزائر، 2020.
19. بلال الوعير، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية، المجلة العربية للعلوم السياسية، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية جامعة أمحمد، العددان 69-70، الجزائر، 2015.
20. عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا مجلة حسب التنمية، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2004.
21. صفاء عبد الله معطي، محمد أحمد سالم بلحويصل، استخدام بيانات البائل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن (2006-2013)، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة عدن وحضر موت، المجلد 02، العدد 01، 2019.
22. محمد رتيعة، استخدام نماذج بيانات البائل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، 2014.

23. لزهري ساحلي، تقدير دالة الطلب على الواردات في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبيك)، دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل (panel Data Models) للفترة (2000-2018) مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة 20 أوت 1955، بسكرة، المجلد 11، العدد 03، 2021.

24. عماد الدين إبراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد 02، 2020.

25. سارة بكوش، أثر إدارة وتطوير المنتجات المالية، دراسة مقارنة بين الأسواق المالية لكل من الجزائر والمغرب وتركيا للفترة (2005-2017)، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، العدد 01، 2020.

26. يحي محمد مزاحم، عبد الله محمود حمدون، استخدام طريقتي (SLS2) و (3SLS) في تقدير منظومة المعادلات الآتية للأسعار العالمية للحبوب للمدة (1921-2002)، مجلة تنمية الريف، المجلد 93، العدد 31، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل 2009.

### ثالثا: الرسائل الجامعية

1. أحمد ميلاد ابوعوه، أسلوب بوكس جنكنز في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ، دراسة تطبيقية للتنبؤ بأعداد المصابين بالأورام السرطانية في مركز مصراتة للاورام في الفترة (2012م-2017م)، بحث مقدم لاستكمال متطلبات نيل الإجازة العليا في الإحصاء، 2017.

2. أمينة قدايفة، دور التحليل التسويقي في اختيار الإستراتيجية التسويقية حالة شركة حمود بوعلام وشركائه، رسالة الماجستير، تخصص الإدارة التسويقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2006.

3. بلال بوجمعة، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر: دراسة تطبيقية لفترة (1986-2011)، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2012.

4. بن عبد العزيز فطيمة، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه، فرع تحليل اقتصادي، 2004.

5. حبيبة مرداوي شعور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

6. حمزة غواطي، تأثير استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في نقل التكنولوجيا في الدول النامية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.  
حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة

- الجزائر (1998-2008)، رسالة ماجستير، مدرسة الدكتوراه تسيير ومناجمت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة-، 2010
7. خيالي خيرة، " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر"، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016.
8. رتيبة بن عاشور، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة (1996-2013)، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014.
9. سارة زعيتري، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1980م-2015م)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية.
10. سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة حسب نموذج الجاذبية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2015.
11. صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الجبالي اليايس، سيدي بلعباس، 2019.
12. صليحة مفتاح، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي لياس بسكرة، 2019.
13. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري من خلال الفترة (1996م-2005م)، أطروحة دكتوراه، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
14. عبد الكريم كافي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، رسالة الماجستير تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010.
15. عزالدين مخلوف، دراسة قياسية لأثر المتغيرات الكمية والكيفية على الاستقرار الأجنبي المباشر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015.

16. عقبة خصير، أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية دراسية حالة سوق الدوحة-قطر - للأوراق المالية خلال الفترة (2008-2013)، رسالة الماجستير ، تخصص أسواق مالية وبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
17. علي عيشاوي، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
- عمار زودة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2017.
18. كريمة سادات، العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2014.
19. مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية - حالة الجزائر-، رسالة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2011.
20. مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة -حالة الجزائر-، رسالة الماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
21. مليكة شبايكي حفيظ، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية، رسالة الماجستير ، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

#### رابعاً: المؤتمرات

1. حاتم عبد الجليل القرنستاوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي (عوامل جذب والمعوقات)، مؤتمر الاستثمار والتمويل، القاهرة، 2006.

#### خامساً: مراجع أخرى

1. فريد طهراوي، مطبوعة في الاقتصاد القياسي، محاضرات وأمثلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر 2016.
2. يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع ارشادة لحالات بعض الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد حلب البلدية، أبحاث اقتصادية وإدارية

#### تقارير

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الصادرات لبيئة الأعمال لدول العربية 2011-2020.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010-2021.
3. تنافسية الاقتصاديات العربية 2016-2022.

4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2019.

### **Books**

1.Régis Bourbonnais ,économétrie : cour et exerce courges , 9 édit , bun ord, France,2015.

2William Green ,Econome tric analysés.prentice Hall, Apper Saddle River ,2003.

3ALamro Hassan, the impact of fixal on the Price compétitions of the manufacturing sector of jordan,MRRA paper NO 56286, 2014 .

4Magazines and jornals

### **Working paypers , Rapport and researches**

1–Corruption perceptions index 2016.1

2–Doing Business Report, 2017, World Bank Group FlagshipReport , 14edition.

3–The global competitiveness Report 2016–2017, World Economic Froum (WEF) publishing

4– Klaus Schwab, The global compétitives report 2016/2017, world economic forum, 2016.

5–Transparency international, Corruption perception index 2016

6–The global competitiveness Report 2016–2017, World Economic Froum (WEF) publishing.

7–KOF Index of Globalization

### **Web Sites**

about. Consultedin 06/06/2022[www.heritage.org/index/](http://www.heritage.org/index/)

الملاحق

## الملاحق

### الملحق: 01 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	FDI	GDP	INFL	OPEN	GOV	ADMI
Mean	2271.657	151338.6	6.777820	84.68089	-0.258916	-0.315540
Median	1480.500	77505.00	3.200000	86.05000	-0.140000	-0.270000
Maximum	29232.00	1867204.	84.90000	180.4700	1.510000	1.570000
Minimum	-48861.00	401.0000	-2.400000	8.400000	-2.310000	-1.680000
Std. Dev.	5678.838	212479.2	11.63938	37.14573	0.795863	0.772098
Skewness	-3.199353	4.011190	3.630752	0.382650	-0.074745	0.198639
Kurtosis	42.40435	27.46646	18.92060	2.926265	2.749343	2.412752
Jarque-Bera	11553.93	4806.504	2219.913	4.285633	0.617527	3.644504
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.117324	0.734354	0.161661
Sum	395268.4	26332909	1179.341	14734.47	-45.05133	-54.90400
Sum Sq. Dev.	5.58E+09	7.81E+12	23437.21	238706.3	109.5779	103.1315
Observations	174	174	174	174	174	174

### الملحق رقم 02: مصفوفة الارتباطات الثنائية

	FDI	GDP	INFL	OPEN	GOV	ADMI
FDI	1					
GDP	0.3059	1				
INFL	-0.00997	-0.1459	1			
OPEN	0.2320	0.0398	-0.4644	1		
GOV	0.3128	0.3230	-0.5454	0.7249	1	
ADMI	0.3059	0.3362	-0.5047	0.6926	0.9598	1

الملحق 03: إختبار التجانس

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	1.513999	0.030803
H2	0.906952	0.664188
H3	4.766648	1.93E-07

الملحق رقم 04: تقدير نماذج البائل الساكنة

النموذج التجميعي

Method: Panel Least Squares

Dependent Variable: FDI

Date: 05/18/22 Time: 10:45

Sample: 2010 2020

Periodsincluded: 11

Cross-sections included: 16

Total panel (unbalanced) observations: 174

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.006816	0.002067	3.297987	0.0012
GOV	2206.628	1902.673	1.159752	0.2478
INFL	114.1605	40.88580	2.792179	0.0058
OPEN	22.79827	16.27232	1.401045	0.1630
ADMI	-454.4168	1838.422	-0.247178	0.8051
C	-1036.251	1755.798	-0.590188	0.5559
R-squared	0.188124	Meandependent var		2271.657
Adjusted R-squared	0.163961	S.D. dependent var		5678.838
S.E. of regression	5192.455	Akaike info criterion		19.98168
Sumsquaredresid	4.53E+09	Schwarz criterion		20.09061
Log likelihood	-1732.406	Hannan-Quinn criter.		20.02587
F-statistic	7.785632	Durbin-Watson stat	1.240553	
Prob(F-statistic)	0.000001			

## النموذج الثابت

Dependent Variable: FDI

Method: Panel Least Squares

Date: 05/18/22 Time: 11:19

Sample: 2010 2020

Periodsincluded: 11

Cross-sections included: 16

Total panel (unbalanced) observations: 174

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	-0.001226	0.002432	-0.503955	0.6150
INFL	25.36284	47.76138	0.531032	0.5962
OPEN	46.33000	23.52034	1.969785	0.0507
GOV	887.8981	2598.075	0.341752	0.7330
ADMI	-295.7686	2768.350	-0.106839	0.9151
C	-1501.455	2259.320	-0.664560	0.5073

### EffectsSpecification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.446694	Meandependent var	2271.657
Adjusted R-squared	0.374367	S.D. dependent var	5678.838
S.E. of regression	4491.791	Akaike info criterion	19.77065
Sumsquaredresid	3.09E+09	Schwarz criterion	20.15192
Log likelihood	-1699.047	Hannan-Quinn criter.	19.92532
F-statistic	6.175986	Durbin-Watson stat	1.710262
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: FDI  
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)  
Date: 05/18/22 Time: 10:47  
Sample: 2010 2020  
Periodsincluded: 11  
Cross-sections included: 16  
Total panel (unbalanced) observations: 174  
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.002292	0.002136	1.072735	0.2849
INFL	62.55212	42.89469	1.458272	0.1466
OPEN	27.78530	18.63028	1.491405	0.1377
GOV	1355.420	2093.990	0.647291	0.5183
ADMI	262.8955	2085.143	0.126080	0.8998
C	-429.7548	1986.326	-0.216357	0.8290

EffectsSpecification		S.D.	Rho
Cross-section random		2258.963	0.2019
Idiosyncraticrandom		4491.791	0.7981

WeightedStatistics			
R-squared	0.062636	Meandependent var	1170.823
Adjusted R-squared	0.034738	S.D. dependent var	4693.871
S.E. of regression	4612.109	Sumsquaredresid	3.57E+09
F-statistic	2.245191	Durbin-Watson stat	1.481672
Prob(F-statistic)	0.052119		

UnweightedStatistics			
R-squared	0.150905	Meandependent var	2271.657
Sumsquaredresid	4.74E+09	Durbin-Watson stat	1.117736

RedundantFixedEffects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.711756	(15,152)	0.0000
Cross-section Chi-square	66.439957	15	0.0000

Correlated Random Effects – Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	13.115468	6	0.0412

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Nullhypotheses: No effects

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	25.92867 (0.0000)	0.029504 (0.8636)	25.95818 (0.0000)
Honda	5.092020 (0.0000)	-0.171767 --	3.479145 (0.0003)
King-Wu	5.092020 (0.0000)	-0.171767 --	3.086657 (0.0010)

Standardized Honda	7.060371 (0.0000)	-0.003608 --	0.389748 (0.3484)
Standardized King-Wu	7.060371 (0.0000)	-0.003608 --	-0.044287 --
Gourierioux, et al.*	--	--	25.92867 (< 0.01)

Dependent Variable: FDI

Method: Panel Generalized Method of Moments

Transformation: Orthogonal Deviations

Date: 05/21/22 Time: 09:29

Sample (adjusted): 2012 2020

Periods included: 9

Cross-sections included: 16

Total panel (unbalanced) observations: 142

Period SUR instrument weighting matrix

Period SUR (PCSE) standard errors & covariance (no d.f. correction)

Instrument specification: @DYN(FDI,-2) GDP(-1) INFL(-1) OPEN(-1) GOV(-1) ADMI(-1)

Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	0.030284	0.031488	0.961767	0.3379
GDP	0.001983	0.000948	-2.091885	0.0383
INFL	-70.33867	38.37996	1.832693	0.0690
OPEN	38.57574	17.28347	2.231945	0.0273
GOV	1245.629	1647.290	0.756168	0.4509
ADMI	4935.586	2140.696	-2.305599	0.0226

#### EffectsSpecification

Cross-section fixed (orthogonal deviations)

Meandependent var	303.1918	S.D. dependent var	4322.862
S.E. of regression	4399.081	Sumsquaredresid	2.63E+09
J-statistic	50.91390	Instrument rank	50
Prob(J-statistic)	0.220095		

Dependent Variable: FDI

Method: Panel Two-Stage Least Squares

Date: 05/18/22 Time: 10:57

Sample: 2010 2020

Periodsincluded: 11

Cross-sections included: 16

Total panel (unbalanced) observations: 174

Instrument specification: C GDP INFL OPEN GOV ADMI

Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.006243	0.001821	3.427934	0.0008
INFL	-108.9394	39.84026	2.734406	0.0069
OPEN	13.76156	5.497966	2.503028	0.0133
GOV	2414.169	1866.286	1.293569	0.1976
ADMI	317.6501	1820.239	-0.174510	0.8617
R-squared	0.186441	Meandependent var		2271.657
Adjusted R-squared	0.167185	S.D. dependent var		5678.838
S.E. of regression	5182.434	Sumsquaredresid		4.54E+09
Durbin-Watson stat	1.222181	Second-Stage SSR		4.54E+09
Instrument rank	6	Prob(J-statistic)		0.554300

## ختبار التكامل المشترك

Kao Residual Cointegration Test  
 Series: FDI OPEN ADMI  
 Date: 05/18/22 Time: 11:31  
 Sample: 2010 2020  
 Included observations: 176  
 Null Hypothesis: No cointegration  
 Trend assumption: No deterministic trend  
 User-specified lag length: 1  
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	1.967048	0.0246
Residual variance	29520968	
HAC variance	6161413.	

Dependent Variable: FDI  
 Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)  
 Date: 05/18/22 Time: 11:33  
 Sample (adjusted): 2011 2020  
 Periods included: 10  
 Cross-sections included: 16  
 Total panel (unbalanced) observations: 158  
 Panel method: Weighted estimation  
 Cointegrating equation deterministic: C  
 Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN	45.42941	0.059194	767.4703	0.0000
ADMI	253.1979	0.067450	3753.836	0.0000
R-squared	0.455564	Meandependent var	2091.154	
Adjusted R-squared	0.389454	S.D. dependent var	5525.123	
S.E. of regression	4317.189	Sumsquaredresid	2.61E+09	
Long-run variance	14110806			